وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم الاقتصادية

العنـــوان

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المحلية

دراسة حالة ولاية جيجل 2020–2021

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد دولي

إعداد الطلبة :

راشدة بورزامة

فاكية بلخلفة

الأستاذ المشرف :

العيد قريشي

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذ: بن الشوقي نور الدين	رئيسا	جامعة جيجل
الأستاذ: قريشي العيد	مشرفا ومقررا	جامعة جيجل
الأستاذ: لواج منير	ممتحنا	جامعة جيجل

السنة الجامعية: 2021/2020

وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم الاقتصادية

العنـــوان

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المحلية

دراسة حالة ولاية جيجل 2020–2021

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد دولي

إعداد الطلبة :

راشدة بورزامة

فاكية بلخلفة

الأستاذ المشرف :

العيد قريشي

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذ: بن شوقي نور الدين	رئيسا	جامعة جيجل
الأستاذ: قريشي العيد	مشرفا ومقررا	جامعة جيجل
الأستاذ:لواج منير	ممتحنا	جامعة جيجل

السنة الجامعية: 2021/2020

كلمـــــة الشكـــر

بسم الله الرحمن الرحيم

إلاهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك

أولا نشكر الله عز وجل ونحمده الذي وهبنا نعمة العقل والعلم

وقدرنا على إتمام هذا العمل

والصلاة والسلام على نبينا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم

وبعد:

نتقدم بهذا الشكر المتواضع إلى كل من كان سندا لنا ومن علمنا حرفا أو خط معنا كلمة أو قدم لنا فكرة، من قريب أو من بعيد، ونتوجه بخالص الشكر وجليل الامتنان وفائق التقدير وكامل الاحترام إلى الأستاذ الدكتور

*"**قريشي العيد** " الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة، ولما أبداه من صبر علينا،*

كما نتقدم بالشكر والعرفان إلى الأساتذة الكرام أعضاء اللجنة المناقشة لقبولهم

المشاركة في هذا البحث.

جزاهم الله عنا خير الخبراء ونطلب من الله عز وجل أن يجعل عملنا هذا صدقة جارية ينتفع بها.

الإهـــداء

إلى من لا أتمنى من الدنيا سوى رضاهما

وبدعائهما بلغت مكانتي

إلى نبع الحنان وسر الوجدان ريحانة الدنيا إليك يا أجمل حواء

أمي الحبيبة (وهيبة)

وإلى من تحدى الصعاب، و تعب في تعليمي و كان حبه و اهتمامه قوام عزيمتي ابي الغالي

أبي العزيز (صالح)

وإلى من شاركوني أيام حياتي الحلوة إخوتي الكرام

إلى من كانت عونا لي في هذا العمل زميلتي " راشدة بورزامة "

وأصدق التمنيات والتشكرات لكل الأصدقاء من ساندوني في مسيرتي الدراسية

أهدي عملي هذا إلى كل من حملهم قلبي ولم تسعهم ورقتي.

فاكـــية

الإهــداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وأكرمنا بالتقوى وجملنا بالعافية

أتقدم بإهداء هذا العمل إلى:

التي لم تبخل على بدعوتها، ومنبع طموحي ورمز الحب وبلسم الشقاء

أمي الحبيبة (ليلى) حفظها الله

إلى قدوتي وسندي في الحياة ومن حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق

العلم، إلى القلب الواسع أبي الغالي (أحسن) أطال الله بعمره

إلى إخوتي الأعزاء الذين تقاسمت معهم حلو الحياة ومرها

إلى أعمامي وأخوالي وأبنائهم وكل من يحمل لقب العائلة

إلى من تمنيت مشاركته لي في هذه اللحظات وكان دعما لي ولو بكلمة طيبة عمي العزيز رحمه الله وزوجته الكريمة.

إلى من عرفت معهم الصدق والوفاء عشت بينهم أسعد اللحظات

(أصدقائي الأعزاء)

إلى صديقتي العزيزة وزميلتي في العمل التي سهرت معي على إنجاز هذا العمل "فاكية بلخلفة"

إلى الأستاذ المشرف "قريشي العيد" الذي منحني شرف تاطير هذا البحث

ولم يبخل علينا بالنصائح والتوجيهات.

إلى كل من فتح هذه المذكرة ومن تصفحها بعدي.

راشدة

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

الملخص:

أدت التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتسارعة سواء كانت على المستوى الدولي أو الوطني لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بمختلف أنشطته من خلال توفير البيئة الاستثمارية الملائمة التي تعد من أهم المتطلبات اللازمة لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وتعزيز مشاركتها في الإنتاج.

فالجزائر شأنها شأن الدول، تبنت سياسة الانفتاح الاقتصادي لتصليح الاختلالات التي تعتري الاقتصاد الوطني، فقد سعت جاهدة إلى تحسين مناخها الاستثماري وتنظيف بيئة أعمالها من خلال إصدار جملة من القوانين المحفزة وتقديم المنح والمساعدات وتحفيزات ضريبية مغرية وتجديد العديد من الهياكل القاعدية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر واكتساب القدرة على المشاركة في التنمية المحلية والنمو الاقتصادي، الإنتاج وتوفير المزيد من فرص العمل وكذا تطوير المشاريع.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، التنمية المحلية، المناخ الاستثماري، رؤوس الأموال، فرص العمل.

Summary :

The accelerated economic ,political and social changes, whether at the international or national level, have attracted foreign direct investment (FDI) in all its activities by providing the appropirate investment environment, which is the most important requirement for attracting its participation in production.

Like many others states , Algeria has adopted a policy of economic openness in order to redress the imbalances in the national economy. It has endeavoured to improve its investment climate and clean up its business environment by issuing a series of incentive laws , providing grant grants and assistance , and attractive tax incentives, renewing many of the base structures to attract forrign direct investment, gaining the capacity to participate in domestic devlopment and economic growth, producing and providing more employment opportunities, as well as devloping entreprises .

ملخص الدراسة

Keywords : Direct foreign investment, Local development, Investment climate, Work heads, Jobs chances.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الشكر.....	**IV**
الإهداء.....	**V**
ملخص الدراسة.....	**VIII**
فهرس المحتويات.....	**XII**
قائمة الجداول.....	**XVII**
قائمة الأشكال.....	**XIX**
مقدمة عامة.....	**أ--ت**
الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد.....	**5**
المبحث الأول:ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.....	**6**
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.....	**6**
المطلب الثاني: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر.....	**11**
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	**12**
المطلب الأول: التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر.....	**12**
المطلب الثاني: التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر.....	**14**
المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.....	**17**
المبحث الثالث: أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر.....	**19**

فهرس المحتويات

المطلب الأول: دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر.....	**19**
المطلب الثاني: الآثار الإيجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر.....	**23**
المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر.....	**25**
خلاصة الفصل.....	**27**
الفصل الثاني:عموميات التنمية المحل	
تمهيد.....	**29**
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية.....	**30**
المطلب الأول: مفهوم التنمية ومراحل تطورها.....	**30**
المطلب الثاني: أهداف التنمية.....	**32**
المطلب الثالث: أنواع التنمية	**33**
المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية.....	**34**
المطلب الأول:مفهوم التنمية المحلية.....	**34**
المطلب الثاني: أهداف التنمية المحلية.....	**36**
المطلب الثالث: مجالات التنمية المحلية.....	**37**
المبحث الثالث: دور الاستثمار في تحقيق التنمية المحلية	**39**
المطلب الأول: القطاع الخاص.....	**39**
المطلب الثاني: القطاع العام.....	**43**
المطلب الثالث: الاستثمار.....	**45**
المبحث الرابع: عوامل نجاح ومقومات التنمية المحلية.....	**46**

فهرس المحتويات

المطلب الأول: الفاعلون في التنمية المحلية.....	**46**
المطلب الثاني: مقومات التنمية المحلية.....	**47**
المطلب الثالث: معوقات التنمية المحلية.....	**49**
خلاصة الفصل.....	**51**
الفصل الثالث: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المحلية في الجزائر	
تمهيد.....	**53**
المبحث الأول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة.....	**54**
المطلب الأول: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الأصل.....	**54**
المطلب الثاني: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القيمة.....	**55**
المطلب الثالث: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر حسب قطاع النشاط.....	**56**
المبحث الثاني: مساهمة الاستثمارات الأجنبية في التنمية المحلية في الجزائر.....	**58**
المطلب الأول: مقومات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ولاية جيجل.....	**58**
المطلب الثاني: أثر الاستثمارات الأجنبية على التنمية المحلية	**60**
المطلب الثالث: الاستثمارات الأجنبية في جيجل.....	**63**
المبحث الثالث: آليات تفعيل دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المحلية في الجزائر.....	**66**
المطلب الأول: البيئة الاستثمارية في الجزائر.....	**66**
المطلب الثاني: آليات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر	**69**
المطلب الثالث: أهمية الاستثمارات الأجنبية عبر الشراكة في تحقيق التنمية المستدامة	**72**

فهرس المحتويات

خلاصة الفصل.....	**73**
الخاتمة العامة.....	**76**
قائمة المراجع.....	**80**

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2010-2019)	**54**
2	تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القيمة في الجزائر خلال الفترة (2011-2019)	**55**
3	تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاع في الجزائر خلال الفترة (2011-2019)	**56**
4	الأراضي الزراعية في ولاية جيجل سنة 2018	**60**
5	المشاريع الاستثمارية الممنوحة موزعة حسب الدوائر سنة2021	**62**

قائمة الأشكال

قائمة الاشكال

رقم الأشكال	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	عدد المشاريع المصرح بها سنة 2017	**45**
2	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاع سنة 2019	**57**
3	التوزيع الجغرافي للمشاريع المعتمدة حسب دوائر ولاية جيجل سنة 2019	**63**

مقدمة

مقدمة

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد روافد التنمية ومحركاتها خاصة في الدول النامية التي تفتقر العديد منها إلى المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية مدخراتها المحلية وكذا ضعف ناتجها الوطني، كما أن البديل الخاص بالقروض الأجنبية، أثبتت عدم فعاليتها نظرا للنتائج المترتبة عنه. لذا وجب على هذه الدول العمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتنشيط الاستثمار المحلي من جهة أخرى. فالاستثمار الأجنبي المباشر أصبح حديثا من الموضوعات الأشد إغراءا وجذبا خاصة في الظروف الراهنة.

والجزائر من بين هذه الدول النامية التي تعمل جاهدة منذ سنوات عديدة إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يعتبر وسيلة تمويلية بديلة للمشاريع الاستثمارية، حيث عملت على توفير مناخ استثماري مناسب عن طريق إقرار وتنفيذ العديد من السياسات المتعلقة بهذا المجال، وكذلك إزالة القيود ومنح المستثمر الأجنبي العديد من الضمانات والامتيازات والمنح، بهدف زيادة فرص نجاح المشاريع الاستثمارية ومن أجل تحفيز رؤوس الأموال دوليا ومحليا، وللاستفادة من مزاياه الإيجابية عليه بالمساهمة الفعالة على المدى المتوسط والطويل في تحقيق التنمية المحلية.

❖ **إشكالية البحث:**

وعلى ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

- ✓ ما واقع مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر عموما في ولاية جيجل خصوصا؟

التساؤلات الفرعية: تتفرع الإشكالية الرئيسية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية الخاصة بالدراسة

- ✓ ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر؟ وما هي النظريات المفسرة له؟ وما هي محدداته ودوافعه؟
- ✓ ما المقصود بالتنمية المحلية؟ وما هي مجالاتها؟
- ✓ كيف تساهم الاستثمارات في تحقيق التنمية المحلية في ولاية جيجل؟

❖ **الفرضيات:** كإجابة أولية لهذه الإشكالية والأسئلة الفرعية تتطلب هذه الدراسة فرضيات تتمثل في:

- ✓ يسمح الاستثمار الأجنبي المباشر بنقل التكنولوجيا والخبرة وتطور المؤهلات اللازمة.
- ✓ توفر الجزائر بيئة تشريعية وقانونية مناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ بسبب ضعف حجم الاستثمارات الأجنبية في ولاية جيجل لا تساهم إلا عن طريق عجز اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة.

❖ **أهمية الموضوع:**

تكمن أهمية الدراسة من خلال ما تم تناوله في هذا البحث، حيث يعد الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية حظيت باهتمام بالغ من قبل مختلف الدول. كما تكمن أهمية التنمية المحلية في تنوع الموارد

الاقتصاد الوطني ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر وهو الوسيلة والأداة الأساسية في كل عملية التنمية. وتكمن أهمية البحث أيضا بتحديد مناخ الاستثمار في الجزائر ومدى تأثيره على المشاريع الاستثمارية المحلية والأجنبية.

❖ **أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى:

- ✓ عرض الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ما جاءت به المؤسسات المالية من صندوق النقد الدولي...الخ.
- ✓ معرفة أهم المقومات التي تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحقيق التنمية المحلية في الجزائر وبولاية جيجل.

❖ **المنهج المتبع والأدوات المستخدمة:**

للإجابة عن إشكالية البحث واختبار صحة فرضياته، فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث قمنا بوصف مختلف نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر وبوصف التنمية المحلية، وكذا تحليل ووصف مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

كما استعملنا المنهج الاستقرائي في قراءة النتائج من خلال ما أتيح من بيانات ومعلومات في دراسة حالة الجزائر وولاية جيجل، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المرجع المختلفة من كتب ومذكرات ومجلات وتقارير وكذلك مواقع إلكترونية.

❖ **أسباب الدراسة:**

- ✓ الأهمية التي يلعبها الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل وتطوير مختلف القطاعات وزيادة معدلات نموها.
- ✓ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من مواضيع الساعة في السنوات الأخيرة.
- ✓ ارتقاء و ازدهار الدول خاصة الدول النامية التي تؤثر إيجابيا على اقتصادها.
- ✓ مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير المشاريع والقضاء على مشكل البطالة.
- ✓ تسمح آليات الاستثمار الأجنبي بجذب أكبر قدر ممكن من المستثمرين الأجانب.

❖ **إطار الدراسة:** من أجل معالجة الإشكالية تم تحديد إطار بين زماني ومكاني:

- ✓ **الإطار المكاني:** تم دراسة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بولاية جيجل.
- ✓ **الإطار الزماني:** تم تحديد فترة الدراسة خلال الفترة (2010-2019).

❖**الدراسات السابقة:**

فيما يخص الدراسات السابقة بهذا البحث، تبين لنا وجود العديد من المواضيع المتشابهة والتي تتقارب مع هدا البحث

- ✓دراسة كويدري كريمة بعنوان" **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، سنة

2011، قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1991- 2008).

✓دراسة صياد شهيناز بعنوان"**الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي**" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران،سنة 2013، والتي تهدف إلى قياس وتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (1993-2011)، كما دلت نتائج القياس أنها متوافقة مع النظرية الاقتصادية، وأظهرت الدراسة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودورها في تعزيز النمو. وأشارت النتائج أيضا الأثر الإيجابي للاستثمار المحلي والواردات على الناتج الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

❖**صعوبة الدراسة:**

خلال قيامنا بإعداد البحث صادفتنا مجموعة من الصعوبات بالجانب التطبيقي وذلك لصعوبة الحصول على المعلومات الكافية ووجود تضارب حول البيانات والإحصائيات المتعلقة بموضوع الدراسة.

❖**هيكل الدراسة:**

للإجابة على إشكالية البحث والتساؤلات المطروحة، قمنا بتقسيم بحثنا إلى ثلاث فصول وهي كالآتي:

الفصل الأول: تناول الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التعريف بمختلف المفاهيم وكذا النظريات المفسرة له والمحددات ودوافعه.

الفصل الثاني: تناول عموميات حول التنمية المحلية وبما تحتويه من مفاهيم وأنواع ومجالات بالإضافة إلى عوامل نجاحها.

الفصل الثالث: تناولنا في هذا الأخير دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2010-2019).

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث: أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قديمة تجلت بوضوح مع مطلع القرن العشرين، لتبرز بقوة بعد الحرب العالمية الثانية، هذا ما جعلها تكون محل اهتمام العديد من الاقتصاديين والمفكرين، ويكمن السر في بروز الاستثمار الأجنبي المباشر في كونه وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليها الكثير من الدول التي تواجه العجز في تمويل استثماراتها غير أنه ليس بإمكان كل الدول أن تستفيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما تعتبر هذه الاستثمارات الأجنبية الصورة المعبرة للنمو والتقدم الوطني وهي التي تعبر عن مدى تحقيق المعيشة والرفاهية الاجتماعية، ومن خلال هذه الأهمية يمكن اعتبار الاستثمارات كأداة تستعملها الدول المضيفة والنامية لتعديل الوضع الاقتصادي وتغيير إحدى الوسائل الضرورية لتطوير المنشآت وتوسيعها، وقد تبين لنا أن المستثمر يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف عن طريق الاستثمار وذلك من أجل الحفاظ على مكانة وتحسين علاقته مع الأعوان الاقتصادية، قمنا بتخصيص المبحث الأول لدراسة الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، وفي المبحث الثاني سنتناول مختلف الأشكال والنظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر،وفي المبحث الثالث سنقوم بدراسة أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

إن إعطاء تعريف دقيق للاستثمار الأجنبي المباشر ليس سهلا على الباحثين في هذا الميدان، وذلك راجع إلى التعقيدات الناجمة عن اختلاف المعايير الإحصائية والقانونية. وعليه كان من الضروري التطرق إلى موضوع الاستثمار من خلال مفاهيمه وأنواعه ليكون مدخلا لمطلب هذا المبحث الذي خصص لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، أهدافه وأدواته.

المطلب الأول:مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

قبل التطرق إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر سوف نعطي تعريف بسيط حول الاستثمار، أهدافه وأنواعه.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار

أولا: تعريف الاستثمار

يعتبر الاستثمار ظاهرة اقتصادية مدروسة من قبل شخص طبيعي أو قانوني، يقوم على أسس أو قواعد علمية أو عقلانية من خلالها يتم تحقيق عوائد اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو علمية...الخ. [1]

وفي ضوء هذا التقديم يمكن تعريف الاستثمار بأنه:

"الاستثمار هو عملية توظيف الأموال إما في وسائل الإنتاج والأصول الرأسمالية أو في أصول وأدوات مالية مختلفة ومتعددة".[2]

"هو عملية استخدام السلع والخدمات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة، أو المحافظة على الطاقات الإنتاجية الموجودة أصلا في المجتمع".[3]

ويعرفها البعض الآخر بأنه " التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في فترة زمنية معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة".[4]

من خلال التعارف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل على الاستثمار أنه:

عملية اقتصادية يتم من خلالها الفرد أو المؤسسة تخصيص جزء من رأسمال من أجل الحصول على وسائل الإنتاج جديدة، أو من أجل تطويريها وتجديدها، أو هو توظيف أموال على شرط تحصيلها في مدة زمنية معينة.

ثانيا: أهداف الاستثمار

---

[1] هوشيار معروف، **الاستثمارات والأسواق المالية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،عمان،2003،ص 17.

[2] أحمد حسن صالح قادر،**ظاهرة العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على أسواق المال العالمية**،عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،عمان،2013،ص96.

[3] حسين عمر،**الاستثمار والعولمة**،دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،الجزائر،2000،ص48.

[4] شقيري نوري موسى وصالح طاهر الزرقان وآخرون،**إدارة الاستثمار**،دار المسيرة للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،عمان،2012،ص18.

تتباين أهداف الاستثمار حسب الإمكانيات المتاحة للمستثمر ومستوى وطبيعة طموحاته الاقتصادية وما يتوفر لديه من معلومات بشأن مصادر التسهيلات الائتمانية وفرص الاستثمار المختلفة، ومع كل ذلك يمكن التركيز بشكل عام على الأهداف التالية:

–الحفاظ على الأصول المادية (والمالية) التي يمتلكها المستثمر أو يحق له التصرف بها، وذلك بعد دراسة المخاطر المتوقعة وبما يجنب لهذه الأصول التأثيرات السلبية لهذه المخاطر.

–استمرار السيولة النقدية وذلك رغم أن هذه السيولة لا تعد المحور الإستراتيجي لاهتمام المستثمر(الاعتيادي) إلا أنها تعتبر ضرورية كجزء من الموارد المتاحة لعدة أسباب منها:

*تغطية النفقات الجارية الخاصة بعمليات التشغيل والصيانة والتصليح والتطوير.

*مواجهة متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية الخاصة عندما يعمل المستثمر بشكل فردي أو أسري ومواجهة متطلبات التنظيم الإداري للاستثمار عندما يجري الاستثمار في إطار مؤسساتي.[1]

–المحافظة على قيمة الموجودات، حيث يسعى المستثمر إلى التوزيع في مجالات استثماره حتى لا تنخفض قيمة الموجودات(ثروته) مع مرور الزمن بحكم عوامل ارتفاع الأسعار وتقلبها.

–تحقيق العائد (الربح أو الدخل)، مهما يكن نوع الاستثمار من الصعب أن نجد فردا يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق العائد أو الربح.[2]

–حماية دخل المستثمر من الضرائب وذلك من خلال التشريعات المطبقة ولكن إذا تم استثمارها في مكان غير مناسب سوف يتسبب هذا في التعرض لنسبة ضرائب كبيرة.[3]

ثالثا: أنواع الاستثمار

قسمت الاستثمارات لعدة أنواع واختلفت تسميتها من كاتب إلى آخر، وسوف نتناول الأنواع حسب المعايير وذلك على النحو التالي:

النوع الأول: الاستثمارات حسب مدة الاستثمار

1 **الاستثمارات قصيرة الأجل:** تشمل الاستثمارات قصيرة الأجل كل من الودائع الزمنية والأوراق المالية (الأسهم والسندات) والتسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل من تمويل رأس المال العامل وتمويل الصادرات والواردات.

[1]هوشيار معروف،مرجع سبق ذكره،ص20-21.
[2]طاهر حيدر حردان،**أساسيات الاستثمار**، دار المستقبل للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،2009،ص 16.
[3]https://www.almrsal.com

وحدد البعض مدة الاستثمار قصير الأجل مابين سنة إلى سنتين والاستثمارات المتوسطة الأجل هي الاستثمارات مابين قصيرة الأجل وطويلة الأجل وحدد البعض الكتاب مدتها مابين ما بين ثلاث سنوات إلى خمس سنوات.

2 **الاستثمارات طويلة الأجل:** يشمل هذا النوع من الاستثمار الأصول والمشروعات الاستثمارية التي تؤسس أو تقتني بقصد الاحتفاظ بها وتشغيلها لمدة طويلة ويكون من الصعب تحويلها إلى نقدية، وحدد مدتها بعض الكتاب بالفترة من سبع سنوات إلى عشر سنوات فما فوق، والبعض حددها بعشر سنوات فقط.[1]

النوع الثاني: الاستثمارات حسب نوعية الاستثمار

ينقسم الاستثمار من زاوية نوع الأصل محل الاستثمار إلى استثمارات حقيقية ومالية:

1 الاستثمارات الحقيقية: الاستثمار الحقيقي يشمل كل الاستثمارات التي تؤدي إلى الزيادة في رأس مال المجتمع بمعنى زيادة الطاقة الإنتاجية كشراء واقتناء الآلات والمعدات والمصانع الجديدة. فالاستثمار الحقيقي يكون في سلع رأسمالية، وهذه السلع يشار إليها على أنها تمثل تخصيص الدخل للاستهلاك المستقبلي بدلا من الاستهلاك الجاري.[2]

2 الاستثمارات المالية: هو شراء أو بيع أدوات الاستثمار مثل الأسهم، والسندات، وشهادات الإيداع والتي تعرف بالأوراق المالية، وهذا الاستثمار يوصف بأنه استثمار غير حقيقي لأنه لا يخلق طاقة إنتاجية جديدة، بل هو عبارة عن استملاك جزء من طاقة قائمة أصلا.[3]

النوع الثالث: الاستثمارات حسب موقعها الجغرافي

يمكن تصنيف أنواع الاستثمارات حسب موقعها الجغرافي إلى نوعين هما:

1 الاستثمارات المحلية: تشمل مجالات الاستثمار المحلية جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلي وبغض النظر عن نوع أداة الاستثمار المستخدمة.كما تعتبر الاستثمارات المحلية جميع الأموال المستثمرة داخل الدولة من قبل مؤسسة أو فرد بأي أداة كانت مثل: عقار، أوراق مالية، ذهب، عملات أجنبية، مشروعات تجارية ...الخ.[4]

[1]فيصل حبيب حافظ،**دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية**،مذكرة ماجستير في علوم التسيير،جامعة الجزائر(كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير)، 2004-2005،ص16.

[2]أسماء حدانة،**الاستثمار الحقيقي خارج قطاع المحروقات في الجزائر والتنمية المستدامة**،أطروحة الدكتورة في العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر-الجزائر-(كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)،2017-2018،ص89.

[3]شقيري نوري موسى،صالح طاهر الزرقان وآخرون،مرجع سبق ذكره،ص26.

[4]محمد مطر،**إدارة الاستثمارات(الإطار النظري والتطبيقات العلمية)**، دار وائل للنشر والتوزيع،الطبعة الرابعة،عمان2006، ص76.

2 الاستثمارات الأجنبية: هي عبارة عن انتقال رؤوس الأموال الأجنبية من دولة أجنبية لدولة أخرى للمساهمة في المشروعات التي تعمل على توسيع نشاطها وذلك بهدف تحقيق الربح.وينقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين هما:

2-1 الاستثمار الأجنبي الغير مباشر: و يقصد به شراء السندات والأسهم من الأسواق المالية، بمعنى آخر يتمثل هذا النوع من الاستثمار بقيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في دولة ما بشراء سندات أو أسهم لشركات قائمة في دولة أخرى أجنبية، مع عدم اهتمامهم بدرجة النفوذ الممارسة، بل يصب الاهتمام بالمحافظة على رأس مالهم وزيادة قيمة الأوراق المالية التي يملكونها.[1]

2-2 الاستثمار الأجنبي المباشر: هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى الخاصة في الحالة الابتدائية عند إنشاء مؤسسة. ونظرا لكون هذا النوع من الاستثمارات هو محل دراستنا، فسوف نتعرض له بالتحليل لما يحتويه من مفاهيم.

الفرع الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت التعارف واختلفت الدراسات الاقتصادية المعاصرة لهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية، وأهم ما جاء في هذا المجال من التعارف التالية:

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: " تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعني، هذا بالإضافة إلى القيام بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني، في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة الملكية المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا من قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة".[2]

كما ركزت بعض المنظمات الاقتصادية الدولية في تعريفها لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر على النحو التالي:

بالنسبة لصندوق النقد الدولي (FMI): " نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر)، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المؤسسة والمستثمر المباشر بالإضافة إلى تمتع هذا الأخير بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة."[3]

بالنسبة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD): " استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأمد في موجودات رأسمالية ثابتة في بلد معين (البلد المضيف) بحيث تعكس تلك العلاقة منفعة المستثمر الأجنبي الذي

---

[1] قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**،ديوان ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة الأولى،الجزائر،2003،ص252.

[2] ريمة برج راسوطة،رابح بوعراب،**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي**،(مجلة معهد العلوم الاقتصادية)،جامعة الجزائر،العدد2020،2،ص1688.

[3] حاكمي بوحفص، إبراهيم الخليل برادعي،**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**،(مجلة البحوث الاقتصادية)،جامعة وهران،العدد الأول،2017،ص402-403.

يكون له الحق في إدارة أصوله والرقابة عليها من البلد الأم أو المضيف وقد يكون المستثمر شخصا طبيعيا أو معنويا."[1]

بالنسبة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): " هو الذي يقوم على تحقيق علاقات اقتصادية دائمة مع مؤسسات من أجل التأثير في تسيير المؤسسة بإنشاء فرع لها، والمساهمة في مؤسسة جديدة أو قديمة بإقراض طويل المدى."[2]

أما بالنسبة للمنظمة العالمية للتجارة(OMC): " ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي) والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى (الدول المضيفة) وذلك مع نية تسييرها."[3]

من خلال التعارف السابقة يمكننا صياغة تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر هو تلك العملية التي يتم فيها انتقال رؤوس الأموال من بلد لبلد آخر بغرض تحقيق منفعة، والاستفادة من الموارد الاقتصادية الموجودة في الدولة النامية.

ثانيا: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بعدة خصائص، منها:

-يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية في أن تحويل الأرباح المترتبة عن الاستثمار الأجنبي يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات الممولة عن طريق هذا الاستثمار.

-الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر أكثر أشكال التدفقات المالية قبولا في المدى الطويل لأنه يتميز بالاستقرار النسبي مقارنة بباقي التدفقات المالية.[4]

-يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بدعم المبادلات الدولية وزيادة نسيبة الصادرات عندما يتم في صناعات يتمتع في البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ.

-يعمل على ضمان الرقابة والسلطة في اتخاذ القرارات، وكذلك تسير الإدارة والمشاركة في وضع الاستراتيجيات المستقبلية للمؤسسة.[5]

-يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد المضيف.[1]

---

[1]حسن كريم حمزة،**العولمة المالية والنمو الاقتصادي**،دار صفاء للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،عمان،2011،ص69-70.

[2]ميدون إلياس،**الاتجاهات الحديثة لتصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر وطرق إحصائية**،(مجلة البحوث والدراسات التجارية)،جامعة إليزي،العدد الثاني، 2020،ص37.

[3]كريمة كويدري،**الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**،شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة تلمسان،2010-2011،ص6.

[4]بغداد بنين،خالد قاشي،**دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تمويل التنمية الاقتصادية**،(مجلة نماء للاقتصاد والتجارة)،جامعة الجزائر،مجلة الأولى-عدد خاص،2018،ص125.

[5]أسماء فزاني،**دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية بالدول النامية**،شهادة ماستر في علوم التسيير،جامعة العربي بن مهيدي،2012-2013،23.

ثالثا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

تتجلى أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ما يلي:

-يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على الرفع من القدرة التنافسية لاقتصاد البلد المضيف، ويظهر ذلك في مدى قوة ارتفاع الصادرات وتراجع الواردات، وكذلك يعتبر مصدرا من مصادر العملة الصعبة مما يساهم في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات.

-لا يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مجرد أداة لتحويل النقد الأجنبي فحسب،بل يتعدى ذلك، حيث يعمل على تحويل موارد حقيقية من الخارج تتمثل في المعدات والآلات، والخبرات الفنية والإدارية والتنظيمية ...الخ.

-لا ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على فرص أعباء ثابتة في صورة فوائد وأقساط على ميزان المدفوعات الخاص بالدول المضيفة.[2]

-رفع معدلات الاستثمار بالدول النامية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومن خلال جذب المدخرات الأجنبية.

-كما يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دور هام في مجال التنمية البشرية، فالمشروعات الاستثمارية المشتركة وخاصة التي تقام في المدن الجديدة تعمل على خلق فرص عمل جديدة ومجتمعات عمرانية مما يساهم على حل جزء من مشكلة البطالة.[3]

المطلب الثاني: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

يسعى المستثمر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من أجل التغلب على الصعوبات التي تواجه اقتصاديات الدول، ومن أهم هذه الأهداف نذكر ما يلي:

-حل مشكلة البطالة المحلية وذلك بخلق مناصب شغل جديدة.

-اكتساب المهارات والحصول على قدر عالي من المعارف التكنولوجية، وتوفير الإدارة الحديثة والمتقدمة، وهذا ما يؤدي إلى تحسين الوضع التنافسي في الأسواق المحلية.[4]

-المحافظة على قيمة الموجودات حيث يسعى المستثمر إلى التنويع في مجالات استثماره حتى لا تترف من قيمة ومجوداته مع مرور الزمن نتيجة ارتفاع الأسعار وتقلبها.

---

[1]عبد السلام أبو قحف،**الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية ،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،2003،ص20**

[2]مختار بونقاب،لزهاري زواويد،**الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سبيل للتخلص من التبعية للمحروقات** ،(مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية)،جامعتي غرداية وورقلة للعلوم الاقتصادية والتجارية و علوم السيير،العدد الثالث،2018،ص108.

[3]نورية عبد محمد ،**أثر الاستثمار الأجنبي في مستقبل الاستثمار المحلي العربي**،شهادة الدكتورة في فلسفة علوم بحوث العمليات،جامعة سانت كليمنتس،2012،ص31.

[4]عبد الرؤوف بوشمال،**التسويق الدولي وتأثيره على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر**،مذكرة ماجستير في العلوم التجارية،جامعة منتوري-قسنطينة،2011-2012،ص87.

-المحافظة على الأصول المادية أو المالية التي يمتلكها المستثمر كما يحق له التصرف بها وذلك بعد دراسة المخاطر المتوقعة.[1]

-تحقيق الأرباح في الدولة المضيفة للاستثمار والتي عادة تفوق الأرباح المتحصل عليها من استثمار الأموال والجهود والخبرات التكنولوجية في البلد الأم لهذا الاستثمار.[2]

-ضمان السيولة اللازمة للتمكين من تغطية حالات الطوارئ ومواجهة جميع الالتزامات المترتبة عليه.

-تكوين الثروة أي استمرارية الحصول على الدخل والعمل على زيادته من خلال إعادة استثماره.[3]

المبحث الثاني:النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

إن نجاح وتقدم أي شركة يتوقف على مجموعة من المتغيرات والموارد المالية والإدارية والتكنولوجية، بالإضافة إلى توافق هذه المتغيرات مع البيئة التي تنشأ فيها الشركات. حيث أن هناك العديد من النظريات التي حاولت تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، ولم ترتكز على أسس موحدة وإنما تعددت هذه الأسس و نظرا للتأثير المزدوج لهذه الظاهرة الاقتصادية على الدولة الأم والدول المضيفة. قامت العديد من المدارس بتناول هذا الموضوع، فكان لكل مدرسة تفسيرا يتماشى مع الفرضيات التي تقوم عليها، وفي هذا السياق تقسم هذه التفسيرات إلى التفسير التقليدي والتفسير الحديث.

المطلب الأول: التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت النظريات الخاصة بالتفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر، سنعرض البعض منها والمتمثلة فيما يلي:

1 النظرية الكلاسيكية:

لقد نشأت هذه النظرية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ومن أهم روادها: آدم سميث، دافيد ريكاردو وتوماس مالتس بقصد الدعوة إلى حرية التجارة عندما تناقض تطور الأوضاع الاقتصادية في انجلترا مع السياسات الاقتصادية التي قامت في ذلك الوقت على مبدأ تعاليم مذهب التجاريين. كما يقوم التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط.[4] حيث يفترض الكلاسيك أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على الكثير من المنافع، غير

---

[1]أميرة حسب الله محمد،**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير مباشر في البيئة الاقتصادية العربية**،الدار الجامعية للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،الإسكندرية،2005

[2]عدنان مناتي،ليلى ناجي مجيد،**أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز التنمية المستدامة**،(مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة)،جامعة بغداد،العدد الثاني والخمسون،2017،ص7.

[3]عبد الصمد لعرشي،**دور السياسة الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**،مذكرة ماجستير في علوم التسيير،جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم،2016-2017،ص42.

[4]عبيدي هارون،نصير محمد الأخضر وآخرون،**دراسة تحليلية تقييمية لتجربة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر**،مذكرة ماستر في العلوم التجارية،جامعة الشهيد حمو لخضر-الوادي،2016-2017،ص19.

أن هذه المنافع تعود معظمها على الشركات متعددة الجنسيات، والاستثمارات الأجنبية من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد والفائز بنتيجتها هي الشركات متعددة الجنسيات وليست الدول المضيفة. وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد كبير من المبررات يمكن تلخيصها كالآتي:

*صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرز فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات.

*تميل الشركات المتعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها (إلى الدولة الأم) بدلا من إعادة استثمارها في الدول المضيفة.

*قيام الشركات المتعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مع متطلبات التنمية.[1]

2 نظرية رأس المال:

اعتمدت هذه النظرية في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر على عامل من عوامل الإنتاج وهذا الأخير يتمثل في رأس المال النقدي، ومن بين الانشغالات الأولية لهذه النظرية هي البحث عن كيفية تحقيق أكبر مردود ممكن لرأس المال النقدي، وبالتالي نرى أن هذه المؤسسة لا تتوقف عن الاستثمار إلا عندما يصبح الربح المحقق مساويا مع التكلفة الحدية، فعلى الصعيد الدولي تصبح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الدول التي تتميز بمرد ودية ضعيفة اتجاه الدول التي تتميز بمرد ودية قوية لرأس المال.[2]

3 نظرية الميزة الاحتكارية:

تعتمد هذه النظرية على فرضية التدويل في تفسيرها للأسباب التي من شأنها تلجأ الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن هذه النظرية ركزت على فكرة مفادها أن الشركة متعددة الجنسيات لديها قدرات وإمكانيات خاصة لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة.

كما أن هناك عوائق مثل عدم كمال السوق تمنع الشركات المحلية من الحصول على تلك المميزات ويذكر أن هذه المميزات تجعل الشركات تحصل على عائدات أعلى من الشركات المحلية.[3]

وكان هايمر أول من وضح أنه من بين العناصر المهمة لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة المؤسسة في تعظيم العائد، اعتمادا على المميزات التي تتمتع المؤسسة في ظل سوق ذات هيكل إحتكاري.

---

[1] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003، ص367-36

[2] حسين سلمان، **الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية**، مذكرة ماجستير في قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، دفعة2004، ص16.

[3] صياد شهيناز، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2012-2013، ص17-18.

وقد تطورت هذه النظرية لكن تطورها بقي في سوق احتكاري، حيث تقوم الشركات الصغيرة، متوسطة الحجم في ظل هياكل سوق تنافسية نسبيا. ولم تشرح أيضا الحكمة في كون الإنتاج الخارجي هو أحسن وسيلة للاستفادة من المزايا الاحتكارية للشركة.

المطلب الثاني: التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد اختلف التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر عن التفسير التقليدي، وفي هذا السياق سنتطرق إلى أهم النظريات التي تناولت هذا الموضوع والمتمثلة في:

2 نظرية توزيع المخاطر:

ركز كوهين سنة 1975 على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، فوفقا لهذه النظرية فإن الشركات تستثمر بالخارج بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها. فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال التوزيع للأنشطة ومن ثم تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى فهي فكرة متشابه للفكرة العامية القائلة بعدم وضع البيض في سلة واحدة، وبالتالي تقوم الشركة بعملية توزيع لاستثماراتها من خلال الاستثمار في دول متعددة حيث أن اقتصاديتها غير متشابهة وغير مرتبطة مع بعضها البعض.[1]

2 نظرية دورة حياة المنتج:

ترجع هذه النظرية إلى الباحث الأمريكي " رايموند فارنون " حيث قام بتطوير نموذج دورة حياة المنتج، وقد اعتبر أول تفسير ديناميكي بين التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر، ويرى هذا الباحث أن المؤسسات قد تقرر السير على وتيرة الاستثمار الأجنبي المباشر عندما تكون التكنولوجيا المستخدمة لإنتاج المنتوج الخاص بها مستعملة من قبل العامة، ويصبح الجهد المبذول في إنتاجية غير مؤهل.[2]

وقد تمر هذه النظرية بثلاث مراحل نذكرها فيما يلي:

1 المرحلة الأولى: المنتج الجديد

تبدأ هذه المرحلة عندما تتوافر مجموعة من الشروط التي تمكن إحدى الشركات في الدول المتقدمة من إنتاج منتوج جديد، وتتلخص هذه الشروط في:

-اتساع نطاق السوق الداخلي.

[1] أحمد ضيف، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وسبيل تنميته**، (مجلة علمية محكمة)،جامعة اكلي محند اولحاج-البويرة- العدد 19، 2015،ص110.

[2] فيصل زمال، **الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في اقتصاديات الدول النامية** ،مذكرة الماجستير في العلوم التجارية، المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي- تبسة- 2003-2004،ص 15.

-ارتفاع متوسط دخل الفرد حتى يمكن توفير طلب داخلي كاف على هذا المنتج.

-ضرورة توافر مجموعة من الخبراء والعلماء والفنيين ومعامل البحث والأموال الكافية لتمويل نشاط البحث والتطوير.

ففي هذه المرحلة يكون حجم الإنتاج من المنتج الجديد يفوق مستوى الطلب المحلي. الأمر الذي يدفع بالشركات المنتجة إلى محاولة البحث عن أسواق خارجية لتصدير هذا المنتج إلى دول أخرى. إذن المؤسسات في هذه الفترة

يمكن لها التصدير دون أي مشاكل خاصة لعدم وجود منافسة (لأن السلعة لم تنتج بعد من قبل شركات أجنبية أخرى) وعندما يتم تسويق المنتج في معظم الأسواق العالمية بعد تجربته وإشباعه لحاجات ورغبات أو تفضيلات المستهلكين في هذه الأسواق.[1]

2 المرحلة الثانية: المنتج الناضج

تتميز هذه المرحلة بالنمو السريع للإنتاج بسبب زيادة الطلب على هذا المنتج، إلا أن عرضه يصبح أكثر حساسية للمنافسة والثمن، لذا وللحفاظ على مستوى الأرباح تلجأ الشركات للاستثمار المباشر في الخارج ومن ثم يدخل مرحلة النضج حيث يتبذل الذوق العام وتنخفض المبيعات تقنيات جديدة في الأسواق.

وتعرف هذه المرحلة تطورات كالتالي:

-اختفاء كثير من المنتجات في الأسواق إما لعدم توافقها مع تصورات المستثمرين أو لعدم تماشيها مع أذواق المستهلكين.

-استقرار الطرق والوسائل للإنتاج عما كانت عليه في مرحلة المنتج الجديد.

-زيادة تطلعات المستهلكين نحو مستويات راقية من الجودة.

-قلة المخاطر المصاحبة لعملية الإنتاج والتسويق مع زيادة درجة نمطية المنتج الجديد.

-التخفيف من الاستخدامات المكثفة لطاقات البحوث والمعامل والأيدي العاملة الماهرة .

-زيادة المرونة السعرية للطلب لوجود منتجات شبيهة ومنافسة ورخيصة نسبيا.

-تلعب ظاهرة الإنتاج الكبير و ما ينشأ عنها من مزايا اقتصاديات الحجم دورا هاما في تخفيض نفقات الإنتاج وزيادة الطلب على المنتجات الناضجة.

3 المرحلة الثالثة: المنتج النمطي

[1] كريمة فرحي،**أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر-3-2012-2013،ص23.

وهي المرحلة النهائية حيث يصبح من غير الممكن تمييزه عن غيره من إنتاج المنافسين، لتصبح الميزة الوحيدة هي الأسعار، وعدا تحويل الإنتاج إلى دول مضيفة ذات التكلفة المنخفضة للإنتاج (لانخفاض تكلفة العمالة) فانه تجدر الإشارة أن إنتاج الفروع في هذه المرحلة سيوجه للتصدير وليس لإحلال واردات الدول المضيفة كما في المرحلة السابقة. لهذا تكتسب السلع في هذه المرحلة المميزات التالية:

-تماثل دوال الإنتاج بالنسبة للسلع الواحدة بين دول العالم المختلفة وتصبح التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج شائعة

ومعروفة ويمكن الحصول عليها من الأسواق العالمية بدون صعوبات.

-خضوع الإنتاج لقانون الغلة الثابتة والغلة المتناقصة.

-سيادة المنافسة الكاملة في أسواق السلع و خدمات عناصر الإنتاج.

-تشابه ظروف الطلب لاتخاذ السلعة شكلها النهائي في جميع الدول.

-استبعاد إمكانية حدوث ظاهرة انعكاس كثافة الإنتاج المستخدمة.[1]

2 النظرية الانتقائية في الإنتاج الدولي:

هي نظرية معاصرة توضح العوامل المختلفة التي تقوم بتفسير التوجه نحو الأسواق الأجنبية وقيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فهي تركز بشكل كبير على التكامل بين ظواهر التبادل و الاستثمار الذي يمثل المسار نحو صياغة نظرية الإنتاج الدولي، ولقد ظهر "دونيج" كأحد رواد المنهج الانتقائي.

حيث قام بالتقاط أفكار من مجالات متعددة في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر وتجميعها في نظرية شاملة ولهذا أطلق عليها النظرية الانتقائية. كما أوضح أنه لابد من توافر شروط أساسية لكي تستطيع أي شركة أن تستمر في الخارج، وتتمثل في:

-امتلاك الشركة لمزايا احتكارية قابل للنقل في مواجهة المنشآت المحلية.

-الاستخدام الداخلي الأمثل للمزايا الاحتكارية على شكل استثمار أجنبي في الخارج مثل التصدير أو التراخيص.

-امتلاك الدولة المضيفة لاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها شركة المستثمر، مثال على ذلك انخفاض الأجور وتوافر المواد الأولية وكبر حجم السوق.[2]

[1] فايزة جليطة شاقور،**معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر خرج قطاع المحروقات في الجزائر**،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2012-2013،ص24-25.

[2] صليحة مفتاح، **نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(دراسة قياسية)**،مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي ليابس(سيدي بلعباس)،2019-2020،ص72-73.

4 نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية):

رواد هذه النظرية هما (كوجيما واوزاوا) وقد قاما بتحليل أركان النظرية إلى عدد من الفروض الاقتصادية الكلية وتجمع النظرية بين الأدوات الجزئية مثل القدرات و الأصول المعنوية للشركة ومثل التميز التكنولوجي وكذلك الأدوات الكلية مثل السياسة التجارية والصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة وتؤكد المدرسة على أن السوق غير قادرة على التعامل مع التطورات والاختراعات التكنولوجية المتلاحقة، لذلك توصى بالتدخل الحكومي لخلق نوع من التكييف الفعال من خلال السياسات التجارية.

كما برهن (كوجيما) على أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بدليل للتجارة في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية، حيث يتكلف الهيكل الصناعي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به اليابان عن الذي تتبناه الدول الأخرى، حيث تعمل اليابان على خلق قاعدة تجارية في الدول المضيفة بينما مثلا الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة، تعاني هذه النظرية من البساطة الشديدة في إطارها أو مرجعيتها والنموذج الذي تتبناه غير كاف لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تؤكد النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرفع من القدرة التنافسية ويساعد في تسريع عمليات الإصلاح الاقتصادي للدول المضيفة، دون تقديم التفاصيل.[1]

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمارات الأجنبية المباشرة أشكال متعددة ومتنوعة والمتمثلة في :

1 الاستثمار المشترك:

وتعتبر هذه المشروعات مشتركة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي، وبنسب متفاوتة، تتحدد وفقا لاتفاق الشركاء، وحسب القوانين المنظمة لتملك الأجانب، حيث قوانين الكثير من الدول التي يقام فيها المشروع المشترك على أن لا تتجاوز نسبة المستثمر الأجنبي عن 49% من رأس المال المشروع، وذلك تفاديا للهيمنة الأجنبية على جانب مهم من مشروعات الاقتصاد المحلي. إذ أن الدول التي تستضيف الاستثمارات الأجنبية تحرص على أن تكون القرارات التي يتم اتخاذها في إطار الاستثمار الأجنبي تأخذ في اعتبارها المصالح الحيوية والهامة لاقتصادها المضيف، وعادة يكون تحقيق هذا الهدف من خلال الاستثمار المشترك متاحا أكثر مما لو كان المشروع مملوكا بالكامل للمستثمر الأجنبي.[2]

2 الاستثمار المملوك بالكامل للاستثمار الأجنبي:

يعد هذا النوع من الاستثمار هو الأكثر أهمية بالنسبة للمستثمر الأجنبي، حيث تقوم الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء مشروع للإنتاج و التسويق أو أي نوع من النشاط الإنتاجي أو الخدمي في الدول المضيفة، ويتمثل هذا

[1] شهيناز صياد، مرجع سبق ذكره،ص23.
[2] ماجد أحمد عطا الله،**إدارة الاستثمار**، دار أسامة للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى، عمان-الأردن، 2011، ص102-103.

النوع من الاستثمار بقيام المستثمر الأجنبي بجلب الحزمة التكنولوجية التي يحتاجها والتي تتضمن دراسة الجدوى الاقتصادية والتقنية للمشروع المراد إقامته دون تدخل الدول المضيفة، ثم القيام بالأعمال الهندسية وجلب الخبراء والتقنيين والإداريين والآلات والمعدات والقيام بالإشراف على انجاز المشروع ثم مباشرته بالإنتاج والتسويق.[1]

3 الاستثمار في المناطق الحرة:

يطلق على المناطق الحرة بجزر الاستثمار الأجنبي ، فالاستثمار الأجنبي يكون بعيدا عن القوانين والتشريعات للبلدان المضيفة ، ويعمل ضمن قوانين محددة ومنظمة لعملية إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة .

وترجع فكرة المناطق الحرة إلى عصر الإمبراطورية الرومانية ، حيث أقيمت لجدب التجارة الدولية العابرة . والتي كانت تهتم بتموين السفن التجارية وإقامة المخازن وإعادة شحن السلع العابرة ، ومن أهم أمثلتها ، المنطقة الحرة في جبل طارق (أنشأت عام 1704) ومنطقة سنغافورة عام (1819) ، ومن أشهرها في الوطن العربي منطقة (جبل علي) في إمارة دبي ، وبورسعيد في مصر .

ويكون الهدف الأساس لإنشاء هده المناطق وهو إقامة صناعات ذات طابع تصديري ، ولأجل دلك تعمل الدول على جعلها مناطق جدب الاستثمارات الأجنبية عن طريق منح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من المزايا والحوافز والإعفاءات الضريبية والجمركية وقطع أراضي بأسعار منخفضة .

وقد نجحت بعض البلدان في مختلف أنحاء العالم من تحقيق التطور الاقتصادي عن طريق مناطقها الحرة ، كما حدث في جمهورية الدومينيك في البحر الكاريبي في التسعينات من القرن التاسع عشر حيث صارت مصدرا رئيسيا للمنسوجات والملابس والأحذية والبضائع الالكترونية إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، التي منحت أغلب تلك السلع إعفاءات من الرسوم الجمركية بموجب اتفاقية (مبادرة حوض الكاريبي).

4 مشروعات أو عمليات التجميع

تأخذ هده المشروعات شكل وسط بين الامتلاك الكلي المحلي ، والامتلاك الكلي الجزئي حيث يكون العمل في نطاق اتفاقية بين الطرفين ، الأجنبي بصفته صاحب مواصفات قياسية أو علامة تجارية لمنتج معين (كومبيوترات مثلا) لتجميعها لتصير منتج نهائي في البلد المضيف .

وفي بعض الحالات فإن مشروعات التجميع تأخذ شكل المشروعات المشتركة أو المشروعات المملوكة للمستثمر الأجنبي كليا ، ويترتب على دلك وجود المزايا والعيوب الموجودة في هده الشكلين للاستثمار على مشروعات التجميع سواء بالنسبة للطرف الأجنبي أو الطرف المحلي ، أما إدا كان المشروع الاستثماري التجميعي على شكل

[1] الحسن باسم حمادي، **الاستثمار الأجنبي المباشر** ، منشورات الحلي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، 2014،ص25.

عقد أو اتفاقية بين الطرفين لا تتضمن أي مشاركة أجنبية بشكل أو بأخذ ، فإن هدا النمط يكون مشابه لأنماط الاستثمار الأجنبي غير المباشر في مجال الإنتاج .[1]

المبحث الثالث:أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر

توجد العديد من العوامل المحددة لقرار الاستثمار تختلف أهميتها باختلاف طبيعة المشروع الاستثماري وجنسية المستثمر، كما تتعلق محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى المستثمر الأجنبي والدولة الأم بالعوامل التي تفق وراء رغبة المستثمرين الأجانب في الدولة المضيفة.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك شبه اتفاق بين أغلبية الكتاب على بعض المحددات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية أو الدول المتقدمة.

المطلب الأول: دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

في هذا المطلب، يمكننا التعرف على أهم العوامل والدوافع المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

1 محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى المستثمر الأجنبي: تتمثل أهم المحددات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر والراجعة للمستثمر الأجنبي فيما يلي:

1-1 سعر الفائدة: يعتبر سعر الفائدة من أهم العوامل المؤثرة في الحركة الدولية لرأس المال، والتالي التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة وأن أسعار الفائدة تختلف من بلد لآخر.

وفي هذا الصدد فقد أوضح (lopez) عام 1999في دراسته حول المحددات الخارجية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر،أن الانخفاض في أسعار الفائدة الحقيقية في بداية التسعينات قد دفع المستثمرين إلى استثمار أموالهم في مشروعات إنتاجية بدلا من ادخارها أو استثمارها في محافظ الأوراق المالية.

1-2 معدل العائد على الاستثمار: يعتبر معدل العائد على الاستثمار أحد العوامل الهامة التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن المستثمر الأجنبي سواء كان فردا أو شركة لا يتجه غلى الاستثمار في الخارج إلا أذا توقع عائدا أعلى من المخاطر التي قد تنشأ عن هذا الاستثمار.

1-3 تكاليف الإنتاج: إن ارتفاع تكاليف الإنتاج في الدولة الأم تعتبر من بين الأسباب التي تدفع المستثمر في الدول المضيفة ذات التكاليف المنخفضة، سواء تعلقت هذه التكاليف بالمواد الأولية أو اليد العاملة أو غيرها.

[1]عبد الرزاق حمد حسين الجبوري،**دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**،دار الحامد للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،عمان، ص46-47.

وفي هذا الصدد أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية التي قام بها كل من "كرينج" و "تيم" عام 1995 على شركة "ماتسيشيتا" أن تكلفة الإنتاج في السنوات الأولى كانت منخفضة في الدولة الأم (اليابان)، وكانت هذه الشركة تقوم بالتصدير للخارج، لكن منذ أوائل التسعينات أصبحت الشركة تقوم بالإنتاج في الخارج نظرا لارتفاع تكاليف الإنتاج في الدولة الأم.

1-4 القدرات التسويقية والتكنولوجية: إن امتلاك الشركات الأجنبية مهارات تسويقية عالية يمكنها من معرفة نوع وحجم الطلب على منتجاتها، وبالتالي سهولة دخولها إلى الأسواق الخارجية وبتشكيلية متنوعة من المنتجات، كما أن امتلاك المستثمر الأجنبي وخاصة الشركات المتعددة الجنسيات تكنولوجية متطورة، يمكنها من غزو الأسواق الخارجية، ويجعلها أكثر قدرة على منافسة الشركات المحلية في أسواق الدول المضيفة.[1]

2 محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدولة الأم:

لقد لخصت العديد من الدراسات التطبيقية المقارنة إلى نتائج كثيرة ومتباينة تبين أن عوامل الطرد هي السبب في حدوث ونمو ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر. وأوضح كوشلين عام 1995 أن الشركات المتعددة الجنسيات غالبا ما تستثمر في الدولة التي تعتمد على الدولة الأم في الافتراض أو التصدير أو التكنولوجيا أو الواردات أو المساعدات بكافة أشكالها.[2]

وقد أكد lopez في دراسته عام 1999 على أن التطورات التي حدثت في الهياكل المالية في العديد من الدول الصناعية، أدت إلى المزيد من تدفقات رؤوس الأموال باتجاه الدول النامية بهدف تحقيق عائد أعلى من خلال الاستفادة من العديد من المزايا المكانية في تلك الدول.

وقد أشار كل من singh and kwang إلى بعض العوامل الهامة كمحددات تدفع إلى مزيد من خروج الاستثمارات الأجنبية من الدولة الأم إلى الدولة المضيفة والمتمثلة فيما يلي:

-عدم توفر المناخ الاستثماري الذي يشجع على استثمار فائض الأموال في الدولة الأم.

-عدم وجود استقرار سياسي في الدولة الأم الأمر الذي يدفع بالشركات إلى البحث عن ظروف أفضل في الدول الأخرى للتغلب على عدم ملائمة المناخ الاستثماري في الدولة الأم.

أما فيما يتعلق بأهداف الدولة الأم، فكثيرا ما نجد أن حكومات الشركات الأجنبية تستهدف من جانب خلق فرص جديدة للعمالة في الخارج، أو فتح أسواق جديدة للتصدير، أو نشر ثقافتها وأنظمتها السياسية والاجتماعية في دول أخرى، أو محاولة ممارسة بعض أنواع من الضغوط الاقتصادية والسياسية لإقحام الدول المضيفة على الدخول

[1] جابر سطحي، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية(دراسة حالة مؤسسة موبليس جازي وأوريدو)**،مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر(بسكرة)، 2017-2018، ص13-14.

[2] رضا عبد السلام،**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة،دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق مع مصر**،القاهرة، 2007ص165.

في أحلاف عسكرية أو اقتصادية. ومن جانب آخر، فقد يرجع تشجيع الحكومة الأم لتلك الشركات إلى تشبع السوق المحلي وارتفاع درجة المنافسة فيه أو في أسواق الدول التي تنتمي إليها تلك الشركات.

ويشير بعض الكتاب، إلى أن قرار الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على الأقل على ارتباط بين نوعين من المنطق: منطق المنشأة ومنطق الحكومة. بمعنى أن لاهتمام المنشآت "بالقدرة التنافسية" واهتمام الحكومات "بكفاءة الحكم" أثرهما الكبير على عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر. إذا لا تستطيع المنشآت أن تتجاهل العوامل المتعلقة بكفاءة الحكم. بل إن وجود درجة عالية من هذه الكفاءة يكون ضمانا للمنشآت من ناحية تقليل المخاطر السياسية ويكفل استقرار العمل داخل البلد.

وبالمثل لا تستطيع الدولة أن تتجاهل عوامل القدرة على المنافسة لتلك المنشآت.

وفي ما يخص الظروف التي يتم تهيئتها من قبل الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر ليست وحدها المحددات الأساسية لجذب هذا النوع من الاستثمار، و إنما تتداخل عوامل أخرى، منها أن يكون هذا النوع من الاستثمار متفقا مع أهداف البلد و إستراتيجيتها، وإن تتوافر ظروف حكم مناسبة.[1]

3 محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدول المضيفة: تختلف محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة بين الدول المتقدمة والدول النامية،وذلك لاختلاف الهياكل الاقتصادية والمؤسسية للدول النامية مقارنة بالمتقدمة.

ولق استنتجت بعض الدراسات مجموعة من العوامل والسياسات التي تؤثر على قرارات الاستثمار الخاص في الدول النامية، من أهمها المحددات الاقتصادية التي تشمل العديد من المؤشرات الاقتصادية الدالة على مستوى الاقتصاد الوطني. وتتمثل أهم هذه المحددات فيما يلي:

-درجة انفتاح الاقتصاد القومي على العالم الخارجي، بحيث أنه كلما كانت درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي كبيرة، كلما كان الاقتصاد القومي جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر.

ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال قياس نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج القومي، علاوة إلى التخفيضات في القيود التعريفية وغير تعريفية ودرجة تركز الصادرات.

-حجم السوق واحتمالات النمو الاقتصادي تعتبر من العوامل المهمة المؤثرة على قرار توطن الاستثمار الأجنبي المباشر. فكبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.[2]

-تطور البنية التحتية بالدول المضيفة، وتشمل البنى التحتية المادية الطرق والمطارات وخطط السكك الحديدية و الاتصالات. وتكمن أهمية هذا العامل في أن وجود الاتصالات ذات الكفاءة العالية تمكن من سهولة وسرعة

[1] عبد القادر مدادي، **دراسة تحليلية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع إشارة خاصة إلى البلدان العربية**،مجلة الاقتصاد الجديد، العدد7،جامعة خميس مليانة، 2012، ص236-237.

[2] أميرة حسب الله محمد،**مرجع سبق ذكره**،ص35.

الاتصال بين فروع الشركات الأجنبية في الدولة المضيفة والمركز الرئيسي في الدولة الأم، كما أنها تسهل من عملية تبادل المعلومات والبيانات بين الفروع والمراكز ومن المتوقع وجود علاقة إيجابية بين البيئة التحتية المتطورة للدولة المضيفة وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

-تحرير التجارة الداخلية للدول المضيفة، ويتوقف تأثير هذا العامل على الهدف من الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الدولة المضيفة. ويستدل على ذلك بنسبة صادرات وواردات الدولة المضيفة من الناتج المحلي الإجمالي.

-تنامي القوة التنافسية للاقتصاد القومي، فكلما كان المركز التنافسي للصناعات التي تمتلك فيها الدولة ميزة تنافسية في حالة تحسن، كلما أدى ذلك إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. وذلك نتيجة ارتفاع عائد الاستثمار في تلك الصناعات.[1]

الفرع الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتمثل دوافع الاستثمار الأجنبي في :

1 التحرير التجاري:

في ضوء الاتجاه نحو العولمة وما يصاحبها من مظاهر تتمثل في تحرير التجارة والخدمات المالية وحرية انتقال رؤوس الأموال مع سعي الدول لتوفير مناخ مناسب للاستثمار الأجنبي المباشر، وضمان حرية التجارة الدولية التي نتجت عن توقيع اتفاقية الجات، بدأ الاستثمار يتغير عالميا حيث عمدت الكثير من الدول لتحرير أسواقها المالية ووضع السياسات التي من شأنها تشجيع الاستثمار الأجنبي، بهدف توسيع القاعدة الاستثمارية والحصول على التقنية المتطورة التي تحتاج إليها والاستفادة من الخبرات التسويقية والإدارية التي تمتلكها الشركات الدولية.

2 تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

ويتجلى في توفير الحماية المناسبة لمنتجات المشاريع الاستثمارية في الدول المضيفة، وخاصة خلال السنوات الأولى من تنفيذ المشروع. منح الجهاز المشرف على الاستثمار صلاحيات وسلطات كافية لتكوين فعاليته ذات وزن أكبر. بالإضافة لتأكيد مسؤولية المستثمر لتهيئة الظروف الاقتصادية لنجاح استثماريته من خلال حسن اختياره للفرصة الاستثمارية، والتأكد من حسن اختيار الشركاء والحرص على توازن الهيكل التمويلي للمشروع وتوفير الإدارة المؤهلة.[2]

3 الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية:

[1] بلال بوجمعة، سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائر، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2012-2013،ص21-22.

[2] مراد صاولي وفارس عبد الرحماني و إلياس وآخرون ،**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة قياسية)**، مجلة المالية والأسواق، العدد 10،2019،ص7.

هناك العديد من الدول التي تمتلك طاقات إنتاجية وثروات طبيعية هائلة كالموارد البشرية، المعادن والموارد الطاقية، الأراضي الزراعية...الخ، غير أنها لا تمتلك الإمكانيات المادية والمالية الكافية لاستغلالها، لذلك تلجأ إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بدافع الاستغلال الجيد لهذه الموارد والطاقات الإنتاجية المتاحة بما يحقق لها أكبر المنافع.

4 خلق فرص العمل:

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص جديدة للشغل من شأنها التخفيف من معدلات البطالة، بالإضافة إلى تنمية وتدريب واستغلال الموارد والطاقات البشرية المتاحة في البلد المضيف، والرفع من مستوى العمالة الوطنية من خلال تقديم الخبرة وزيادة المهارة الفنية، وقد يتحقق كل ذلك في ظل اعتبارات عديدة نذكر منها:

–الشركات الاستثمارية الأجنبية سوف تقوم بدفع ضرائب على الأرباح المحققة، وهذا سوف يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة وبقاء العوامل الأخرى ثابتة.

–توسع الشركات الاستثمارية الأجنبية في أنشطتها سواء على المستوى الأفقي أو الرأسي مع الانتشار الجغرافي لهذه الأنشطة سوف يؤدي إلى خلق فرص جديدة لعمل.[1]

المطلب الثاني: الآثار الإيجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

تنشأ عن الاستثمار الأجنبي المباشر آثار إيجابية وأخرى سلبية، والتي تتمثل فيما يلي:

أولا: الآثار الإيجابية

وهي:

–يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خلق فرص عمل كثيرة، مما يساهم جذريا في حل مشكلة البطالة.

– يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين ميزان المدفوعات عن طريق توفير رؤوس الأموال والتكنولوجيا إلى البلد المضيف، وهما العنصران الضروريان للتنمية الاقتصادية في الدول النامية فضلا عن أن الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة هامة من أدوات التنمية الاقتصادية، كما يعتبر أفضل بكثير من القروض الخارجية.[2]

– الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد في تسهيل مهمة الطرف الأجنبي على الحصول على القروض المحلية والحصول على المواد الخام والأولية اللازمة للشركة الأم.

[1]نفيسة باحمد،**تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربة OLI**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران2، 2015-2016، ص31-32.

[2]أحمد ماجد عطا الله، **إدارة الاستثمار**،دار أسامة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص109.

– يساعد في تذليل الكثير من الصعوبات والمشاكل البيروقراطية أمام الطرف الأجنبي خاصة إذا كان الطرف الوطني هو الحكومة أو إحدى الشخصيات المعنية العامة.[1]

– تساهم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في توسيع الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد من خلال إعادة جزء من أرباحها المحققة في هذه الدول في إقامة مشروعات جديدة أو توسيع المشروعات القائمة، وبذلك ترفع القدرة الإنتاجية من خلال ذلك.[2]

– نقل التكنولوجيا وتنمية أنشطة البحوث والتطوير في الدول المستقبلة.[3]

ثانيا: الآثار السلبية

يمكننا تلخيص أهم عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

–تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تفاقم تلوث البيئة، من خلال توطنها في بعض الأنشطة والصناعات الملوثة للبيئة، مثل الصناعات الإستراتيجية النفطية، والتعدينية والغاز الطبيعي والصناعات البتر وكيماوية وصناعة الإسمنت والأسمدة، بدلا من توطنها في دولها، حيث تخضع هذه الاستثمارات الأجنبية في دولها لمعايير بيئية مشددة، بسبب تزايد الاهتمام الرسمي والشعبي بهذا الأمر، في حين لا يوجد أدنى اهتمام بذلك في معظم الدول النامية.

–صعوبة توافق إستراتيجية المستثمر الأجنبي مع إستراتيجية التنمية في الدول النامية، من حيث أولويات الاستثمار، حيث قد تتجه الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية نحو القطاعات الهامشية، التي تدر ربحا وفيرا وسريعا، ولا تخدم عملية التنمية على الوجه المطلوب، مثل النشاطات السياحية، والتجارية، والمصرفية، وما إليها

وقد تتجه نحو إنتاج نوع معين من المنتجات الأولية، يوجه للتصدير إلى البلد الذي انساب منه رأس المال.[4]

–توزيع الدخل: يترتب عن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة الفجوة بين الفقراء والأغنياء في الدول المضيفة، بسبب سوء توزيع الدخل، حيث يتمتع العاملون في الشركات الأجنبية بأجور مرتفعة مقارنة بأجور العمال في الشركات الوطنية.[5]

–عدم سماح مشروعات الاستثمار الأجنبي بما تعتبره من الأسرار الصناعية التي ينبغي عدم إطلاع الآخرين عليها وعدم معرفتهم بها، وهذا يعني أنها لا توفر المعرفة والخبرة الفنية والصناعية بالذات للجهات الأخرى في الدول المستقبلة للاستثمارات الأجنبية، وفي حالة قيامها بتقديم مثل هذه الخبرة الفنية والصناعية للجهات المحلية،

[1] عبد السلام أبو قحف، **إدارة الأعمال الدولية**، مكتبة الشعاع ، الطبعة الرابعة، مصر، 1998، ص241.
[2] فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**،الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2004، ص175.
[3] خديجة العرباني و عزيز دحماني، **الذكاء الاقتصادي كآلية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد4، جامعة طاهري محمد، بشار، 2017، ص55.
[4] أحمد ماجد عطا الله، مرجع سبق ذكره،ص 111.
[5] جميلة الجوزي، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية (الدول العربية نموذجا)**،مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة،ص146-147.

فإنها تفرض عليها عادة كلف عالية مقابل ذلك، وتعمل باستمرار على تغييرها عن طريق ما يطلق عليه بالتحديث والتحسين والتطوير الذي تجريه عليها، وتفرض على الدول المستخدمة كلف أعلى.[1]

–تدخل الشركات العالمية في الحياة السياسية للبلد النامي من خلال فروعها وشركاتها الوليدة، بهدف خدمة أهدافها ومصالحها.[2]

المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر

بالرغم من الدوافع والتحفيزات والامتيازات التي تقوم بها الدول المضيفة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنه هناك عراقيل وعوائق تؤدي إلى عدم تدفق هذه الاستثمارات إلى الدول، والمتمثلة في:

1 المعوقات الاقتصادية والمالية:

*احتكار القطاع العام لمعظم الأنشطة الاقتصادية.

*ضعف البيئة التحتية وعدم الاهتمام بها.

*صعوبة تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار وارتفاع أسعار الفائدة.[3]

*عدم فعالية المؤسسات البنكية وخاصة القطاع الخاص وعدم تطوره، مثل بورصة الجزائر التي تجعل المستثمرين يفضلون التوجه إلى دول أخرى يكون فيها المحيط المالي فعالا ومناسبا.[4]

2 المعوقات القانونية والإدارية :

*مشكل النظام القضائي الغير الفعال، أي نقص الثقة في جهاز العدالة وخاصة لتسوية النزاعات التجارية وغياب المحاكم.[5]

*عدم استقرار القوانين المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر.

*الفساد الإداري وافتقار العاملين في المؤسسات الحكومية لعنصري الأمانة والنزاهة.

*غياب روح الفريق الواحد لدى أعضاء الهيئة الإدارية المشرفة على ملف الاستثمار، وانعدام التنسيق والتفاهم فيها بينهم، مما ينعكس على مستوى الخدمات التي تقدمها الهيئة للمستثمرين الأمر الذي لا يشجع على جذب الاستثمارات.

*البيروقراطية الإدارية والإجراءات المعقدة في تضييع وقت المستثمر وتأخير إنجاز مشروعه.

---

[1] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره،ص178-179.

[2] أنور بدر منيف العنزي،**النظام القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر**، رسالة ماجستير في كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص22.

[3] فريد النجار،**البورصات والهندسة المالية**،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص288.

[4] كريمة كويدري ، مرجع سبق ذكره، ص101.

[5] منصور الزين، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**،دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص175.

*تعدد الجهات المشرفة على الاستثمار وازدواجية الاختصاصات فيما بينها وغياب الشباك الوحيد.

*قيام الدولة المضيفة بتصرفات وسلوكيات تؤثر سلبيا على المستثمرين، كقيامها بإجراء تأميمي (كحق الشفعة مثلا)، أو عدم احترامها لنصوص الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية الاستثمارات الأجنبية، وهذا ما يجعل المستثمرين يتوجسون خفية على أموالهم (رأس المال جبان) وتتزعزع ثقتهم بحكومة الدولة المضيفة.

*تعدد القوانين المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر وعدم الوضوح الذي يشوب بعض نصوصها وتضاربها أحيانا، الأمر الذي يترتب عليه تشتت المستثمرين بين أكثر من قانون واحد ويفتح مجال الاجتهادات من قبل الجهات المشرفة على الاستثمار، الأمر الذي يؤدي إلى تنفير المستثمرين.[1]

[1]مختار بونقاب ولزهاري زواويد، مرجع سبق ذكره ، ص109-110.

خلاصة الفصل:

توصلنا في هذا الفصل أن الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وتعطي صاحبها حق التملك للمشروع إما مملوكا بالكامل أو جزءا منه. وله عدة أهداف ودوافع تجعله يدخل إلى الأسواق والدول المضيفة، كما له أهمية كبيرة في تمويل اقتصاديات الدول المضيفة.

فالعديد من الدول النامية التي عانت ولازالت تعاني من المديونية اتخذت الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لإنعاش اقتصادها.

الفصل الثاني: عموميات حول التنمية المحلية

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية

المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية

المبحث الثالث: دور الاستثمار في التنمية المحلية

المبحث الرابع: عوامل نجاح ومعوقات التنمية المحلية

الفصل الثاني: عموميات حول التنمية المحلية

تمهيد:

أصبح مفهوم التنمية والتنمية المحلية من أكثر المفاهيم تداولا في القرن الواحد والعشرون، ونظرا للأهمية القصوى التي يكتسبها هذا الموضوع، فهو مرتبط بالكثير من المجالات سواء كانت ثقافية، اجتماعية، سياسية أو اقتصادية ...الخ. وتعد التنمية من العناصر الأساسية للاستقرار والتقدم الاجتماعي والإنساني عن طريق المشاركة الشعبية إلى جانب الجهود الحكومية المتمثلة في تدخل الدولة والهيئات المكلفة بذلك لتوجهها. إذ تعتبر هدف أساسي تسعى كل الدول إلى بلوغه من خلال رسم سياسة اقتصادية ومالية ترتكز عليها، نتيجة الاستخدام الجيد للموارد البشرية والمالية والاقتصادية، فلا يمكن الوصول إلى تنمية شاملة إذا لم نهتم بالتنمية المحلية. حيث أن هذه الأخيرة تحضا باهتمام خاص من طرف الدول المتطورة أو السائرة في طريق النمو، فقد أصبحت تحتل مركزا مهما بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية لاعتبارها منهجا يمكن من خلاله الانتقال من حالة ركود إلى حالة تقدم ورقي والسير في طريق النمو.

وفي هذا الفصل سنقوم بالتطرق إلى ثلاث مباحث، حيث يتناول مبحثنا الأول مفاهيم عامة حول التنمية و المبحث الثاني سنتطرق إلى ماهية التنمية المحلية وفي المبحث الأخير سندرس عوامل نجاح ومعوقات التنمية المحلية.

الفصل الثاني: عموميات حول التنمية المحلية

المبحث الأول:مفاهيم عامة حول التنمية

برز مصطلح التنمية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وظهر لأول مرة في المجال الاقتصادي والذي يعني التخطيط من أجل رفع الإنتاجية وتحقيق الأرباح بأقل التكاليف، وتم التوسع فيه عبر الزمن لشمل جميع المجالات.

المطلب الأول: مفهوم التنمية ومراحل تطورها

أولا: مفهوم التنمية

التنمية كمفهوم عام تسعى إلى تنمية وترقية كل مجالات الحياة، وذلك من أجل تحقيق حياة مريحة لأفراد المجتمع إلى درجة الرفاهية إن أمكن ذلك، أي وفق الإمكانيات المتاحة للدولة، وبمفهوم آخر محاولة الانتقال بالدولة من طابعها المتخلف إلى طابعها المتقدم والديمقراطي.

1-**التنمية لغة:** هي من فعل نما ينمو نموًا: بمعنى زاد الشيء أو كثر.

- وهي الزيادة والكثرة والوفرة، وهذه المفردات عكس النقصان والقلة والندرة.
- أو هي الزيادة الثابتة أو المستمرة في جانب من جوانب الحياة في سنة معينة مقارنة بالسنة السابقة.[1]

2-**التنمية اصطلاحا:** تعرف التنمية اصطلاحا أنها: السعي إلى تحقيق رفاهية الأفراد ماديا أو معنويا أو روحيا.

- وتعني تلبية كافة المتطلبات الأساسية وتوفير الفرص لجميع البشرية لانجاز تطلعاتها من أجل حياة أفضل.[2]
- وتعرف أنها التغيير الدائم في المواقف والهياكل التي تسبب ظاهرة النمو المستمر مع مرور الوقت.
- كما أنها ذلك المزيج من المتغيرات الذهنية والاجتماعية لتركيبة سكان منطقة معينة، تجعلها مناسبة لتحقيق النمو لمنتجاتها الفعلية بشكل تراكمي وبشكل دائم.[3]

و تعرف التنمية أنها" عملية تغيير واعي يحدث في المجتمع من خلال التوحد والمشاركة بين جهود المواطنين والحكومة بهدف الاستفادة من كافة الموارد المتاحة في المجتمع وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية ويتم ذلك وفق خطة مرسومة."[4]

وعرفها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (1990) " عملية توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمام الفرد، وأهم هذه الخيارات المتشبعة هي أن يحيا الناس حياة طويلة وخالية من العلل ، وأن يكون بوسعهم الحصول على المواد التي تكفل مستوى معيشة كريمة."

---

[1] عامر هني، **قراءة في مخططات التنمية بالجزائر**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة مسيلة، العدد الرابع، 2014، ص215.

[2] سعيدي الشيخ، **دول الجنوب وضرورة إعادة صياغة مفهوم التنمية**، مجلة الحقيقة، جامعة سعيدة، العدد الثاني،2003 ،ص251.

[3] سامية بزازي، **دور التنمية الزراعية في دعم التنمية الاقتصادية بالجزائر بين الواقع وضرورة الإصلاح**، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، جامعة قالمة، العدد الثاني، 2021/1/28، ص71.

[4] ياسين بوضياف، **التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية(مقال)**، جامعة الشلف، العدد الثاني، 2016 ،ص185.

ولقد عرفت كذلك الأمم المتحدة التنمية بأنها: " مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد جهود الأهالي والسلطات العامة بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات القومية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة القومية، وبالتالي تساهم في تقدم البلاد".[1]

يمكننا القول من خلال التعارف سابقة الذكر أن التنمية عبارة عن مجموعة من المتغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع الذي يسعى للخروج من حالة تخلف إلى حالة تقدم، أو بهدف تحسين المستوى المعيشي الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ...الخ.

ثانيا: أهمية التنمية

تكمن الأهمية الكبرى للتنمية لأية دولة في العالم بأنها من أهم الأدوات التي تساعد الدول على الاستقلال سواء كان اقتصادي، اجتماعي، ثقافي...الخ. و كذلك الابتعاد عن التبعية الاقتصادية أولا ثم التبعية بشتى أشكالها المختلفة نتيجة تحقيق التقدم والنمو الذي يمكّنها من الابتعاد من هذه التبعية بأنواعها. كما تعمل التنمية على تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع من خلال زيادة دخول هؤلاء الأفراد، وتوفير فرص عمل لمن لا يعمل منهم، وسينعكس ذلك بلا شك على المستوى الصحي والتعليمي لهم، كما تعمل على توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع بالكميات والنوعيات المناسبة وسد الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين طبقات المجتمع مما يؤدي إلى استقراره اجتماعيا وسياسيا. أما على مستوى الاقتصاد الكلي فتعمل التنمية على تحسين الناتج المحلي وتحقيق التطور الاقتصادي المنشود، ولتحقيقها في الدول النامية أو التي في طور النمو فائدة كبرى فيما يتعلق بتقليل الفجوة الاقتصادية بين هذه الدول وبين الدول المتقدمة أو الصناعية، هذه الفجوة التي ما كانت لتكن لولا وجود مجموعة من العوامل التي سادت في فترات معينة وما يزال بعضها سائدا ليقف عائقا أمام التنمية، ومن هذه العوامل ضعف البنى التحتية في مجالات الاقتصاد المختلفة أو لعدم وجود الموارد الطبيعية.[2]

ثانيا: مراحل تطور مفهوم التنمية

مر مفهوم التنمية بأربع مراحل أساسية وهي:

المرحلة الأولى: التنمية والنمو، وجهان لعملة واحدة: لقد امتدت هذه المرحلة منذ الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الستينات من القرن العشرين، وتميزت بالاعتماد على إستراتيجية التصنيع كوسيلة لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ولكن بعض الدول تبنت إستراتيجيات أخرى بعدما فشلت إستراتيجية التصنيع في تحقيق التراكم الرأسمالي المرجو، ومن هذه الإستراتيجيات نذكر:

- إستراتيجية المعونات الخارجية.

[1] حجام العربي و سميحة طري، **التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، جامعتي الطارف وبسكرة، العدد الثاني، ديسمبر 2019، ص122.

[2] علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص14.

- إستراتيجية التجارة من خلال زيادة الصادرات.[1]

المرحلة الثانية: التنمية وفكرة النمو والتوزيع: غطت هذه المرحلة ما بين نهاية الستينات وحتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين، وبدأ مفهوم التنمية فيما يشمل أبعادًا اجتماعية بعد ما كان يقتصر في المرحلة السابقة على الجوانب الاقتصادية فقط، فقد أخذت تركز على مشكلات الفقر والبطالة و اللامساواة من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها.

المرحلة الثالثة: التنمية الشاملة: امتدت هذه المرحلة تقريبا من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات القرن العشرين، وظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة، وهي التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، والتي تهدف إلى تحسين ظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط، بمعنى آخر أنها تهتم بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان.[2] ويعرفها إيكههولتكر انس على أنها: عملية اجتماعية واقتصادية تستهدف رفع مستوى معيشة الشعب لكي يصل إلى مستوى معيشة شعوب البلاد المتقدمة حضاريا، ولا يمكن أن تكون هناك تنمية شاملة ما لم تتضمن الجانبين الاجتماعي والاقتصادي معا في وقت واحد بطريقة متوازنة لكي تحقق بكليهما الثمرات المنشودة.

وما يعاب في هذا النوع من التنمية أنها كانت تعالج كل جانب من جوانب تنمية المجتمع بصفة مستقلة من الجوانب الأخرى مما جعلها لا تحقق أهدافها في كثير من المجتمعات هذا ما أوجد نوعا جديدا من التنمية ألا وهو التنمية المتكاملة التي تسعى إلى تنمية المجتمع في إطار تكامل قطاعي ومكاني، أما الجانب البيئي لم يحضا بأي اهتمام في هذه المرحلة.[3]

المرحلة الرابعة:التنمية المستدامة:منذ بداية الثمانينات القرن الماضي بدأ العالم يفيق على ضجيج العديد من المشاكل البيئية الخطيرة المهددة بالحياة التي يعيشها الفرد، وهذا نتيجة لإهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، فكان لابد من إيجاد حل أو فلسفة تنموية جديدة للتغلب على هذه المشاكل، وقد تبلور مفهوم جديد للتنمية عرف بالتنمية المستدامة وصدر لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك ونشر سنة 1978.[4]

المطلب الثاني: أهداف التنمية

يتلخص الهدف العام للتنمية بتحقيق الرّفاهية المتوازنة والشاملة للأفراد والجماعات في أي مجتمع من خلال الاستخدام الأمثل للمصادر والثروات والأساليب المتاحة.

وينبثق عن هذا الهدف العام بمجموعة كبيرة من الأهداف للتنمية، أهمها مايلي:

---

[1]كمال ديب، **أساسيات التنمية المستدامة**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2015، ص14-15.

[2]حجيلة رحالي، **التنمية في ظل المتغيرات العالمية(من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة)**، مجلة علمية محكمة، جامعة تيبازة، العدد 17، 2014، ص157-158.

[3]كمال ديب، مرجع سبق ذكره، ص16.

[4]حجيلة رحالي، مرجع سبق ذكره، ص159.

- التخلص من كافة مظاهر الفقر العام والتخلف.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي بدرجة مقبولة وملائمة بحيث تخفف من معدلات البطالة والتضخم أو تقضي عليها إذا كان ذلك ممكنا.
- توفير أساليب العيش الكريم بكل ظروفه وأبعاده والتي تشمل توفير فرص عمل متكافئة وعادلة و السلع والخدمات الملائمة للحياة الإنسانية الأفضل دوما.
- تحقيق العدالة الاجتماعية وفقا للمعايير المقبولة في المجتمع.
- تفعيل كافة الطاقات الوطنية واستغلالها بشكل يحقق النفع العام دون تجاهل النفع الخاص.
- التحرر العادل والمتوازن ضمن الهوية الوطنية لكل مجتمع،ويشمل مفهوم التحرر القدرة على الاختيار واتخاذ القرار والتخلص من التبعية بكل أبعادها وأشكالها.
- تعزيز القدرات العامة للمجتمع في التعامل مع البيئة المحيطة محليا وخارجيا ومواكبة الأفضل باستمرار.[1]
- لا تهدف التنمية إلى الرخاء الاقتصادي فقط، ،بل تهدف أيضا إلى الرخاء الاجتماعي والنفسي معا. حتى الرخاء الاقتصادي لا يتمثل في مجرد الرفاهية الاقتصادية، أي الاستمتاع بأعلى مستويات الغذاء والكساء والإيواء والارتواء والدواء وغير ذلك من متع مادية، حيث أن الإنسان لا يعيش بالخبز فقط، وإنما تتمثل في مؤشرات وقدرات أخرى.[2]

المطلب الثالث: أنواع التنمية

هناك عدة أنواع للتنمية وهي كالأتي:

- **التنمية الاجتماعية:** هي أسلوب حديث في العمل الاجتماعي تقوم على إحداث تغير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي الناس بالبيئة المحلية من أجل المشاركة في تنفيذ برامج التنمية لإحداث التغيير اللازم لتطوير المجتمع.[3] كما أنها تتضمن تفسيرا خاصا لتغير الاجتماعي، وإشارة إلى اتجاه مسار التغيير الناجح، وحكما بالرغبة في تحديد اتجاه التغير، ويعتبر العالم "روب" أن التنمية الاجتماعية ترتبط بالأهداف الإنسانية في انصهارها مع القيم الاجتماعية، وينظر إلى القيم الاجتماعية إلى ثلاثة زوايا:
  - نمو قدرة الإنسان على التحكم وضبط الأحوال والظروف المعيشية في بيئته الطبيعية والاجتماعية.
  - نمو اتجاهات الإنسان نحو التعاون الاجتماعي الداخلي والخارجي.
  - نمو العلاقات التعاونية الحرة.[4]

[1] عبد الحافظ نائل العواملة، **إدارة التنمية(الأسس-النظريات-التطبيقات العملية)**، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص37-38.
[2] محمد نبيل جامع، **اجتماعيات التنمية الاقتصادية لمواجهة العولمة وتعزيز الأمن القومي**،دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ص67.
[3] سميحة طري و العربي حجام، **مرجع سبق ذكره،ص123.**
[4] جيلالي بن احمد، **دور توزيع الإنفاق العام في التنمية الاجتماعية في الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة تلمسان، العدد الأول، 2020، ص314.

- **التنمية السياسية:** هي مجموعة الأفكار التي يمكن أن يدلى بها للمساهمة في تكوين رأي عام للتأثير به لدى القرار السياسي وبالتالي فإنها ببساطة المشاركة في صنع القرار السياسي عن طريق مجموعة من الوسائل: الأحزاب، الجمعيات، النقابات، وتهدف إلى الاستجابة لمطالب المجتمع.[1]
- **التنمية البشرية:** يعرفها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة سنة 1990 أنها:" عملية توسيع خيارات الناس، و أهم هذه الخيارات هي أن يحيا الأفراد حياة مديدة وصحية، وأن يحصلوا على قدر من التعليم والتمتع بمستوى معيشي لائق، بالإضافة إلى تمتعهم بالحريات السياسية وحقوق الإنسان واحترام الإنسان لذاته. ويعتمد تعزيز التنمية البشرية في التنمية على تراكم رأس المال البشري من خلال الاستثمارات في الصحة، والتعليم، والتغذية ومهارات التدريب، كما يعتمد أيضا حصول الناس على فرص عمل كي يساهموا في العملية الاقتصادية من خلال المشاركة الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية.[2]

- **التنمية الإدارية:** التنمية الإدارية هي عملية تغيير مخطط تستخدم فيه طرق علمية تمكن الجهاز الإداري من تحديث الأنماط التنظيمية والسلوكية وإتباع الهياكل الإدارية الملائمة وتكييفها في ضوء المتغيرات البيئية وتدعيمها بالمهارات البشرية الضرورية، وفتح مجالات رحبة للتدريب بما ينمي قدرات القوة العاملة وتحديث القوانين والتشريعات المعمول بها، وتطوير وتنمية معلومات ومهارات واتجاهات وسلوك أفراد المنظمة، وتحسين بيئة العمل الإداري، وذلك من أجل تحقيق أهداف ارتدادية (إستراتيجية) للتنمية الشاملة بأقصى درجة من الكفاءة والفاعلية.[3]

المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية

يحتل موضوع التنمية المحلية مركزا مهما بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسية وبرامج دولية وإقليمية، حيث تعتبر مدخلا يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة تخلف والركود إلى حالة تقدم والسير في طريق النمو والارتقاء وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الحلية

سنتناول في هذا المطلب أهم مفاهيم التنمية المحلية من خصائص وأهمية.

أولا : تعريف التنمية المحلية

[1] سميحة طري و العربي حجام، نفس المرجع.
[2] فريد طهراوي، **تحليل مكونات التنمية البشرية في الجزائر للفترة 1990-2014**، معارف مجلة علمية دولية محكمة، جامعة البويرة، العدد 22، 2017، ص130.
[3] بومدين طاشمة، **التنمية الإدارية: مدخل بديل للإصلاح والتمكين للتنمية السياسية في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية**، جامعة تلمسان العدد الأول،2009 ، ص46.

تعددت تعارف المقدمة للإلمام بشكل شامل مفهوم التنمية المحلية، نذكر منها ما يلي:

- ❖ التنمية المحلية هي:" عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية (ريفية أو حضرية أو صحراوية)، من خلال القيادات المحلية القادرة على استغلال الموارد المحلية، وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية، والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي والحكومي، وصولا إلى رفع مستوى معيشة المواطن المحلي، ودمج جميع الوحدات المحلية في الدولة."[1]
- ❖ كما تعرف بأنها:" العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة كاملة وشاملة."[2]
- ❖ وتعرف التنمية المحلية:" هي إستراتيجية تنمية موجهة نحو تقييم الإمكانيات المحلية، قياس قدرة المتعاملين والعوامل المحلية على الاستجابة لمعطيات التنمية المطلوبة وكذا تفعيل البرامج واستنباط الأفضلية التي تتيحها السياسات الحكومية والتعاون الخارجي في مجال التنمية والتطوير."[3]
- ❖ كما تعرفها الأمم المتحدة بأنها:" العمليات التي يمكن من خلالها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها في الاندماج في حياة الأمة، والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر ممكن."[4]

من خلال التعارف سابقة الذكر يمكن إعطاء مفهوم شامل للتنمية المحلية وهي عبارة عن تطور يشمل أو يخص منطقة معينة، من أجل توفير حياة مريحة لجميع سكان المنطقة وتحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ...الخ، في المجتمعات المحلية وذلك من أجل الاندماج في جميع الأمة.

ثانيا : خصائص التنمية المحلية

تتميز التنمية المحلية بعدة خصائص منها:

- التنمية المحلية هي عملية تغيير تتم بشكل مستمر ومتصاعد من أجل إشباع الحاجات والمطالب المتجددة للمجتمع المحلي.

---

[1] مجموعة من الخبراء، **التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر (المنظمة العربية للتنمية الإدارية)**، مصر، 2008، ص21.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001، ص13.

[3] عقبة سحنون، **محددات التنمية المحلية واستراتيجيات تطبيقاتها العملية**، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، جامعة قسنطينة، العدد الثاني، 30-9-2019، ص974.

[4] نسيبة سمعاني وسعيدة الطيبب، **أهمية القطاع السياحي ودوره في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد الأول، 15-4-2020، ص29.

- تتميز التنمية المحلية بالشمول حيث تشمل جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية كما تشمل أيضا كل قطاعات المجتمع المحلي تحقيقا للعدالة وتكافؤ الفرص.
- لا تقتصر التنمية المحلية على توفير الخدمات الأساسية للمواطنين وتوزيعها بعدالة بل تتعداه إلى إقامة مشروعات إنتاجية لزيادة الدخول لسكان المجتمع المحلي.[1]
- مراعاة توازن مشروعات برامج التنمية المحلية المختلفة، ويعني ذلك الاهتمام بجوانبها حسب حاجة المجتمع، فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزنا خاصا لكل جانب منها.
- يعتبر المبدأ الديمقراطي جوهر أي برنامج للتنمية أو مشروع من المشروعات، بمعنى أن لا تفرض مشروعات التنمية فرضا على أفراد المجتمع المحلي وإنما لابد أن تتبع من داخله، وبتعبير آخر نتبع من القاعدة متجهة إلى القمة وهو أمر ضروري حتى يمكن أن يشارك فيها أعضاء المجتمع بإرادتهم وباختيارهم.[2]
- وجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال وهذا بالتخطيط المالي الجيد والرقابة المالية المستمرة.
- وجود نظام للإدارة المحلية إلى جوار إدارة مركزية وظيفته إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية.[3]

المطلب الثاني : أهداف التنمية المحلية

تسعى التنمية المحلية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي :

- ❖ التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات وداخل الإقليم الواحد.
- ❖ تحسين ظروف وإطار حياة المواطنين بتطوير مراكز الحياة وترقية نوعية الخدمات الجوارية وتحسين فعالية البرامج والأجهزة الاجتماعية، لضمان الاستقرار الاجتماعي وتثبيت السكان بالأخص في المناطق الريفية.
- ❖ محاربة الفقر والإقصاء والفوارق الاجتماعية والتهميش ودعم الفئات الضعيفة والهشة وإدماجها في المجتمع.[1]

---

[1] بختة بطاهر، **التنمية المحلية المستدامة كتوجه استراتيجي تنموي جديد للبلدان النامية(مصر، سوريا، اليمن)**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة مستغانم،العدد الثاني، 2020، ص23.

[2]كمال بودانة، **أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية (دراسة ميدانية ببلدية حاسي بحبح-الجلفة)**،مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة بسكرة، 2013-2014، ص77.

[3]محمد قرينات وخيضر خنفري، **أثر الإصلاحات الجبائية المحلية لسنة 2018 في تحسين التنمية المحلية**،مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة بومرداس، العدد الرابع عشر، 2018، ص128.

- توفير فرص العمل للمجتمع المحلي مما يخفض من نسبة البطالة.[2]
- زيادة الدخل المحلي في مجتمع محلي أو مجتمع نامي تحكمه عوامل مثل الارتفاع في السكان و إمكانيات المجتمع الفنية والمادية، فكلما كان معدل الزيادة في السكان مرتفع كلما اضطرت الدولة إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى لزيادة الدخل وكلما توفرت رؤوس الأموال والكفاءات كلما تحققت نسبة أعلى للزيادة في الدخل المحلي.
- إتاحة الحرية والقدرة على الاختيار أي التحرير واستبعاد الظروف المادية والحرمان والتحرر من قهر الظروف البيئية والثقافية المحيطة بالفرد والتحرر من العبودية في مجال العمل.
- تحقيق الذات وتأكيد الشعور بالإنسانية لدى المجتمع، وتقديرها وأشكال التعبير عنها من مجتمع محلي لآخر وكذلك من دولة لأخرى، ومن الملاحظ في الوقت الحالي انتشار أنماط السلوك المادي المستمد من المجتمعات الصناعية في الدول النامية.[3]
- تطوير عناصر البنية الأساسية كالنقل والمياه والكهرباء، حيث يعتبر النهوض بهذه القطاعات أساسا لعملية التنمية ولتطوير المجتمع المحلي.[4]
- إعادة القادة والرواد المحليين في المجتمع المحلي.
- عدم الإخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة والحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية.
- توفير المناخ المناسب الذي يمكّن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع والاعتماد على الذات دون الاعتماد الكلي على الدولة وانتظار مشروعاتها.

كما أن هناك من يلخص أهداف التنمية المحلية في هدفين رئيسيين هما:

- أهداف الانجاز : وتشمل كل ما تحققه التنمية المحلية من منجزات مادية.
- أهداف معنوية : وتشمل كل المتغيرات السلوكية والمعرفية والمهارة التي تطرأ على سكان المجتمع أثناء ممارستهم وقيادتهم لعملية التنمية المحلية.[5]

المطلب الثالث : مجالات التنمية المحلية

---

[1] عبد المطلب بيصار وحسين الأمين شريط، **التنمية المحلية في إطار التجارب الدولية والخبرات الميدانية**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة مسيلة، العدد الثاني، 2018، ص42.

[2] أمينة صديقي، **واقع وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية**، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة البويرة، العدد الثاني، 2020، ص208.

[3] زكية آكلي وفريدة كافي، **التنمية المحلية في الجزائر(قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق)**، مجلة اقتصاديات المال والأعمالJFBE، جامعتي تيزي وزو وميلة، العدد2017، ص96-97.

[4] حسين بن الطاهر، **التنمية المحلية والتنمية المستدامة**،مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد الرابع والعشرون، 2012، ص 456.

[5] يوسف سلاوي، **مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري**، مذكرة دكتوراه في الحقوق فرع قانون عام، جامعة الجزائر 1، 2017-2018، ص29.

يهتم موضوع التنمية المحلية بكافة المجالات التي من شأنها أن تغير في وضعية المجتمع المحلي إلى الأحسن، والسير به نحو التقدم والازدهار وتحقيق الرفاهية، وتشمل التنمية المحلية على المجالات التالية:

- **التنمية الاقتصادية:**

يعد مفهوم التنمية الاقتصادية المفهوم الأكثر استعمالا في المجال التنموي، وهذا راجع لكثرة النظريات الاقتصادية التي تناولت التنمية، حيث ارتبط مفهوم التنمية بالقضايا الاقتصادية، قبل أن يستعمل في المجالات الأخرى. وتعرف التنمية الاقتصادية على أنها" العملية التي تستخدمها الدولة غير مستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها القومي الحقيقي وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه".[1]

والتنمية الاقتصادية عموما ترتكز على زيادة الإنتاج، وتحسين النوعية الإنتاجية بما يؤثر على الدخل القومي، والتنمية الاقتصادية، قد تقاس درجتها بنسبة الإنتاج والادخار، وبنسبة الصادرات والواردات وكذا بالدخل القومي.[2] كما تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيق أقصى رفاهية مادية ممكنة للفرد المحلي عن طريق تحسين دخله وهذا ما يرفع نصيبه ومقدرته للحصول على السلع والخدمات التي يحتاجها.

و يعد الاستثمار المحلي أساس التنمية الاقتصادية، وذلك لقدرته على تحقيق تراكم الثروات وخلق فرص أكثر لمناصب الشغل، ويمكن أن يشمل الاستثمار المحلي على القطاعات التالية:

1 الصناعة: يمثل قطاع الصناعة التوجه الحديث للشعوب واليد العاملة فهو يحتل نسبة كبيرة من القوة العاملة، ويشكل المصدر الأول للمداخل بالنسبة لدول المتقدمة، ولذا فهو يلقى اهتماما كبيرا من طرف المسؤولين والمواطنين وأصحاب القرار. وهذا ما يفسح له المجال للمنافسة على جلب الاستثمارات و رؤوس الأموال الوطنية وحتى الأجنبية، كما من شأنه حماية رؤوس الأموال المحلية من الهجرة خارج الإقليم أو خارج الوطن وبالتالي يساهم غي حماية الاقتصاد ككل.

2 الفلاحة: تعد الأساس الاقتصادي في أغلب الدول، حيث أن نجاح السياسة الفلاحية يؤدي إلى ظهور ودعم باقي الأنشطة الصناعية والتجارية و الخدماتية، ولذلك وجب الاهتمام بكافة المجالات الفلاحية في الأقاليم المحلية عن طريق تطوير المنتجات مع المناطق الطبيعية والتربية المحلية، بهدف تكثيف الاستغلال الزراعي وتحقيق الاندماج الزراعي الصناعي.

تهدف التنمية الفلاحية المحلية إلى معالجة حالات الفقر ومحاربة العجز الغذائي، ولذا تستوجب استراتيجيات تمكنها من تطوير منتجاتها النباتية والحيوانية ساعية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي بالدرجة

[1] عبد الله خبابة، **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2014، ص22.

[2] عبد الله حجاب، **التنمية المحلية (النظريات الاستراتيجيات والأطراف الفاعلة لتحقيقها)**، مجلة الدراسات القانونية والسياسات، جامعة معسكر، العدد السادس، 2017، ص 356.

الأولى والذي من شأنه أن يسهل الحصول على ما يحتاجه الفرد وبأقل تكلفة ممكنة، كما أن تحقيق مستويات إنتاج اكبر من احتياجات المجتمع المحلي سيدعم الوضع الاقتصادي للمنطقة والسكان المحليين وقد يكون سببا في جلب الاستثمارات وخاصة المهتمين بالصناعات التحويلية.[1]

- **التنمية الاجتماعية:**تعرف التنمية الاجتماعية أنها:" إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان، أو البلوغ بالفرد إلى مستوى معين من المعيشة، أو عملية تغيير موجه يتحقق بموجبها إشباع احتياجات الأفراد."[2]

كما تستهدف التنمية الاجتماعية زيادة الاستعداد وزيادة القدرات، لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع، ليساهموا في التنمية الاقتصادية، كما تستهدف جعل أبناء المجتمع أكثر إيجابية في المشاركة في الحياة العامة بتقديم النصيحة الرأي واتخاذ القرار و الممارسة العملية، وذلك عن طريق تحويل الإمكانيات والطاقات الفكرية والنفسية لدى أولئك الناس إلى واقع حي، يمارسونه على الطبيعة ويلمسون آثاره.[3]

- **التنمية السياسية:** تتمثل التنمية السياسية أساسا في تفعيل دور المجتمع المحلي من أجل المساهمة في شؤونه، والمشاركة الفعلية في تحقيق التنمية المرجوة، وحتى يتم ذلك يجب على الفرد المجتمع المحلي مدركا لكل حقوقه و واجباته، كما يجب أن يتمتع بحق التصرف واختيار ممثليه الذين يراهم الأكفأ لخدمته، كما تتضمن التنمية السياسية دراسة التنظيم الرسمي للحكومة والإدارة المركزية المحلية ودراسة المشكلات التطبيقية في التنظيم والعمل على تحسينها وتطويرها باستمرار.

- **التنمية الإدارية:** أن التنمية هي تعبير عن حيوية السياسة وتطويرها في كافة النواحي، فهي تضم أيضا المجال الإداري حيث لا يمكن أن يحقق المجتمع التنمية المنشودة دون توفره على قيادات إدارية فعالة لها القدرة على بث روح النشاط والتكامل بيت أفراد المجتمع المحلي، والثقة اللازمة بين الرؤساء والمرؤوسين وكسب تضامنهم، أما القيادة الإدارية لابد أن تحوز على رصيد عال من المعرفة والخبرة.

ولهذا فإن القيادات المحلية لابد أن تخضع إلى التدريب والتوجيه والتكوين باستمرار خاصة في المجال الإداري حتى تتعرف أكثر على آخر تقنيات التسيير والإدارة.[4]

المبحث الثالث: دور الاستثمار في تحقيق التنمية المحلية

يلعب الاستثمار دور في تحقيق التنمية المحلية عن طريق القطاع العام والخاص في الدول المتقدمة والنامية.

المطلب الأول: القطاع الخاص

[1]أحمد طبوش ومحمد لخضر، **واقع التنمية المحلية بولاية بشار**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة بشار، العدد الثاني،2017، ص91-92.

[2]جيلالي بن احمد، مرجع سبق ذكره، ص314.

[3]عبد الله حجاب، مرجع سبق ذكره،ص257.

[4]أحمد طبوش، مرجع سبق ذكره، ص93.

أولا: تعريف القطاع الخاص

هو كل ما يملكه المواطنون ويديرونه بمعرفتهم و وسائلهم وتحت مظلة سلطة الدولة ورقابتها. فكل من يعمل في جميع القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية والخدمية وجميع المهن الفكرية والعلمية كلها تنتمي للقطاع الخاص، الذي لا يتقاضى أفراده دخلا أو إيرادا من خزينة الدولة، بل يعملون بوسائلهم وطرقهم لكسب معيشتهم وتحسين دخلهم وتطويره بعيدا عن المال العام. والقطاع الخاص هو كل الشرفاء من أصحاب الأعمال والمهن الحرة، أي قطاع الأعمال الخاص الذي بإشراف الدولة وضمن قوانينها يتولى إدارة الإنتاج في قطاعات السلع والخدمات كلها التي يحتاجها المواطن، كما يعتبر ركيزة الاقتصاد الحر الذي يستند إلى آلية السوق الحرة والمنافسة التامة لتحديد أسعار السلع والكميات المنتجة والمستهلكة.

كما يعرف كذلك بأنه: مجموعة المهن والأعمال التي يعمل فيها فرد، أو مجموعة من الأفراد وترتبط بالخبرات، والمهارات المكتسبة سواء بالاعتماد على التدريب المهني، أو التعليم الأكاديمي، ويساهم القطاع الخاص بتوفير الدخل للأفراد من خلال وجود مجموعة من فرص العمل، هذا من ناحية الملكية والإدارة، أما من ناحية الأهداف فإن كل عمل اقتصادي سواء كان عاما أو خاصا يهدف بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى تعزيز عملية التنمية، فهو قطاع اقتصادي وطني منتج ينبغي تشجيعه ودعمه. فزيادة دور القطاع الخاص ليست مطلوبة لذاتها، وإنما ما تحققه المنافسة والكفاءة من ترشيد في استخدام الموارد الاقتصادية، كما أن قيام القطاع الخاص بدوره لا يعني فقط السماح له بفرص جديدة ومزايا خاصة وإنما يعني أن يتحمل مسؤوليته كاملة.[1]

ثانيا: أهمية القطاع الخاص

يمكننا تلخيص أهمية القطاع الخاص في النقاط التالية:

- توسيع الاقتصاد المحلي وإنشاء البنى التحتية من أجل تحويل الأماكن المهملة أو المعطلة إلى مجتمعات مزدهرة تشمل المناطق السكنية ومحلات التسويق.
- تحسين الاهتمام بالجودة والارتقاء بجودة السلع والخدمات لتصبح أكثر إشباعا وتوافقا مع احتياجات ورغبات وقدرات المستهلكين.
- الحد من البطالة وتهيئة فرص العمل ومنافسة القطاع العام في توفير السلع والخدمات، كذلك دوره الفعال في زيادة الدخل القومي وتقليل الاعتماد على الواردات وزيادة الصادرات منها ينعكس على زيادة دخل الفرد.

[1] فوزية بقريش، **دور القطاع الخاص في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، ، جامعة الجزائر 3، العدد الأول، 6-6-2020، ص562-563.

- تبني النظام الرأسمالي في الاستقرار السياسي والاقتصادي، لأنه يخلق بنية اقتصادية قوية دائمة للدولة مما يجعلها مستقرة ذات سيادة مستقلة.[1]

ثالثا: العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص

يتطلب لتنمية القطاع الخاص توافر مجموعة من العوامل الأساسية والمتمثلة في:

1. **معدل نمو الناتج:** هناك علاقة مزدوجة بين الاستثمار الخاص ومعدل نمو الناتج، فزيادة الاستثمار سواء في تنمية الموارد أو في البحث والتطوير والتعليم والتدريب من خلال تأثيرها الإيجابي على الإنتاجية تسهم في زيادة معدل نمو الناتج من شأنه أن يعطي المستثمرين مؤشرا تفاؤليا عن مستقبل الطلب الكلي والأداء الاقتصادي مما يحفزهم على تنفيذ مشاريع استثمارية جديدة.
2. **القروض المصرفية:** يتركز الإنفاق الاستثماري في السنوات الأولى من عمر المشاريع الجديدة، ولا تبدأ المشاريع في تحقيق العائد عادة إلاّ في سنوات لاحقة لذا تحتاج المشاريع إلى تمويل بالعملات المحلية والأجنبية، سواء تم تدبيره من مصادر ذاتية أو خارجية للمنشأة وعلى عكس الحال في الدول المتقدمة حيث تعتمد المنشآت الكبيرة في تمويل استثماراتها على مواردها الذاتية من الأرباح المحتجزة وبيع الأسهم الجديدة.[2]
3. **سعر الفائدة:** إن العمل بأسعار فائدة حقيقية يؤدي إلى قيم موجبة والتي حتما ستؤدي إلى تشجيع المدخرات، ومن ناحية أخرى تؤدي إلى توظيف الكفء لهذه المدخرات على أساس المنافسة التي تؤدي في النهاية إلى سيادة الاستثمارات الأكثر كفاءة والأكثر ربحية.
4. **الضرائب:** تؤثر الضرائب المباشرة سلبا على القطاع الخاص من خلال تأثيرها على الدخول المتاحة للقطاع العائلي، مما يؤدي إلى نقص الادخار والحد من الاستثمار، وتفسير ذلك يكمن في أن هناك علاقة طردية بين حجم الدخل ومستوى الاستثمار، وكذا الضرائب التي تصيب أرباح بعض الأنشطة في المشروعات تحد من الاستثمار بصورة مباشرة، فالضرائب على أرباح المشروعات تؤثر على معدل العائد المتوقع على الاستثمار إلى نفقته، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الاستثمار في حالة توقع المشروعات زيادة سعر الضرائب.

---

[1] سعد مقص و رمضاني لعلا، **تطور القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة الأغواط، العدد الأول 2020، ص282-283.

[2] عبد الرزاق مولاي لخضر و شعيب بونوة، **دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية**، مجلة الباحث، جامعتي ورقلة وتلمسان،العدد السابع، 2010، ص139-140.

5. **الإنفاق الحكومي:** الزيادة في الإنفاق الحكومي يؤدي بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة ومن خلال مضاعف الإنفاق الحكومي إلى زيادة مضاعفة الطلب الكلي مما يحفز القطاع الخاص على زيادة الاستثمار بغية التوسع في الإنتاج استجابة لزيادة الطلب الكلي، فمن المتوقع إذا أن تكون هناك علاقة موجبة بين الإنفاق الحكومي والقطاع الخاص.[1]

رابعا: مساهمة القطاع الخاص في مجالات التنمية المحلية

لقد عزز الاهتمام بدور القطاع الخاص في المجتمع المحلي لتحقيق التنمية المحلية، بل وأصبح ضرورة اجتماعية في ظل التحولات الاقتصادية التي شاهدتها البلاد. وقد حان وقته لتحميل مسؤوليته نحو المساهمة في تحسين الأحوال المعيشية للمواطنين، وتوفير احتياجاتهم من الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، والسكن الملائم، ...وغيرها من الخدمات الاجتماعية.

فتأثير القطاع الخاص على عملية التنمية المحلية يغطي مجموعة واسعة من المجالات، والتي تختلف باختلاف القطاعات مع الإشارة إلى حجم الشركات والمشاريع.

1. **في مجال التشغيل:**

يلعب القطاع الخاص دورا رئيسيا وهاما في عملية التشغيل، انطلاقا من الرؤية الاقتصادية وهي إيجاد قطاع رائد وفعال، وذو قدرة تنافسية عالية حيث يعمل كمولد رئيسي للدخل القومي، ويعمل على توفير فرص العمل للمواطنين المحليين، ويتحمل مسؤولياته الاجتماعية والبيئية، كما يطمح الجميع بتوفير حوافز ملائمة لزيادة استثمارات القطاع الخاص في الدول على المستوى المحلي.

القطاع الخاص يقوم بالاستثمار الخاص فهو يؤدي دورا مهما في خدمة المجتمع المحلي والمواطن المحلي، وذلك من خلال المشاركة الفعالة في توفير فرص العمل، ضمن ظروف مهنية مناسبة خاصة، كما أن البطالة وهجرة الأدمغة عنصران أساسيان من بين أهم العناصر التي تعيق تحقيق التنمية المحلية في الدول.[2]

2. **في مجال التعليم:**

تعد الخدمة التعليمية من الخدمات التي يمكن أن تقدم من قبل القطاع الخاص، في مراحلها المختلفة (ابتدائي، إعدادي، ثانوي، جامعي أو معاهد متخصصة) وفي كل أنواع التعليم، ولكن لاعتبارات متعددة

[1] سعد مقص و رمضاني لعلا، مرجع سبق ذكره، ص281-282.

[2] زينب رحماني، **دور القطاع الخاص في التنمية المحلية**، مذكرة ماستر(قسم العلوم السياسية)، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي- كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015، ص57-58.

ومنها الاعتبارات السياسية والاجتماعية، فإن الدول قد تكلف القيام بتقديم خدمة التعليم مجانا بدون مقابل أو مقابل رسوم رمزية، وهذا الاتجاه قد ساد في جميع الدول الفقيرة ومتوسطة الدخل والغنية، وفي مختلف الأنظمة السياسية والاقتصادية، حيث أصبحت الميزانية العامة لأي دولة متضمنة مبالغ ضخم لهذه الخدمة، مما قلل من دور القطاع الخاص في هذا النشاط.

3. **في مجال الصحة:**

يعتبر قطاع الصحة من أهم القطاعات التي لها أثار مباشرة على المجتمع المحلي، بحيث أن الرعاية الجيدة تجعل الدول قوية من حيث هيكلها السكاني، الذي يلعب دورا اقتصاديا حمائيا، ولهذا سعت العديد من الدول تقديم هذه الخدمات، إلا أن الدولة لوحدها لا تستطيع القيام لوحدها بها لذا وضعت قوانين ومراسيم تشجع القطاع الخاص على هذا المجال.[1]

المطلب الثاني: القطاع العام

يعرف القطاع العام بصفة عامة أنه المؤسسات والمشاريع الاقتصادية التي تعود ملكيتها للدولة.[2]

ويعرف بأنه : المنظمات الحكومية التي يتم تمويلها من إيرادات الدولة ويشمل جميع الوزارات والمنظمات الحكومية المركزية، أو المحلية والهيئات والمؤسسات المملوكة كليا أو جزئيا للدولة، وتهدف جميعها إلى توفير السلع والخدمات العامة، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وتخصيص الموارد العامة، والتوزيع العام للدخل، وحماية الملكية، والمصلحة العامة.[3] وينقسم القطاع العام إلى نوعين من القطاعات وذلك حسب الشكل الموالي[4]:

مكونات القطاع العام:

[1] المرجع السابق، ص62-63-64.

[2] أيمن محمد فريحات، **معوقات تطبيق الشراكة بين القطاع العام والخاص من وجهة نظر أصحاب القطاع الخاص**، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة لمدية، العدد الأول،2013، ص30-31.

[3] طاهر عياد بن اسماعيل، **دعم آليات المساءلة للحد من الفساد في القطاع العام الليبي**، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة بنغازي،العدد20، 2019، ص139.

[4] جهيزة بلهاشمي، **المسؤولية الاجتماعية للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ودورها في تحقيق عملية التنمية في إطار الالتزام بمعايير الشفافية والمساءلة**،مجلة الحوكمة ، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، جامعة معسكر، العدد الأول، 2019، ص76-77.

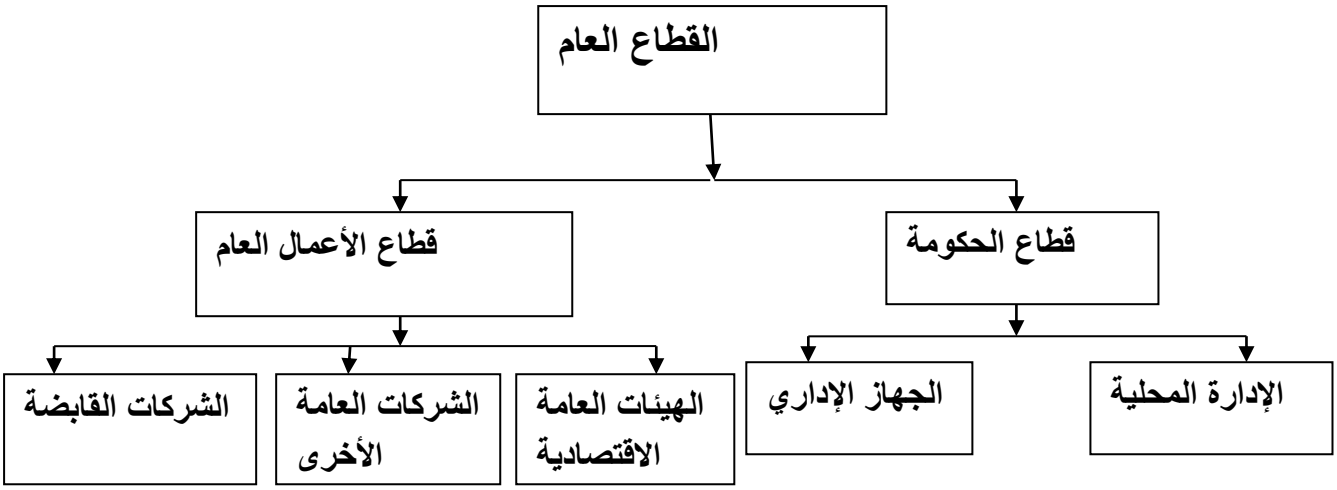

مساهمة القطاع العام في التنمية المحلية:

بعد الاستقلال فرضت الأوضاع سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية، واتساقا مع الأهداف والشعارات المعلنة آنذاك بأن تشرف وتتولى الدولة على تنظيم الحياة وهذا لبسط سلطتها وتثبيت أقدامها وبالتالي تبرير مشروعيتها لجلب القبول والرضا، فوجدت نفسها ملزمة بتقديم الخدمات الاجتماعية واحتكار التجارة.

حيث ينظر إلى الدولة كأداة للسيطرة جاءت بها قوى الاستعمار للحفاظ على المصالح الاستعمارية تحت غطاء تدابير محلية وذلك لتسهيل نقل الفائض الاقتصادي إلى أقطار المركز عبر النظام الاقتصادي العالمي، وعلى وقف ذلك كان مطلوب من النظم الوطنية انجاز مجموعة من المتغيرات الهيكلية تتمثل في:

- وجوب تحطيم القاعدة المادية التي تستند إليها الهياكل الاستعمارية وشبه الاستعمارية.
- ضرورة التأكد على أهمية القطاع العام كأداة للتغيير الاقتصادي وكذا لإعادة توزيع الدخل والثروة أي العدالة في توزيع الثروة.
- سلسلة القرارات الخاصة بتوسيع القطاع العام ومن أبرزها تأميم الموجودات العينية والمالية الأجنبية منها والمحلية.

أهمل القطاع العام للقطاع الزراعي وهذا ما أدى إلى عدم تحقيق الأمن الغذائي خاصة في البلدان النامية، وكذلك الأخذ في الحسبان الظروف والإمكانيات المحلية، حيث تتمثل الانعكاسات التي اتسم بها القطاع العام في:

- عدم إعطاء القطاع الزراعي الأهمية ولا الأولية المطلوبة.

- غياب الاتساق الكلي بين القطاع الزراعي والصناعي.[1]

المطلب الثالث: الاستثمـــار

الاستثمار هو استثمار الأموال في شهادات الإيداع والسندات والأسهم وصناديق الاستثمار.

وتعود أسباب تشجيع الاستثمار إلى:

- فشل السياسة الاقتصادية.
- ضعف الجهاز المصرفي وعدم قدرته على التحكم ومراقبة الصرف.
- زيادة التضخم، وكذا إصدار كتلة نقدية بدون مقابل من طرف البنك المركزي لتمويل عجز الخزينة العمومية.[2]

دور الاستثمار في تحقيق التنمية المحلية:

يعتبر الاستثمار من الركائز الأساسية للتنمية المحلية، فمن ناحية العرض والمر دودية والإنتاجية يعتبر العنصر الهام لخلق المزيد من السلع والخدمات وزيادة الطاقات الاستثمارية القائمة على الصناعات المتعددة، حيث يعتبر الاستثمار متغير حساس ونشيط وغير مستقر، وعدم استقراره يؤدي إلى تقلبات النشاط الاقتصادي. فاستخدام الموارد المحلية وتوظيفها للحصول على أكبر قدر من الإنتاجية والمر دودية يترتب عليه خلق برامج ومشاريع الاستثمار المتكاملة باعتبارها ذو أهمية إستراتيجية في العملية التنموية وفي تطوير الطاقات والقدرات المحلية عن طريق توسيع سياسات تنموية وإدخال الأساليب الحديثة.

وتهدف سياسة الاستثمار بكامل مستوياتها وأنواعها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية في إطار تحقيق أكبر قدر ممكن من الزيادة في الطاقات الإنتاجية في الاقتصاد القومي والمحلي، مع توزيع الاستثمار على القطاعات والأنشطة والأقاليم الاقتصادية، بالشكل الذي يحقق أعلى معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة زمنية محددة.

الشكل رقم 1:عدد المشاريع المصرح بها سنة 2017

[1] علي محبوب و علي سنوسي، **أهمية القطاع العام في تنمية الاقتصاد الوطني لبناء اقتصاد منتج خارج المحروقات**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، جامعة مسيلة، العدد الثاني، 2020، ص157-159.

[2] هواري مجاهد، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المحلية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2012-2013،ص102.

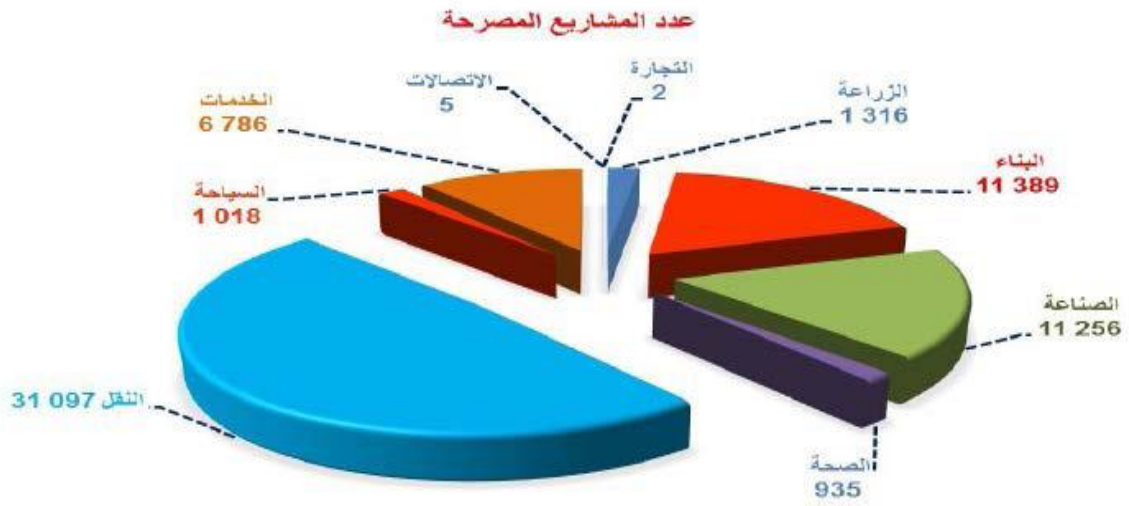

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر 2017

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن حجم الاستثمارات في التنمية المحلية يتوزع على مجموعة قطاعات اقتصادية مختلفة، حيث تستحوذ الاستثمارات بنسبة كبيرة على قطاع النقل ويليها البناء بعدها تأتي القطاعات الأخرى(الصناعة، السياحة والخدمات، التجارة، الاتصالات، الصحة).

يعد الاستثمار فرصة جيدة من أجل النهوض بفكرة التنمية المحلية بمختلف أبعادها وصولا إلى تحقيق التنمية المحلية المستدامة. إذ يعد الاستثمار دليل على قدرة أي دولة سواء كانت متقدمة أو نامية النهوض باقتصادها وتحقيق تنمية محلية مقبولة.[1]

المبحث الرابع: عوامل نجاح ومعوقات التنمية المحلية

تعتمد التنمية المحلية على مجموعة من المقومات، تقوم هذه المقومات بنقل المجتمعات من حالة تخلف إلى حالة تقدم، وتنشأ عن هذه المقومات مجموعة من المعوقات.

المطلب الأول : الفاعلون في التنمية المحلية

من بين الفاعلون والمتدخلون في التنمية المحلية نجد:

- **الفاعلون المؤسساتيين (السلطات المحلية):**

وتشمل جميع الهياكل الإدارية التابعة للدولة على المستوى المحلي من هيئات منتخبة، تكون همزة الوصل بين المواطن والسلطة المركزية، حيث تقوم بنقل انشغالات وتطلعات السكان المحليين للسلطات العليا،

[1] يزيد تقرارت و تونس صيد، **الاستثمار المحلي مسار لتحقيق التنمية المحلية على ضوء الأوضاع الراهنة في الجزائر**،مجلة دفاتر بوادكس، العدد الأول، 2019، ص61-64.

إضافة إلى تولي مهمة رسم السياسات العامة للتنمية على ضوء تلك المقترحات بطريقة تدعم مبدأ التشاركية.

- **الفاعلون الاقتصادية:** ويشمل أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، المستثمرون في القطاع الاقتصادي، حيث يساهمون في خلق ديناميكية تنموية من خلال توفير مناصب شغل للسكان المحليين مما يقلل من البطالة ويحسن ظروف المعيشة لهم، إضافة إلى أن هذه المؤسسات تعتبر مصدرا رئيسيا من مصادر تمويل التنمية المحلية من خلال الضرائب والرسوم التي تفرض على الأرباح المحققة من طرف تلك المؤسسات.[1]
- **المجتمع المحلي:**يمكن تعريف المجتمع المحلي كتجمع منظم على إقليم طبيعي و تاريخي مكون من قيم وأشخاص وهيئات ومؤسسات، نشاطات وموارد، ويمكن أن نضيف تماسك (ترابط) اقتصادي واجتماعي. المجتمع المحلي قادر على أن يحول أهدافه الخاصة إلى مشاريع خاصة به تفرقه على المستوى الجهوي والوطني والتجمعات الأخرى.

ويمكن القول على أنها تلك الفضاءات التي توجد بها رابطة اجتماعية مكثفة (علاقات بين الأشخاص، ممارسات ثقافية) تسمح هذه الرابطة بالتعايش المشترك وبالتالي إعداد استراتيجيات جماعية للتنمية.[2]

المطلب الثاني: مقومات التنمية المحلية

يمكننا تقسيم مقومات التنمية إلى:

- **المقومات المالية:** يعد العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية المحلية، حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية كذلك من المقومات المالية التي تساعد على تحقيق التنمية المحلية، كما توفر نظام محاسبي كفؤ وتنظيم رشيد للمعلومات، وتحليل مالي سليم وموازنة محلية أو قيم مالية دقيقة.

إن توفر هذه العناصر يساعد في تحقيق أهداف الجماعات المحلية ويجعلها تعمل بكفاءة عالية واستقلالية تامة.[3]

- **المقومات البشرية:** يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في العملية الإنتاجية وفي نجاح التنمية المحلية، فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام، وهو الذي يدير التمويل اللازم لإقامة المشروعات، كما أنه هو الذي ينفذ هذه المشروعات، ويتابعها ويعيد النظر فيما يقابله من مشكلات ويضع الحلول المناسبة لها في الوقت المناسب.

---

[1] عصام بودرع وسامي بوزيان، **السياحة الجبلية في تحقيق التنمية المحلية**،مذكرة ماستر في علوم التسيير (كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)، جامعة جيجل، 2013-2014، ص43-44.

[2] يوسف سلاوي، مرجع سبق ذكره،

[3] اسماعيل قشام و محمد شقراني، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر: المعوقات وسبل النجاح**، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة الجلفة، العدد السادس، ص66.

ويمكن النظر إلى العنصر البشري في التنمية المحلية إلى زاويتين هما:

الأول: أنه غاية التنمية، حيث أن هدف التنمية هو الإنسان.

الثاني: وسيلة لتحقيق التنمية

ولذلك وجب أن يكون هدف التنمية المحلية هو تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، والثقافية، وحتى السياسية باعتبار أن الإنسان لديه طاقات وقدرات ذهنية وجسدية تفوق كثيرا ما تم استغلاله أو الاستفادة به فعلا في مواقع العمل المختلفة، وأن الاستفادة القصوى من تلك القوة هي المصدر الحقيقي لتحقيق انجازات التنمية المحلية. ولن يتأتى ذلك إلا بفضل استيعاب هذه الحقيقة وتفعيلها ميدانيا وهذا بوضع إستراتيجية لتنمية الموارد البشرية، هذه الإستراتيجية يجب أن تركز على مجموعة من المحاور وهي:

الرعاية الاجتماعية: وتشمل توفير شروط الحياة الكريمة وهي في مجملها الاحتياجات الأساسية لاستمرارية الحياة، وتتمثل في الغذاء، الصحة، التعليم، السكن، التوظيف.

تأهيل الفني: يتمثل التأهيل الفني في توفير المؤهلات العلمية والعملية المختلفة التي تمكن الأفراد من تحقيق التواصل الدائم والمستمر بالمتطلبات الإنتاجية والتكنولوجية التي تسمح بمواكبة متطلبات التنمية، ويندرج تحقيق هذا الإطار عمليات التدريب، الإعلام، نشر الوعي الثقافي والفكري.

المشاركة الجماعية(الشعبية): تعني المشاركة الشعبية إشراك المجتمع والمواطنين بوجه عام في تحديد احتياجات التنمية وصيانة برامج العمل وتنفيذها وتقييمها وكذا إشاعة أسباب الثقة والصدق بين الأفراد، بمعنى تحقيق المواطنة الذي يعني تحسين المواطن بدوره وأهميته في المجتمع والعملية التنموية.

إن تطبيق هذه الإستراتيجية سيمكن من توفير مناخ ملائم لتطوير وتفعيل العنصر البشري الذي يعتبر منطلقا وغاية للتنمية وحجر الزاوية في أي مشروع تنموي.[1]

- **المقومات التنظيمية:** تتمثل المقومات التنظيمية في وجود نظام للإدارة المحلية إلى جوار إدارة مركزية مهمتها إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية.[2]

وتعرف الإدارة المحلية بأنها: نظام إداري لا مركزي يقوم على أساس منح الوحدات المحلية الشخصية المعنوية وإيجاد مجالس محلية منتخبة تتولى الإشراف على أداء الخدمات وإنتاج السلع ذات الصفة المحلية وفق السياسة العامة للدولة ورقابتها. ولاعتماد نظام إدارة محلية موحدة تقريبا في كل الدول، يمكن حصرها في ما يلي:

[1] أحمد طبوشو محمد لخضر، مرجع سبق ذكره، ص94-95.

[2] إسماعيل قشام و محمد شقراني، مرجع سبق ذكره، ص67.

- تزايد مهام الدولة.
- التعاون فيما بين أجزاء إقليم الدولة.
- تجسيد الديمقراطية على المستوى المحلي.[1]

المطلب الثالث: معوقات التنمية المحلية

للتنمية المحلية أهداف عديدة حيث تدور معظم برامجها حول تحسين الظروف المادية والاقتصادية من أجل رفع مستوى معيشة الأفراد في المجتمعات المحلية، غير أن هناك مجموعة من العوائق تعترض تحقيق التنمية المحلية، والتي هي:

1. **المعوقات الاقتصادية:** وتتمثل فيما يلي:
   - قلة ومحدودية توفر وتواجد الموارد الطبيعية لكثير من البلديات.
   - العزلة وعدم كفاية الهياكل القاعدية المساعدة على التنمية.
   - غياب الاستقلالية في التسيير.
   - الزيادة في مصاريف التسيير العام والمصاريف على الأملاك العقارية والمنقولة.
   - تحمل البلدية لبعض المصاريف والتي هي من صلاحيات وزارة معينة.
   - اختلال التوازن ما بين الموارد والنفقات حيث تعاني الجماعات المحلية من عدم كفاية الموارد، وعدم انسجامها مع النفقات التي تعرف ارتفاعا مستمرا ومتسارعا، فتعدد وتنوع صلاحيات الجماعات المحلية.
2. **المعوقات الاجتماعية:** العراقيل الاجتماعية من أشد المعوقات فتكا بالتنمية المحلية لصد مشكل الفقر الذي هو أساس للعديد من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية .
   - ضعف العلاقة بين الإدارة والمواطن.
   - الانفجار السكاني وتداعياته عن الموارد الطبيعية والتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية.
   - النقص والمحدودية في التعليم والتكوين، أي نقص المهارات التقنية والإدارية على المستوى المحلي.
3. **المعوقات السياسية:**
   - سيطرة المركزية التي تعيق التقدم واستغلال نقاط القوة في المحليات والأقاليم واستقطاب فرص البيئة الخارجية.
   - غياب اللامركزية وخاصة الإدارية ينفي أهمية ودور التنمية المحلية ويلغي وجودها من الأصل، حيث أن اللامركزية تحقق الديمقراطية والشورى بشكل فعال كما تحقق التوازن بين الأهداف القومية والمحلية.

[1] فاطمة الزهراء مغبر وسمير بطاهر، **الإدارة المحلية في الجزائر ومساهمتها في التنمية المحلية**،**les cahiers du MECAS**، جامعة تلمسان، العدد الأول، 2015/12/11، ص246.

- غياب حقوق الإنسان في الكثير من القطاعات منها حقوق المرأة السياسية.
- غياب المفهوم الحقيقي للحكم الصالح الذي يعبر عن المعنى الحقيقي للحقوق الفردية والجماعية والذي يسمح باستعادة المعنى الحقيقي للديمقراطية ويزيد من مصداقية القانون بخلق الشفافية والاحترام بين الأفراد والمؤسسات والأجهزة القانونية والتشريعية.

4. **المعوقات الإدارية:** تتمثل في:

- عدم كفاءة الجهاز الإداري المحلي لقيامه بأعباء النشاط التنموي، إضافة إلى تدني الوعي والمسؤولية الملقاة على عاتق المسؤولين المحليين.
- سوء تسيير الموارد البشرية وهو ما أدى إلى توزيع غير منطقي للمستخدمين مقارنة بالوظائف، بسبب النقص الكبير في التأطير المحلي.
- الافتقار إلى الموظفين المؤهلين بسبب قلة الدورات التكوينية.[1]
- عدم توفير القيادة الإدارية المتطورة المؤمنة بالتغيير.
- صعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية القائمة التي تتسم بالتعقيدات والبطء في اتخاذ القرارات وانتشار اللامبالاة والسلبية.
- صعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية وبين الأجهزة التقليدية.[2]

[1] نصيرة براهيمي وعبد القادر نصور، **معوقات التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الوادي، العدد الثاني، 2018،ص86-87.
[2] محمد سليماني وعلي بايزيد، **أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة المدية، العدد الثالث، 2015 ،ص175.

خلاصة الفصل:

تتصف التنمية المحلية بأنها الركيزة الأساسية التي تحقق منها التنمية الشاملة لجميع أقاليم دول العالم.

فهي تحظى باهتمام خاص من قبل البلدان المتقدمة والنامية نظرا لما يترتب عليها من نهوض المجتمعات المحلية. وكونها منهجا ومدخل يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة مزرية إلى حالة أفضل والسير في طريق الارتقاء لأنه من الصعب تصور تنمية مع وجود تخلف إداري، سياسي، اجتماعي، ثقافي...الخ، كل هذا لغرض تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان والرفاهية في المستوى المعيشي.

الفصل الثالث: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المحلية في الجزائر

المبحث الأول: الاستثمارات الأجنبية في الجزائر

المبحث الثاني: مساهمة الاستثمارات الأجنبية في التنمية المحلية في الجزائر

المبحث الثالث: آليات تفعيل دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المحلية في الجزائر

تمهيد

في الظل التطورات الاقتصادية الراهنة في العالم والتي جعلت من مهمة الدول النامية الحفاظ على اقتصادها والنهوض به في مختلف المجالات بالأمر الصعب لما تحتاجه من مهارات بشرية متخصصة و وسائل تكنولوجيا حديثة ورؤوس أموال طائلة وكل ما تلبيه من احتياجاتها.

والجزائر على غرار باقي الدول النامية التي تسعى جاهدة إلى تحسين مناخ الاستثمار باتخاذ التدابير اللازمة ومنح الضمانات والحوافز وتسهيلات لاستقطاب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب بدافع الاستفادة من مزاياه، وهنا يأتي التركيز على الدول التي يقوم بها الاستثمار الأجنبي المباشر المساهمة في تحقيق متطلبات التنمية المحلية في ظل التطورات الاقتصادية.

وفي هذا الفصل سنتناول ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: تطور الاستثمارات في الجزائر.

المبحث الثاني: مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية المحلية في الجزائر.

المبحث الثالث: آليات تفعيل دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المحلية في الجزائر.

الفصل الثالث: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المحلية في الجزائر

المبحث الأول: تطور الاستثمارات الأجنبية في الجزائر

اهتمت الدول النامية والمتقدمة بقضايا الاستثمار الأجنبي المباشر، فقامت البعض منها باتخاذ التدابير اللازمة لجذب أكبر قدر منه. وتصنف الجزائر من بين الدول التي أعطت اهتماما كبيرا لاستقبال الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك باعتباره مصدر لجلب وتطوير الأموال والتكنولوجيا الحديثة وخلق فرص العمل.

المطلب الأول: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الأصل:

إن تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر عرف تطورا تدريجيا خلال السنوات السابقة تارة منخفضة وتارة مرتفعة وذلك بسبب الأوضاع السياسية التي شاهدتها البلاد.

الجدول رقم 1: تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة(2010-2019):

الوحدة: مليون دولار

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
حجم التدفقات	2301,23	2580,63	1499,45	1696,87	1506,73
السنة	2015	2016	2017	2018	2019
حجم التدفقات	-584,53	1636,30	1232,34	1466,08	1381,89

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أعلاه تذبذب في حجم التدفقات خلال الفترة 2010-2014، ففي سنة 2010 سجلت 2301,23 مليون دولار مقارنة بنسبة 2009 وذلك راجع لسبب تبعيات الأزمة المالية العالمية سنة 2008، حيث سجلت ارتفاعا طفيفا سنة 2011 ليعود إلى الانخفاض في السنوات الموالية 2012، 2013، 2014 والتي قدرت بـ 1499,45 ، 1696,87 ، 1506,73 مليون دولار على التوالي.

وفي سنة 2015 سجلت قيمة سلبية تقدر بـ 584,53 مليون دولار، وذلك حسب تقديرات الأونكتاد تمثل حوالي 18 من إجمالي التدفقات السلبية التي شاهدتها الدول العربية خلال العام.

وفي 2016 زاد التدفق بنسبة كبيرة قدرت بـ 1636,30 مليون دولار، ليعود إلى الانخفاض في السنوات الأخيرة من 2017، 2018، 2019 والتي قدرت بـ 1232,34 ، 1466,08، 1381,89 مليون دولار على التوالي.

المطلب الثاني: تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القيمة

خلال الفترة (2011-2019) تم تسجيل الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القيمة على النحو التالي:

الجدول رقم 2: تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القيمة خلال الفترة (2011-2019):

الوحدة: مليون دج

السنوات	الاستثمارات المحلية	الاستثمارات الأجنبية	النسبة%
2011	963289	414888	30
2012	773997	41547	5
2013	1384321	331815	19
2014	2022302	170227	8
2015	1360269	113145	8
2016	1509264	329781	18
2017	1633545	271663	14
2018	1530299	143644	9
2019	533195	0	0
المجموع	11710481	1816710	13,43

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الاستثمارات بلغت ذروتها في سنة 2011 بنسبة 30%، وبدأت في التذبذب تارة تتزايد وتارة تتناقص مابين سنة 2012 إلى 2018 حتى انعدمت في سنة2019.

ومما سبق ذكره نستنتج أن الاستثمارات في الجزائر ضعيفة جدا، ومتوسط معدل الاستثمارات الأجنبية من الاستثمارات هو 13,43% خلال الفترة(2011-2019).

المطلب الثالث: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاع نشاط(المشاريع)

الجدول رقم 3: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاع في الجزائر خلال الفترة(2011-2019)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	الاستثمارات المحلية	الاستثمارات الأجنبية	النسبة%
2011	7780	23	0,29
2012	7698	17	0,22
2013	8830	65	0,73
2014	9799	105	1,06
2015	7838	112	1,4
2016	7015	170	2,36
2017	4941	116	2,29
2018	4105	91	2,16
2019	1791	0	0
المجموع	59797	699	1,15

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI

تمثل قيمة الاستثمارات الأجنبية في الجزائر المصرح بها من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تقدر بـ699 مليون دينار جزائري خلال الفترة (2011-2019).

ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الاستثمارات من 2011 إلى 2013 شبه منعدمة، حيث تبدأ بالتزايد ابتداء من سنة2014 لتبلغ ذروتها في سنة 2016 بنسبة 2,36% ثم تتناقص لتنعدم في 2019.

مما سبق ذكره نستنتج النسب المتحصل عليها غير متزنة وذلك راجع إلى قلة المشاريع الاستثمارية المصرح بها، ومتوسط معدل الاستثمارات الأجنبية من الاستثمارات هو 1,15% خلال الفترة السابقة.

الشكل رقم 2: توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاع لسنة 2019:

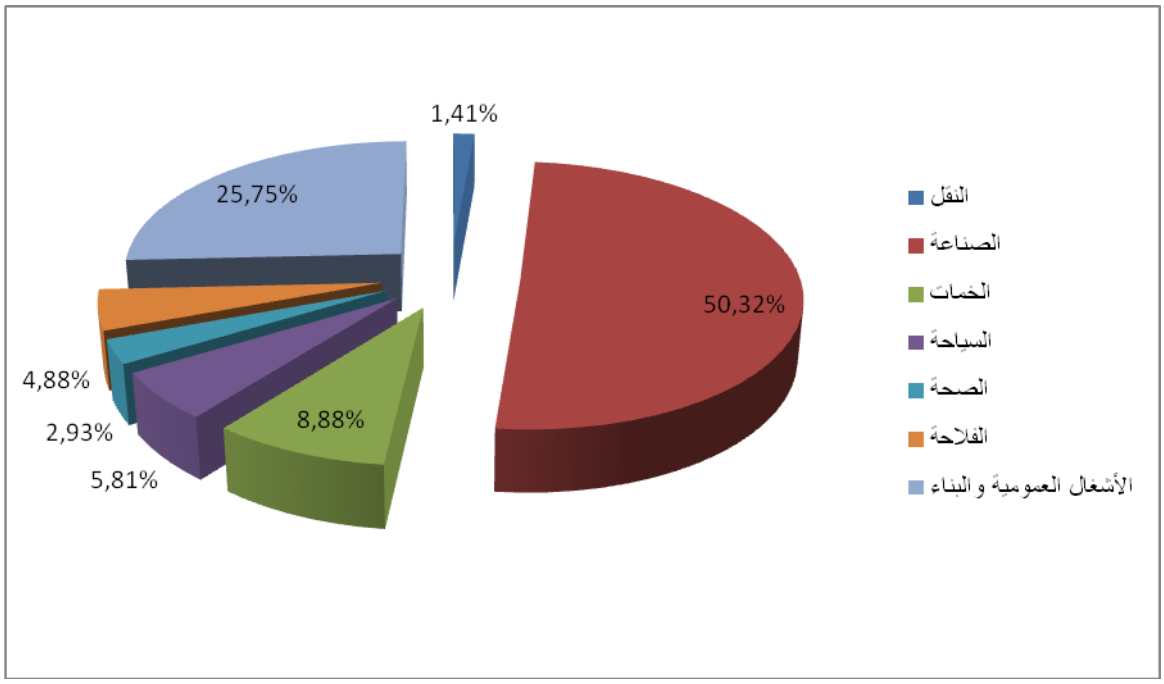

المصدر: **من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI**

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تستحوذ على قطاع الصناعة بنسبة 50,32%، ويليها قطاع الأشغال العمومية والبناء بنسبة تقدر بـ 25,75% ، ثم تأتي القطاعات الأخرى من الخدمات، السياحة، الفلاحة، وأخيرا الصحة والنقل.

المبحث الثاني:مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية المحلية في الجزائر

تهدف الجزائر إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك عن طريق العديد من العوامل والمقومات المختلفة للبلاد وكذا توفير الاستقرار السياسي والأمني. وفي مبحثنا هذا سنركز على ولاية جيجل والتي تتسم بمقومات جذب هائلة.

المطلب الأول: مقومات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ولاية جيجل

لكسب وجذب الاستثمارات الأجنبية في ولاية جيجل يجب الاعتماد على مجموعة من المقومات، تتمثل هذه المقومات في القطاع السياحي والصناعي والزراعي.

1. **القطاع السياحي في ولاية جيجل:**

❖ **التعريف بولاية جيجل:**

ولاية جيجل ولاية ساحلية وهي إحدى ولايات الشرق الجزائري، من أهم مدنها جيجل، الطاهير والميلية، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب ولاية ميلة وسطيف أما من الشرق ولاية سكيكدة ومن الغرب ولاية بجاية، وتبعد عن العاصمة بـ 359 كلم و 96 كلم عن بجاية و 146 كلم عن قسنطينة، وسمح لها هذا الموقع بأن تكون على بعد 30 دقيقة طيران من عاصمة الجزائر وساعة طيران عن كل من نابولي(جنوب إيطاليا) وبرشلونة(اسبانيا) ومرسيليا(فرنسا). يمتد شريطها الساحلي على طول 120 كلم من شواطئ وادي الزهور بولاية سكيكدة شرقا إلى الشاطئ الأحمر ببلدية زيامة المنصورية غربا، سطح الولاية جبلي بنسبة 82% يتخلله سهل بمحاذاة البحر ببلديات الأمير عبد القادر، القنار وسيدي عبد العزيز والباقي جبال وعرة ذات الغطاء نباتي كثيف يتكون أساسا من أشجار البلوط والأرز. كما تقسم إداريا إلى 28 بلدية ملحقة ب11 دائرة،يبلغ عدد سكانها 724329 نسمة بكثافة سكانية تقدر ب 285نسمة/كلم.

من أهم جبال الولاية جبال سلمى، بني خطاب، تافرطاس، بوعفرون، بوعزة، تمزقيدة وسدات، والتي يزيد ارتفاع جميعها عن الألف متر. كما تشتهر الولاية بكورنيش يمتد على مسافة أكثر من 40 كلم به بعض المغارات الكلسية يطلق عليها اسم "الكهوف العجيبة".

❖ **المقومات السياحية لولاية جيجل:**

تتوفر ولاية جيجل على مقومات هائلة جعلتها تتمتع بجاذبية كبيرة للسياح وهي كالتالي:

_ الشريط الساحلي: يمتد على طول 120 كلم، فمن الزيامة المنصورية غربا إلى واد الزهور شرقا تصادفك شواطئ وخلجان متناثرة هنا هناك، وموارد طبيعية أخرى، ويضم الساحل الجيجلي 50 شاطئ منها الشواطئ ذات الرمال الذهبية الواسعة والشواطئ الصخرية كشاطئ الصخر الأسود وشاطئ أولاد بونار...الخ.

_ الكورنيش الجيجلي: متمثل في أجراف صخرية ملامسة للبحر ممتدة من زيامة المنصورية إلى العوانة تتخللها غابات الفلين. يمتاز بندرة جماله فهو يعد من أجمل المواقع على المستوى العالمي.

_ الكهوف العجيبة: تقع بين العوانة وزيامة المنصورية على بعد 35 كلم من مدينة جيجل، وتعد من عجائب الطبيعة من حيث الشكل والنقوش التي صنعتها الصواعد والنوازل، وهي الآن مجهزة ومفتوحة لاستقبال زوارها.

_ غار الباز: موقع يعود إلى ما قبل التاريخ وهو عبارة عن مغارة واسعة مفتوحة على الطريق بزيامة منصورية، تم تهيئته لاستقبال كل فئات الزوار من أجل تطوير السياحة العلمية والتربوية.

_ المحمية الطبيعية ببني بلعيد: تم اختيارها سنة 1996 في إطار مشروع MEDWET من طرف المجموعة الاقتصادية الأوروبية. تتميز هذه المحمية باحتضانها لطيور ونباتات جد نادرة.

_ الحظيرة الوطنية لتازة: هي محطة لجذب السياح الباحثين عن الترفيه والراحة، فالطابع المتميز لغابات الحظيرة الوطنية يساهم في تطوير السياحة الجبلية.

_ حظيرة الحيوانات: موقع سياحي مهم متواجد بكسير بلدية العوانة هيئ لاستقبال الزوار ابتداءا من شهر جويلية 2006.

_ الغابات: حيث تتميز ولاية جيجل بغابات كثيفة تتمايز بمناظرها الخلابة المشجعة على السياحة الجبلية والصيد، إذ تقدر مساحتها الإجمالية بحوالي 115000 هكتار ومن أهم غاباتها: غابة قروش، غابة إيدم، غابة الماء البارد بتاكسنة، وتتميز هذه الغابات بثروة نباتية وحيوانية متنوعة[1].

2. **القطاع الفلاحي في ولاية جيجل:**

تشكل الزراعة في ولاية جيجل النشاط الاقتصادي الرئيسي، حيث كل شروط النجاح متوفرة، مناخ ملائم مع معدل سنوي لتساقط الأمطار في حدود 1200ملم/سنة، موارد مائية معتبرة ومساحة صالحة للزراعة ذات مردود زراعي هام، حيث يمكن للمستثمرين ترقية عدة نشاطات.

[1] الطيب بولحية، **الاستثمار السياحي في ولاية جيجل مجالاته وآليات تطوره**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة جيجل، العدد التاسع،2016، ص181-185.

- **الأراضي الزراعية في ولاية جيجل:**

الجدول رقم 4: الأراضي الزراعية في ولاية جيجل سنة 2018:

الوحدة: هكتار

الصنف	المساحة الإجمالية للزراعة	المساحة الصالحة للزراعة	المساحة المروية	المراعي والمروج
العدد (هكتار)	98282	44418	3454	39360

المصدر: **مديرية الصناعة والمناجم لولاية جيجل**

تقدر المساحة الإجمالية للزراعة بولاية جيجل بـ 98282 هكتار، والتي تشمل كل من الصالحة للزراعة والمروية إضافة إلى المراعي والمروج.

كما أن النشاط الفلاحي بولاية جيجل يمتاز بالتنوع الإنتاجي من الحبوب، الخضر الجافة، المزروعات البقولية، زراعة الأشجار المثمرة والزيتون والتي تقدر ب3508167 قنطار، وعلاوة على ذلك وجود الثروة السمكية المكونة من السمك الأزرق والأبيض، القشريات، الرخويات، القرش أبو سيف الطويل والتي تقدر ب 3500طن. إضافة إلى تربية المواشي النحل والدواجن والتي يبلغ عدد رأسها الإجمالي 5483967 رأس.

كل هذا يساهم في جذب الاستثمارات للولاية وانتعاش اقتصادها المحلي.

المطلب الثاني: اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية المحلية

البطالة في الجزائر ظاهرة عالمية تشهدها الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، ففي كثير من الأحيان تكون لها آثار مدمرة على مستوى النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي في البلدان النامية[1].

بلغت نسبة البطالة في الجزائر سنة 2019 بـ 11,4% هذا ما كشفته الديوان الوطني للإحصائيات، حيث سجلت تراجعا محسوسا بـ 0,3% سنة 2018 والتي قدرت بـ 11,7%.

ويشير الديوان الوطني للإحصائيات إلى أن هناك فوارق معتبرة حسب السن والمستوى التعليمي والشهادة المتحصل عليها، أما نسبة البطالة لدى الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16-24 سنة فقد بلغت 26,9% في الشهر الأخير من ماي، مقابل 29,1% في2018 ، مسجلة بذلك تراجعا بـ 2,2 نقطة، وبلغت نسبة البطالة لدى

[1] ناجي بن حسين وآخرون، **البطالة في الجزائر دراسة تحليلية**، مخبر المغرب الكبير مجلة الاقتصاد والمجتمع، ص117.

البالغين (25 سنة فما فوق) فقد سجلت 9,1% في ماي2019 مع تسجيل 6,8% لدى الرجال و 17,8% لدى النساء.

من جانب آخر فقد ظهر توزيع البطالين حسب المتحصل عليها حيث أن 663000 بطالا ليست لديهم أي شهادة، أي نسبة 45,8% من مجموع البطالين، ومن مجموع السكان البطالين شكل أصحاب الشهادات من التكوين المهني نسبة 26,5% في حين تبلغ نسبة المتحصلين على شهادات التعليم العالي بـ27,8%، وفي

المتوسط فإن أكثر من ستة بطالين من عشرة يعانون من البطالة طويلة الأمد والباحثين عن مناصب عمل منذ سنة أو أكثر[1].

الجباية المحلية:

المقصود بالجباية المحلية أن تكون للجماعات المحلية (الولايات والبلديات) نظام جديد مخصص ومنفصل عن النظام الجبائي للدولة، تخصص إراداته وتوزع بحصص معينة فيما بينها.

مقومات الجباية المحلية:

تمثل الجباية المحلية المحرك القاعدي للتنمية المحلية على المستوى المحلي، كما تعني بالهيئة اللامركزية في الدولة الجزائرية ألا وهي الجماعات المحلية بشقيها البلدية والولاية، اللتان تعتبران كخلية أساسية في المجتمع لاقترابها من المواطن، فالجباية المحلية لا تعتبر نظام قائم بحد ذاته وإنما هي جملة من الأحكام وأصناف من الضرائب تختلف باختلاف الجهة المستفيدة، والممولة بالإضافة إلى اختلاف الوعاء الضريبي. وقد أدخلت الجزائر تعديلات على نظامها الجبائي، وفق سلسلة الإصلاحات ابتداءا من 1991، حيث تم تعويض بعض الضرائب وإلغاء البعض الآخر، مع تغيير المعدلات الضريبية، إضافة إلى توسيع الوعاء الضريبي.

ومن أهم مقومات الجباية المحلية في الجزائر :

- الضرائب المحصلة جزئيا لفائدة الجماعات المحلية.
- الضرائب المحصلة لفائدة الولايات والبلديات الصندوق المشترك للجماعات المحلية.
- الضرائب المحصلة لفائدة البلديات[2].

[1] http://eldjazaironline.dz

[2] نعيمة زيرمي وسنوسي بن عومر، **الجباية المحلية في الجزائر بين الواقع والتحديات**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعت بشار، العدد الخامس، 2013 ص213-215.

المشاريع الاستثمارية الممنوحة موزعة حسب الدوائر:

تتوزع المشاريع الاستثمارية الممنوحة بولاية جيجل في مختلف دوائر الولاية خلال سنة 2021 كالتالي:

الجدول رقم 5: المشاريع الاستثمارية الممنوحة موزعة حسب الدوائر لسنة 2021:

الدائرة	عدد المشاريع المعتمدة	المساحة الممنوحة م2	مناصب الشغل	عدد مشاريع المنطلقة
جيجل	61	197403,84	3852	43
الطاهير	37	632890	4696	24
الميلية	52	3354968	8017	21
العوانة	15	251811	2384	5
السطارة	12	19100	326	10
الشقفة	9	82190	308	1
تاكسنة	3	189524	370	3
جيملة	1	30000	14	1
زيامة المنصورية	1	5900	20	1
المجموع	191	4763786,84	19987	109

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم لولاية جيجل

الشكل رقم 3: التوزيع الجغرافي للمشاريع المعتمدة حسب دوائر ولاية جيجل لسنة2021

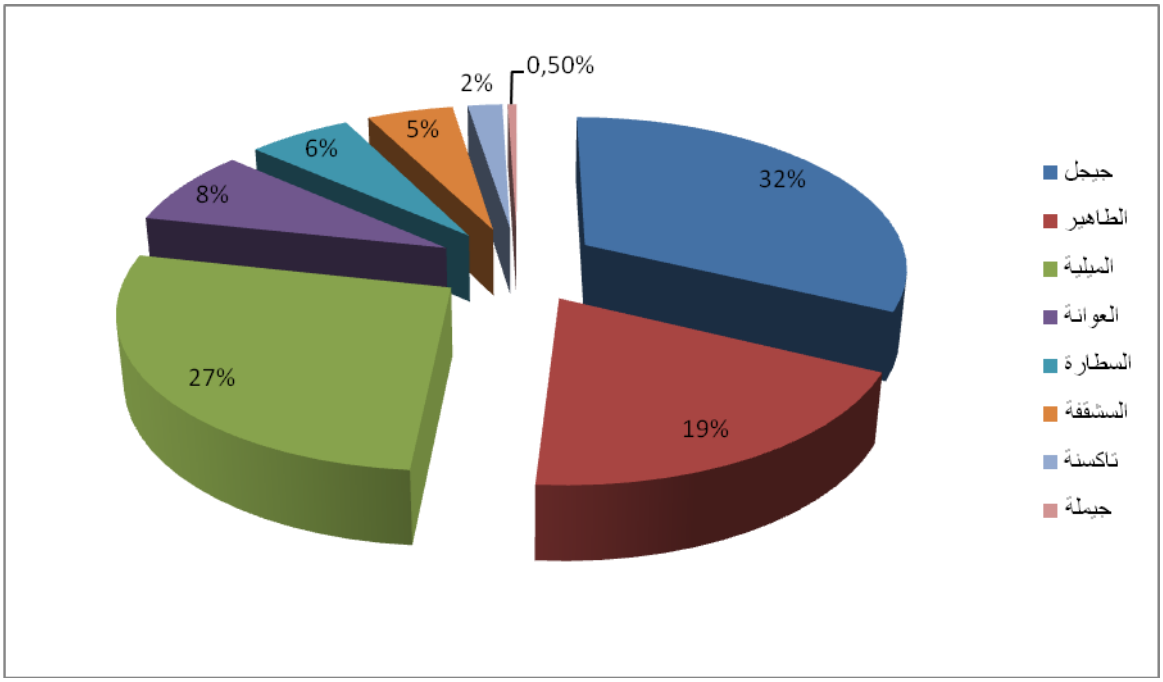

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم لولاية جيجل

من خلال الجدول رقم 5، نلاحظ أن المشاريع الاستثمارية الممنوحة ترتكز بدائرة جيجل بنسبة تقدر بـ 32% (الشكل رقم 2) وذلك بسبب إتاحة المقومات السياحية (فنادق، مطاعم...)، ثم تليها دائرة الميلية بنسبة 27% ، بعدها تأتي دائرة العوانة، السطارة، الشقفة، تاكسنة وجيملة على التوالي.

المطلب الثالث: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في جيجل

سعت الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى إنشاء مناطق حرة بهدف توفير هياكل أساسية فعالة، ولكن أداء المناطق الحرة يعتمد إلى حد كبير على سياسات أخرى، والهياكل الأساسية اللازمة لجذب الاستثمارات الأجنبي المباشر الموجه نحو التصدير وزيادته. وفي هذا المطلب سنتحدث عن المنطقة الحرة بلارة بولاية جيجل.

أولا: التعريف بالمنطقة الحرة "بلارة"

تقع منطقة "بلارة" أو "المنطقة الحرة بلارة" كما اشتهرت بدائرة "الميلية" على الطريق الرابط بينهما وبين مركز الولاية "جيجل" تتربع على مساحة تقدر بـ 523هكتار محاطة بجدار من الإسمنت المسلح يبلغ طوله 14كلم.

وتعتبر هذه المنطقة ذات أهمية كبيرة خاصة أن الولاية تتوفر على كل المقومات والهياكل القاعدية التي تساعد على إطلاق مشاريع استثمارية ضخمة بالمنطقة على غرار ميناء "جن جن" مطار "فرحات عباس" وخط السكة الحديدية الرابط بين جيجل وقسنطينة مرورا بولاية سكيكدة وقد تقرر القيام بالعديد من المشاريع الاستثمارية الهامة

والضخمة بالمنطقة، إلا أنه لم يحقق منها شيء وبقيت تسبح في عالم افتراضي بالإضافة إلى الأغلفة المالية الضخمة التي أنفقت على أشغال التهيئة في كل مرة.

ثانيا: الإطار القانوني لإنشاء المناطق الحرة

جاءت فكرة إقامة المناطق الحرة في الجزائر التي تبلورت فعليا في قانون الاستثمار رقم 93/ 12 المؤرخ في 1993/10/5 الذي خصص فصل الثاني بأكمله من الباب الثالث للمناطق الحرة،وصدر المرسوم التنفيذي رقم 320/94 بتاريخ 1994/10/17 المتعلق بالمناطق الحرة لضبط الشروط العامة لإقامة وتسيير المناطق الحرة حيث أجاز التشريع إنشاء المناطق على التراب الوطني تتم فيه مختلف عمليات الإستراد والتصدير والتخزين والتحويل وإعادة التصدير أي الأنشطة التجارية والخدماتية وفق إجراءات مبسطة وبحملات الأجنبية القوية القابلة لتحويل مسعرة من البنك الجزائري بشرط أن تكون أنشطة الشركات موجهة للتصدير مع السماح بتسويق جزء من السلع والخدمات داخل الوطن وفق القوانين التي تحكم وتنظم التجارة الخارجية.

بعد الدراسة المعمدة من طرف الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية وهذا بطلب وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها، حيث أخذت هذه الدراسة عدة عوامل ومعايير لاختيار أحسن موقع لاحتضان المنطقة الحرة وعلى ضوء هذه المعايير تم اختيار 16 ولاية ووقع الاختيار والاعتماد على منطقة بلارة بولاية جيجل كمنطقة تصدير[1]، حيث:

1. **منطقة بلارة الموقع والمؤهلات:** تقع منطقة بلارة في دائرة الميلية على الساحل حيث تبعد على مدينة جيجل بـ 50 كلم شرقا وتتوفر المنطقة على هياكل قاعدية هامة هذا ما جعلها تأخذ موقعا إستراتيجيا بالإضافة إلى قربها من:
   - ✓ الطريقين الوطنيين 27 و 43 الرابط بين جيجل وسكيكدة.
   - ✓ خط أنابيب الغاز الذي يصل بين ولايتي جيجل وسكيكدة.
   - ✓ تبعد على مطار فرحات عباس بـ50 كلم و45 كلم ميناء جن جن.
   - ✓ تبعد عن المركز الكهربائي أو المحطة الكهربائية ب45كلم[2].

ثالثا: دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تأتي أهمية والدور الكبير الذي تلعبه المناطق الحرة من كونها إحدى الأدوات الاقتصادية التي تساهم في تنمية الاقتصاد المحلي، وتعزيز العلاقات الدولية، نجد أنها في تطور مستمر كما نالت اهتمام في دول العالم وذلك لما لها من تأثير إيجابي على اقتصادياتها، فطبقا لإحدى التقارير الصادرة عن منظمة العمل الدولية، فإن السبب الرئيسي لإنشاء المناطق الحرة في جميع أنحاء العالم هو إحداث أكبر عدد ممكن من فرص العمل من خلال جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل المساهمة في التنمية، كما أن هناك أدوار أخرى تتمثل في:

[1] محمد مداحي و منور أوسرير، **إشكالية تفعيل دور المناطق الحرة للتصدير: المنطقة الحرة بلارة نموذجا**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة البويرة، العدد 24، 16-11-2020، ص185.

[2] منير أوسير، **دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)**، مجلة الباحث، جامعة بومرداس،العدد الثاني، 2003،ص10.

- زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية.
- استقطاب وجذب رؤوس الأموال الأجنبية التي تجلب معها التقنيات الحديثة.
- زيادة الدخل الوطني وإعادة توزيعه وزيادة التكوين الرأسمالي الصافي وسد الفجوة بين الادخار والاستثمار.
- تساعد الإعفاءات والحوافز التي تقدمها المناطق الحرة على جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية مما يساهم في دعم ميزان المدفوعات بالعملات الحرة وبصفة عامة تهدف الدولة من إقامة المناطق الحرة إلى التنمية الاقتصادية، كما تعمل على جلب الاستثمارات إليها[1].

[1] بلقاسم علال وآخرون، **دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، جامعة البيض، العدد الثاني، 2019، ص92.

المبحث الثالث: آليات تفعيل دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المحلية في الجزائر

للاستثمار أهمية كبيرة تتزايد يوما بعد يوم، فهو يلعب دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية لكونه عاملا محددا في النمو الاقتصادي وتحسين الإنتاجية، كما أنه أحد المقومات الرئيسية للتنمية. ووفقا لهذه الأهمية تنافست الدول لاجتذابه من بينها الجزائر، وذلك من خلال التحسين من مناخها الاستثماري ووضع قوانين تشجعه وتضمن حمايته وذلك من أجل النهوض باقتصادها وتحقيق تنميتها.

المطلب الأول: البيئة الاستثمارية في الجزائر

تلعب البيئة الاستثمارية والأوضاع العامة التي تتميز بها الدولة دورا فعالا في أداء أي اقتصاد، ذلك أن الأداء الاقتصادي يرتبط إلى حد كبير بمجمل الأوضاع التي تتسم بها هذه البيئة سلبا أو إيجابا.

وقد ارتبط مفهوم البيئة الاستثمارية بالمناخ الاستثماري ويستعمل مصطلح المناخ الاستثماري على نطاق واسع في الدراسات الاقتصادية بصورة عامة وبصورة خاصة المتعلقة بالاستثمار. وتعرف البيئة الاستثمارية على أنها: مجموعة من العوامل التي تشكل البيئة العامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ...الخ، والتي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أداء الاستثمار وربحيته.

كما يقصد بالمناخ الاستثماري حسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار أنها: مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية...والإدارية التي تشكل المحيط الذي تجرى فيه العملية الاستثمارية وهذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومترابطة تؤثر وتتأثر مع بعضها البعض[1].

أولا: مقومات مناخ الاستثمار في الجزائر:

اعتمدت السلطات العمومية في الجزائر منذ مطلع القرن الواحد والعشرون، سلسلة من التدابير والإجراءات المشجعة على الاستثمار، هدفت في جوهرها لتهيئة مناخ الاستثمار المناسب خاصة فيما يخص سن القوانين والتشريعات والضمانات اللازمة لذلك، حيث تملك الجزائر مقومات هائلة يمكن أن تكون قاعدة محفزة لجلب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات متعددة نذكر منها:

1. **المقومات الجغرافية والطبيعية:** تتمتع الجزائر بمواصفات خاصة وعناصر تنافسية، فلديها موقع جغرافي مميز يتوسط بلدان المغرب العربي على مقربة بلدان الاتحاد الأوروبي وإفريقيا، وتتميز باتساع الرقعة الجغرافية المقدرة بـ 2381741 كلم وبشريط ساحلي حوالي 1200 كلم، إضافة إلى تنوع الأقاليم المناخية فيها من المناخ الصحراوي إلى المناخ القاري إلى مناخ البحر الأبيض المتوسط، كما تغطي الغابات 4 ملايين هكتار وتستقبل كميات هائلة من الأمطار بمعدل 100 مليار م في السنة، كما تملك احتياطي

[1] سعدية هلال حسن التميمي، **تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي**، مذكرة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، سنة 2015، ص4.

كبير من الغاز الطبيعي إضافة إلى حقول البترول المكتشفة، بالإضافة إلى مناجم الحديد والمعادن الأخرى كالنحاس والفوسفات. هذا ما يجعلها ويؤهلها لأن تكون جاذبة لمختلف الاستثمارات.

2. **المقومات الاقتصادية:** للجزائر قاعدة صناعية هامة، أنجزت منذ الاستقلال، حيث تحتاج إلى استثمارات لزيادة قدرتها الإنتاجية بهدف تلبية احتياجات السوق المحلية والتصدير، و تتوفر الجزائر على موارد طبيعية متنوعة أهمها الاحتياطي من البترول والغاز والمعادن النفيسة، إضافة إلى مؤهلات أخرى منها:

- **حجم السوق:** يعتبر حجم السوق أحد العناصر الأساسية لإقامة المشروعات الاستثمارية أو التوسع فيها، وذلك لأن حجم الإنتاج يتوقف على إمكانيات تسويقية محليا أو خارجيا، فكلما كبر حجم السوق المحلي، يؤدي ذلك إلى نشوء وفرات الحجم، بالإضافة إلى زيادة معدل نموه وتكون الفرص الاستثمارية جيدة.

تحوز الجزائر على موقع استراتيجي هام، فهو تجاور الأسواق الأوروبية والإفريقية والعربية، حيث تسد سبع (7) أسواق حدودية (تونس، ليبيا، النيجر، مالي، المغرب، الصحراء الغربية، موريتانيا).

- **البنية التحتية:** أنجزت الجزائر بنية تحتية متطورة لخدمة اقتصاد يشهد نموا مضطربا ومن أهمها: الطرق إن تتوفر على شبكة طولها 120,696 ألف كلم من الطرق المعبدة إضافة لخط سكك الحديدية طولها 21,50 ألف كلم منها 299 مكهربة، ونظرا لموقع الجزائر الساحلي فإنها تتوفر على 11 ميناء تقدم مختلف الخدمات، وميناءان مخصصان لتصدير المنتجات النفطية إضافة إلى 31 مرفأ من الحجم الصغير للصيد البحري و السياحي، إضافة لوجود 35 مطار منها 13 مطارا دوليا. كما تبلغ نسبة المتعلمين 70% من السكان حيث نجد أن هناك 80 مؤسسة[1].

3. **المقومات السياحية:** تمتلك الجزائر مقومات طبيعية، حضارية وثقافية كفيلة بأن تجعل منها وجهة سياحية متميزة على المستوى الإقليمي، في حال ما دعمت هذه المقومات بالإمكانيات البشرية والمادية بالأخص هياكل الاستقبال السياحية والبنية التحتية التي تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتتمثل هذه المقومات في:

- **المقومات الطبيعية:** والمتمثلة في الشريط الساحلي، الهضاب العليا، الصحراء الجزائرية، الثروة المعدنية.
- **المقومات الثقافية:** حيث تزخر الجزائر بتنوع العادات والتقاليد نتيجة الحضارات المختلفة التي مرت بها.

4. **مقومات القطاع الفلاحي:** القطاع الفلاحي من القطاعات الإستراتيجي لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر، نظرا لتوفره على مقومات طبيعية وبشرية تؤهله في رفع عجلة النمو، حيث تبلغ مساحة الأراضي القابلة للزراعة 42,2 مليون هكتار، منها الأراضي المستعملة والأراضي الغير مستعملة التي تدخل ضمن

[1] زغبة طلال، **واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر3، العدد7، 2012، ص12-14.

الأراضي الممكن استصلاحها. تمثل الأراضي الزراعية القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي، مما يجعلها ثروة إستراتيجية لابد من العمل على حمايتها وتنميتها بالوسائل المتاحة من خلال العمل على تحسينها وتوسيعها عن طريق تزويدها بالمحسنات العضوية، و هذا ما يجعل ممارسة النشاط الزراعي يهدف إلى زيادة الإنتاج عن طريق زيادة الإنتاج بزيادة مساحة الأراضي المزروعة، زيادة الإنتاج بزيادة المساحة المحصولية وأخيرا زيادة الإنتاج بزيادة إنتاجية وحدة المساحة.

كما ترتكز الجزائر على العنصر البشري في الإنتاج الزراعي، نظرا لأن العمليات الزراعية لازالت تنجز يدويا، ونشير إلى أنه بلغ سكان الجزائر سنة 2019ب 41,3 مليون نسمة، أما نسبة السكان المزارعين 9,5% ، فانخفاض العمل الزراعي، وهذا يعد من أحد أسباب انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر[1].

5. **المقومات الصناعية:** تعد الصناعة في الجزائر أحد الركائز التي يستند عليها الاقتصاد الجزائري، ففي عام 1973 ظهرت ما تسمى بالمناطق الصناعية، وذلك بصدور القانون رقم 73/45 المؤرخ في 1973/02/28 المتعلق بإنشاء لجنة استشارية لتهيئة المناطق الصناعية، حيث حدد شروط إيجاد 77 منطقة صناعية على مستوى إقليم الولايات والبلديات، وعبر كامل التراب الوطني، وتم تحديد شروط إدارتها عن طريق المرسوم رقم 84/55 المؤرخ في 1984/03/3[2].

منذ سنوات كان الإنتاج الصناعي موجه للسوق المحلية فقط، لكن مع انتهاج الجزائر لسياسة تحريرية أعطت للقطاع الخاص الجزائري دور في التنمية مما ساهم بشكل كبير في إعطاء دفع قوي للقطاع الصناعي.

6. **المقومات السياسية والتشريعية:**

- **سياسيا:** يقصد بالاستقرار السياسي الذي يعتبر عنصر هام من عناصر جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية وتوفير المناخ المناسب للاستثمار والاستقرار لا بد أن يكون داخليا كالانتقال السلمي للسلطة والأمان الداخلي بين الشعب، وخارجيا كاستقرار الحدود الدولية وجودة العلاقات مع العالم الخارجي بما في ذلك مدى الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية [3]، وبالنسبة للجزائر وحسب تقرير عدة هيئات دولية فدرجة العنف السياسي لا تزال تتراجع، والمقاربة الثنائية للحكومة من أجل الحد من التهديد الإرهابي وذلك عن طريق المشاركة العسكرية مما أدى إلى تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر[4].

---

[1] ياسين مرباح طه، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنويع الاقتصاد الجزائري**،مذكرة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تجارة دولية وتسويق دولي، جامعة الجزائر3، سنة2018-2019، ص131-132.

[2] باية ساعو، **القطاع الصناعي الجزائري:المشاكل والحلول**، مجلة علمية دولية محكمة، جامعة بويرة، العدد22، 2017، ص82.

[3] سليم بلقاسمي، **ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتفاقيات الدولية الثنائية للاستثمار كعامل من عوامل تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، الجزائر، جامعة الجلفة، العدد الرابع، 2020، ص517.

[4] شهيناز صبحي، **مناخ الاستثمار في الجزائر**،مجلة الحوار الفكري ، جامعة الجزائر، العدد 12، 2016،ص181-182.

المطلب الثاني: آليات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تسعى الجزائر إلى تهيئة مناخ مناسب جاذب للاستثمار، من خلال إصدار الدولة لمختلف الحوافز وقوانين ومراسيم تشريعية وتنفيذية مدعمة، نظرا للأهمية البالغة لهذا الاستثمار، كالرفع في معدلات النمو وزيادة الإنتاجية والعمالة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية إلى غير ذلك من الأدوار التي تقوم بها هذه الاستثمارات، كان لابد من وضع آليات تقوم بتشجيع الاستثمارات وتسهيله، تتمثل في:

- **الوكالات والهيئات الخاصة بدعم الاستثمار وتطويره في الجزائر:**

1) **المجلس الوطني لاستثمار CNI:** هيئة أنشأت بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 01 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 من طرف الوزير المسؤول عن ترقية الاستثمار، ووضعت تحت سلطة رئيس الحكومة الذي يتولى رئاسته، ويجتمع المجلس مرة واحدة كل 3 أشهر.

مهام المجلس الوطني للاستثمار: نذكر من بينها:

- يقترح إستراتجية تطوير الاستثمار وأولوياتها.
- يقترح التكييف مع التغيرات المسجلة من خلال الإجراءات المحفزة للاستثمار.
- النظر في المقترحات التي تخص وضع مزايا جديدة.
- يشجع على إنشاء المؤسسات والآليات المالية المتبناة.
- معالجة كل القضايا المتعلقة بالاستثمار عن طريق الصندوق الوطني للاستثمار.

2) **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:** هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تحت إشراف وزير الصناعة والمناجم، ولديها سبع مهام هي:

- **مهمة الإعلام:** فيما يتعلق بمهمة الإعلام ANDI يقدم خدمة الاستقبال والمعلومات للمستثمرين، ويوفر نظام المعلومات وقواعد البيانات.
- **مهمة التسهيل:** من خلال مهمة التسجيل ANDI بمساعدة الشباك الوحيد اللامركزي GUDالذي يهدف أساسا لتبسيط الإجراءات والقواعد لإنشاء مؤسسة وفي هذا الشباك هناك ممثل عن ANDI الذي يتحاور مع المستثمر ويقوم بمساعدته وذلك بتزويده بجميع المعلومات اللازمة ومراقبة الملفات والمراسلات للمصالح المختصة.
- **مهمة ترقية الاستثمار:** في مجال تشجيع الاستثمار فإنه يضمن علاقة تجارية لشركات المستثمرين غير المقيمين مع المتعاملين الجزائريين، تنظيم حملات إعلامية لتعزيز البيئة العامة للاستثمار في الجزائر، أنشأت ANDI جائزة الشراكة من أجل أي مشغل يرغب الاستثمار في الجزائر.
- **مهمة المتابعة والمساعدة:** تتمثل في تنظيم خدمة الاستقبال، التكفل بالمستثمرين ومرافقتهم، توفير خدمة خاصة بالمستثمرين غير مقيمين ومساعدتهم على إكمال كل الإجراءات المطلوبة.

- **مهمة المشاركة في إدارة الأراضي الاقتصادية:** المشاركة في تسيير العقار تترجم بإعلام المستثمرين بتوفير الأراضي وكذلك تسيير الحافظة العقارية بالمشاركة في لجنة المساعدة على تحديد موقع الأراضي.
- **إدارة المنافع:** فالوكالة الوطنية لترقية الاستثمار مكلفة بتحديد المشاريع ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني للتحقيق من الأهلية ، وكذلك إصدار القرار المتعلق بالفوائد، إصدار أمر إلغاء القرارات أو سحب الفوائد.
- **مهمة الرصد العام:** وأخيرا من خلال مهمتها العامة المتابعة، الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار مسؤولة عن تطوير خدمة المراقبة والاستماع، و أيضا تقديم خدمة الإحصاء جمع المعلومات المتعلقة بتقديم المشاريع بشكل وثيق مع المستثمرين[1].

3) **الوزارة المنتدبة المكلفة بالمساهمات وترقية الاستثمار:** تهتم هذه الوزارة بترقية الاستثمار وبعمليات الخوصصة، مما يترجم الإدارة السياسية القوية. كما تقوم باقتراح سياسة وإستراتيجيات ترقية وتطوير الاستثمار، بالإضافة إلى المتابعة الميدانية لجميع أنشطة وكالةANDI . مع العلم أنه لا توجد هيئة منفصلة مكلفة بالاستثمارات الأجنبية فقط، مما يؤدي أحيانا إلى التداخل في الصلاحيات بين الوزارة والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI [2].

- **البيئة القانونية لتشجيع الاستثمار في الجزائر:**

تبنت الجزائر عدة قوانين تتعلق بالاستثمار بهدف تدعيم الاقتصاد، فبعد الاستقلال بدأت تعطي أهمية لمجال الاستثمار وذلك بتحضير قانون يعتني بهذا المجال الحيوي، كان أولها رقم 277/63 وقانون 284/66 [3]. إن عملية تشجيع الاستثمارات قد بدأت بالتحفيز من خلال القوانين الصادرة مباشرة بعد الاستقلال، تم تعديل هذه القوانين استجابة للظروف الاقتصادية الداخلية بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10، هذا الأخير بقي بدون نص خاص إلى غاية صدور المرسوم التشريعي 12-93 الخاص بترقية الاستثمار.

1. **الأمر03/01 لعام 2001 المتعلق بتطوير الاستثمارات:** بهدف مسايرة التحولات السريعة دوليا لابد إعادة النظر في الآليات التي قام عليها المرسوم التشريعي 12/93، كل هذا أدى إلى توسيع مجال الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.
2. **الأمر 11/03 عام 2003 المتعلق بالنقد والقرض:** بموجبه تم إلغاء القانون 09-10 المتعلق بالنقد والقرض، حيث سمح الأمر 03-11 بإعادة النظر في تنظيم وسير القطاع.
3. **قانون المالية التكميلي لسنة 2009:** خلال فترة التسعينات القرن الماضي تم إصدار العديد من القوانين المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر، ففي أواخر سنة 2009 ومع صدور قانون المالية التكميلي بموجب

[1] https://www.investdz.com.7nov.2019.

[2] يحي سعيدي، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، العدد 31،سنة2009، ص90.

[3] أسماء بن طراد و عتيق الشيخ، **آليات الدعم وأنظمة التحفيز على الاستثمار في الجزائر**، مجلة المنارة للدراسات الاقتصادية، جامعة تيارت، العدد الثاني، 2017، ص2.

الأمر 09-9 المؤرخ في 22 يوليو 2009 فإننا شهدنا انعطاف كبير في هذا الانفتاح اتجاه المستثمرين الأجانب، وأهم ما جاء فيه:

- منع الملكية الكاملة وسيطرة المستثمرين الأجانب على المشاريع التي يقيمونها لإنتاج السلع والخدمات حيث لا يمكنهم القيام بذلك إلا في إطار مشاركة مع طرف مقيم يملك 49% على الأقل من رأس مال الشركة أو المشروع، حيث تنص المادة 59 من هذا القانون على أنه لا يمكننا إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة بنسبة 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي.
- منع الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الأجانب القيام بعمليات التجارة الخارجية إلا إطار شراكة مع طرف وطني مقيم يملك على الأقل 30 من رأس مال الشراكة.
- على المستثمر الأجنبي إدخال المبالغ من العملة الصعبة إلى الجزائر أكثر من تلك المبالغ التي يحولها إلى الخارج.

ومن أهم أسباب إقراض هذه الإجراءات في قانون المالية التكميلي ما يلي:

- فيما يخص القاعدة (51%-49%)، فإن حسب تقرير بنك الجزائر حول الوضعية الاقتصادية لسنة 2005 فإن الأرباح المحولة من طرف الشركات الأجنبية إلى الخارج قد ارتفعت بنسبة 64,4% بين سنتي2001-2005.
- فيما يخص ضرورة امتلاك الطرف الوطني لحصة لا تقل عن 30% من رأس مال الشركات العاملة في مجال الاستيراد.
- فيما يخص بإقرار حق الشفعة وذلك نتيجة قيام عدة مستثمرين أجانب بيع شركاتهم لأجانب دون علم السلطات الجزائرية[1].

i. الامتيازات الممنوحة للاستثمار في الجزائر

- **الامتيازات الجبائية:** تظهر هذه الامتيازات من خلال الإجراءات الضريبية تماشيا مع التحولات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر وكذا تقليص الأعباء على النشاطات ذات الأولوية المحددة.
- **الامتيازات الجمركية والتدابير المالية:** دخول الجزائر إلى اقتصاد السوق نوعا من المرونة والتسهيلات لجلب الاستثمارات ومن بينها الامتيازات الجمركية، كما أنها عامل مهم في نجاح برنامج الإصلاحات الاقتصادية.
- **التدابير الاقتصادية:** لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي تتخبط فيها الجزائر لأكثر من عقدين كان الحل الوحيد هو اللجوء إلى سياسة اقتصاد السوق و تشجيع الاستثمارات و تهيئة الظروف المناسبة.

ا. الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي في الجزائر: وتتمثل هذه الضمانات في:

[1] شهيناز صبحي مرجع سبق ذكره،ص181-184.

- **الحرية الكاملة للمستثمر والاستثمار:** إقامة الاستثمارات في شتى النشاطات الاقتصادية المختلفة، ما عدا المخصصة للدولة كالصحة والتعليم.
- **ثبات القانون المطبق على الاستثمار:** ضمان حق ملكيته، وعدم حجزه أو مصادرته.
- **مبدأ إلغاء االتمييزات المتعلقة بالمستثمرين والاستثمار:** المساواة بين المستثمرين الأجانب والوطنيين في كافة الحقوق والالتزامات حسب المادة 38 من المرسوم.
- **ضمان حرية التمويل:** الحق الكامل للمستثمر الأجنبي في تحويل ونقل رؤوس أمواله والنتائج والفوائد وفق المادة 12 من المرسوم.
- **إبرام الجزائر اتفاقيات دولية متعددة وثنائية:** منح الثقة والارتياح للمستثمر الأجنبي وذلك لضمان وتشجيع الاستثمار الأجنبي[1].

المطلب الثالث: أهمية الاستثمارات الأجنبية عبر الشراكة في تحقيق التنمية المستدامة

تعد كل من الشراكة والاستثمار الأجنبي فرصة لنقل التكنولوجيا والمعارف الوطنية، لكن هذه العملية يقوم بها أفراد محليون حاملون لقيم ثقافية تختلف عن تلك التي الأجانب[2].

ونقصد بالشراكة عبارة عن نشاط اقتصادي ينشأ بفضل تعاون شخصين أو أكثر ذوي المصالح المشتركة لانجاز عمل ما ويمكن أن تكون طبيعة التعاون تجارية، مالية، تقنية أو تكنولوجيا...الخ، ويعتبر هذا العقد من الشراكة هو التزام بين طرفين أو أكثر يتطلب تضافر جهودهم للتعاون وللتضامن من أجل تحقيق أهداف مشتركة بينهم[3].

وتوصف الاستثمارات الأجنبية عبر الشراكة بمثابة بعث جديد للجزائر لإعادة بناء اقتصادها، فاحتكاك كل منهما بالمؤسسة الجزائرية يؤثر عليها في كافة المستويات إيجابا أو سلبا لكونها تقدم جوا مغاير أو مخالف لما هو معهود داخل المؤسسة بإدخال أساليب تنظيمية جديدة بمعايير عالمية، وتقنيات حديثة[4].

وتعرف الجزائر من الدول النامية التي تحاول الالتحاق بالدول المتقدمة، غير أن هناك مشاكل تعيقها عن تحقيق أهدافها من بينها قلة الموارد الاقتصادية وطريقة استخدامها بعقلانية والغموض في بعض النصوص القانونية والتشريعية، مما ينتج عنها ضرورة الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية عن طريق الشراكة باعتبارها عاملا مهما لتحقيق التنمية المستدامة[5].

➢ الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والجزائر: (الأورو جزائرية)

[1] حميد بوشقيفة و مروة مويسي، **الاستثمار الأجنبي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، جامعة غرداية،العدد الثاني، 2018، ص145.

[2] علي بلعيدي، **الشراكة الأجنبية والاستثمار الأجنبي وصراع القيم**، دراسات اجتماعية، جامعة بجاية، العدد الثاني، 2011، ص54.

[3] فطيمة حمزة، **الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة 20 أوث 1955، العدد الأول، 2020، ص81.

[4] علي بلعيدي، مرجع سبق ذكره، ص55.

[5] فوزية ساحي، **الشراكة الأجنبية في المؤسسات العمومية الجزائرية**، دراسات اجتماعية، جامعة سعد دحلب-بليدة، العدد 8، ص71.

لقد عقدت الجزائر اتفاق للشراكة مع الإتحاد الأوروبي بمدينة فالنسيا الإسبانية في 22 أفريل2002م تنص على التحرير الكامل للسوق الجزائرية والاستفادة من المساعدات المالية التي تمنحها أطراف الشراكة لجذب الاستثمارات الأوروبية المباشرة وزيادة معدل النمو الاقتصادي ومن الأسباب التي أدت بالجزائر إلى انتهاج خيار الشراكة تلك التحولات الاقتصادية التي شاهدتها الساحة الدولية من جهة والظروف التي عاشتها في تلك الفترة من جهة أخرى ومنها:

- ✓ رغبة الجزائر في التوصل إلى شروط تجارية أفضل مع الإتحاد الأوروبي من أجل تنمية صادراتها والدخول إلى أسواق الإتحاد الأوروبي.
- ✓ المساعدة في تعزيز موقعها ضمن المجموعة المتوسطية.
- ✓ التغلب على مشاكل الاجتماعية، و خاصة مشكل البطالة، واحتواء الشباب الذي بدأ يعرف ميول أخرى لا تخدم الطبقات السياسية[1].

- ➢ **ماهية الاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر عبر الشراكة:**

تسعى الجزائر كغيرها من الدول إلى جذب الاستثمار باعتباره خيار جد استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في ظل التطورات الراهنة، ونقصد بهذه الأخيرة تلك التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر مع مراعاة تلبية احتياجات الأجيال القادمة في المستقبل، التي تملك عوامل الاستمرار والتواصل[2].

يولد الاستثمار الأجنبي آثار إيجابية إذ تم توظيف هذه الاستثمارات في الصناعات ذات روابط بصناعات محلية مما يساهم بشكل فعال في تحسين جودتها، وأيضا الطلب المتزايد من الاحتياجات الطاقية الوطنية يؤدي إلى ضرورة وضع سياسة ناجحة تضمن التموين في المدى المتوسط والطويل والتكفل المستمر بحاجيات التمويل من أجل تكريس مفهوم التنمية المستدامة وأن قطاع النفط في الجزائر من أهم القطاعات التي تستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة[3].

والاستثمارات الأجنبية عبر الشراكة الأوروجزائرية تحظى بأهمية بالغة في زيادة الإنتاج للدولة وتحسين الميزان التجاري والمدفوعات، نقل البنى التحتية، خلق فرص العمل، كل هذا ساهم بشكل كبير في التشجيع على النمو وتحقيق التنمية المستدامة نتيجة تحسين مناخ الاستثمار.

---

[1] حكيم بوجطو، **تأثير اتفاقيات الشراكة الأورو-جزائرية على الميزان التجاري وجلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة المدية، العدد الثاني، 2021، ص414-415.

[2] سميحة طري و العربي حجام، **التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة أبحاث و دراسات التنمية، جامعة الطارف، العدد الثاني، 2019، ص128.

[3] صلاح الدين سوالم و خوجة هشام طراد، **الاستثمار الأجنبي المباشر بديل استراتيجي لتعزيز مسار التنمية المستدامة**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعدية –سوق هراس، العدد الأول، 2021،ص219.

خلاصة الفصل

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر من الموضوعات الجديدة التي احتلت مكانة مرموقة في أولويات الدول والمؤسسات الاقتصادية. وعلى هذا الأساس برز دور دراسة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المحلية. والجزائر من هذه الدول التي تجتهد على توفير محيط مناسب وملائم للاستثمار ودعم الهياكل القاعدية له من خلال توافر آليات مشجعة لهذه الاستثمارات و تعمل على إصدار قوانين وتشريعات ومنح وضمانات والحوافز والامتيازات، فالحكومات المحلية لعبت دورا كبيرا في خلق البيئات المناسبة لنجاح مناخ الاستثمار وتفعليه في استقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية أو الأجنبية، لتحقيق التنمية المحلية.

وتنتشر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى المحلي ومن بينها ولاية جيجل على بعض قطاعات النشاط، التي تشهد بمناخ استثمار جاذب وملائم، كما يسمح بزيادة الإنتاجية وتوفير مناصب الشغل وتنمية المشاريع وتطويرها.

خاتمة

الخاتمة

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة يتضح لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم أنواع النشاطات الاقتصادية المعتمد عليها من طرف الدول بغية النهوض باقتصادها وتحقيق التنمية، باعتبارها العمود الفقري للنمو الاقتصادي، وذلك بزيادة شدة المنافسة بين الدول على استقطابه بالشكل الذي يؤدي إلى رفع نصيبها منه.

والجزائر كباقي الدول النامية أدركت لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، فقامت ببذل جهد كبير من أجل إنشاء بيئة ومناخ استثماري ملائم يتمثل في منح التسهيلات والضمانات المتعددة، وكذلك الخضوع إلى متطلبات الاندماج في السوق العالمية، وتوفير فرص العمل وكذا عوامل داخلية وخارجية تشجع على رفع عجلة النمو والتنمية المحلية في حدود مهاراتها الفنية، بهدف جذب الاستثمار إليها.

كما يتم التأكيد على بعض الإجراءات القانونية المحققة لهذا الاستقطاب، منها إلغاء قاعدة 51/49 التي أدت بالعديد من المستثمرين الأجانب بالنفور وبالأخص القطاعات التي تخدم التنمية.

- **النتائج:**

ومن خلال دراسة الموضوع وتحليله، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- يعد الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة بديلة لتمويل الاقتصاد من جهة وفرصة لتوظيف اليد العاملة من جهة أخرى.
- إن معظم الدول وفي مقدمتهم الجزائر تسعى إلى اجتذاب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لما يحققه من مزايا على الصعيد الاقتصادي كونه يسمح بنقل التكنولوجيا والمعارف.
- وجود علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المحلية في الجزائر، فهو يساهم في نقل التكنولوجيا وتحسين معدل النمو ومحاولة النهوض بالتنمية.
- الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية فيما يتعلق بتعزيز محددات الاستثمار الأجنبي المباشر غير كافية.
- رغم امتلاك الجزائر للمؤهلات والعناصر التنافسية لجذب الاستثمارات خاصة الإطار التشريعي، والتنظيمي والإداري، إضافة إلى القدرات الذاتية للبلاد، إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها عرفت تذبذبات حادة، مما أدى إلى عدم استقرارها من سنة لأخرى.
- الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ضعيف ومحدود من حيث النوع والقيمة.

- تعمل الدولة الجزائرية على تحقيق أهداف التنمية وذلك للتصدي لكثير من التحديات التي تواجهها كالافتقار إلى الحاجات الرئيسية، والتعليم، الصحة، قلة فرص العمل.
- يمتاز مناخ الاستثماري في الجزائر بمقومات متنوعة تعمل على جذب المستثمرين إليه، وبالتالي المساهمة في تحسين الإنتاج الوطني والتنمية المحلية.
- رغم كل الجهود المبذولة إلا أن الجزائر تبقى من بين الدول الضعيفة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تسعى الجزائر كغيرها من الدول إلى جذب وتمكين الاستثمارات الأجنبية التي تساهم إيجابيا في تنمية الاقتصاد الوطني والتنمية.
- تعمل الجزائر على تنويع اقتصادها من خلال تشجيع الاستثمار في مختلف القطاعات والمناطق الجغرافية، ومن أهم الأدوات الحديثة لهذا الشأن نجد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
- **اختبار الفرضيات:**
- يسمح الاستثمار الأجنبي المباشر بنقل التكنولوجيا والأجهزة وتطوير المؤهلات اللازمة، لبناء سياسة تنموية ناجحة سواء كان ذلك للدول المتقدمة أو الدول النامية التي تفتقر لرؤوس الأموال لتمويل عملية التنمية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- توفير بيئة تشريعية قانونية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بإصدار قوانين ومنح المساعدات والحوافز والضمانات اللازمة للمستثمرين وحل المشاكل الموجهة لهم، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- ضعف حجم الاستثمارات الأجنبية في ولاية جيجل لا تساهم إلا عن طريق عجز اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة، نتيجة ضعف القطاعات والوسائل التكنولوجيا وقلة المعارف والخبرات الفنية خاصة في مجال الصناعة، وهذا ما يثبت أيضا صحة الفرضية الثالثة.
- **التوصيات:**
- من أجل تحسين محددات الاستثمار الأجنبي المباشر يتوجب على الحكومة الجزائرية بناء قاعدة اقتصادية واضحة وهادفة وكذا تحقيق التنمية على المدى البعيد.
- تعيين الأهداف الواجب الوصول إليها من اجل بناء قطاع صناعي قوي وذلك لغرض جذب المستثمرين الأجانب على الاستثمار في الجزائر.

- وجوب إتباع سياسة تهدف إلى جذب حجم أكبر من الاستثمارات الأجنبية عبر إزالة العراقيل والحواجز ومنحها الضمانات والحوافز التي تسير دخول رؤوس الأموال والزيادة في المداخيل وتوفير مناصب الشغل.
- ضرورة توفير الاستقرار الاجتماعي والأمني والسياسي، ومحيط عمل خال من البيروقراطية والفساد إضافة على ذلك تطوير الأسواق المالية لتحسين الخزينة العمومية.
- إعادة النظر في قاعدة الشراكة 51-49 التي تعد حاجز للمستثمرين الأجانب في القيام بمشاريعهم الاستثمارية في الجزائر.
- تشجيع البنية التحتية الأساسية لممارسة الاستثمارات بالأخص المتمثلة في الاستثمارات السياحية.
- **آفاق الدراسة:**
- ختاما مما سبق يمكننا القول أنه رغم توفر المعلومات والبيانات المقدمة فهو ليس إلا عمل يبقى دائما قابلا للانتقاد أو التحسين وأي تقصير فيه من شأنه أن يكون منطلقا لدراسات أخرى أكثر دقة وعمق والتي نقترح منها:
- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التشغيل.
- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنويع الاقتصاد الوطني.
- مساهمة القطاع الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. أحمد حسن صالح قادر،**ظاهرة العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على أسواق المال العالمية**،عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،عمان،2013.
2. الحسن باسم حمادي، **الاستثمار الأجنبي المباشر** ، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، 2014.
3. أميرة حسب الله محمد،**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير مباشر في البيئة الاقتصادية العربية**،الدار الجامعية للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،الإسكندرية،2005.
4. حسين عمر،**الاستثمار والعولمة**،دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،الجزائر،2000.
5. رضا عبد السلام،**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة،دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق مع مصر**،القاهرة، 2007.
6. شقيري نوري موسى وصالح طاهر الزرقان وآخرون،**إدارة الاستثمار**،دار المسيرة للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،عمان،2012.
7. طاهر حيدر حردان،**أساسيات الاستثمار**، دار المستقبل للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،2009.
8. عبد الحافظ نائل العواملة، **إدارة التنمية(الأسس-النظريات-التطبيقات العملية)**، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009.
9. عبد الحميد عبد المطلب، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001.
10. عبد الرزاق حمد حسين الجبوري،**دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**،دار الحامد للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،عمان.
11. عبد السلام أبو قحف، **إدارة الأعمال الدولية**، مكتبة الشعاع ، الطبعة الرابعة، مصر، 1998.
12. عبد السلام أبو قحف،**اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**،دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع،الإسكندرية،2003.
13. عبد الله خبابة، **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2014.
14. علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.
15. فريد النجار،**البورصات والهندسة المالية**،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.
16. فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**،الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2004.
17. قدي عبد المجيد،**المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**،ديوان ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة الأولى،الجزائر،2003.
18. كمال ديب، **أساسيات التنمية المستدامة**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2015.
19. ماجد أحمد عطا الله،**إدارة الاستثمار**، دار أسامة للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى، عمان-الأردن، 2011.
20. مجموعة من الخبراء، **التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر (المنظمة العربية للتنمية الإدارية)**، مصر، 2008.
21. محمد مطر،**إدارة الاستثمارات(الإطار النظري والتطبيقات العلمية)**، دار وائل للنشر والتوزيع،الطبعة الرابعة،عمان2006.
22. محمد نبيل جامع، **اجتماعيات التنمية الاقتصادية لمواجهة العولمة وتعزيز الأمن القومي**،دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية.
23. منصور الزين، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**،دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013.
24. هوشيار معروف، **الاستثمارات والأسواق المالية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،عمان،2003.

ثانيا: المقالات

قائمة المراجع

1. أحمد ضيف،**واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وسبيل تنميته**، (مجلة علمية محكمة)،جامعة اكلي محند اولحاج-البويرة- العدد 19، 2015.
2. أحمد طبوش ومحمد لخضر، **واقع التنمية المحلية بولاية بشار**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة بشار، العدد الثاني،2017.
3. أسماء بن طراد و عتيق الشيخ، **آليات الدعم وأنظمة التحفيز على الاستثمار في الجزائر**، مجلة المنارة للدراسات الاقتصادية، جامعة تيارت، العدد الثاني،2017.
4. اسماعيل قشام و محمد شقرا ني، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر: المعوقات وسبل النجاح**، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة الجلفة، العدد السادس، 2016.
5. أمينة صديقي، **واقع وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية**، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة البويرة، العدد الثاني، 2020.
6. أيمن محمد فريحات، **معوقات تطبيق الشراكة بين القطاع العام والخاص من وجهة نظر أصحاب القطاع الخاص**، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد الأول، جامعة لمدية، 2013.
7. باية ساعو، **القطاع الصناعي الجزائري:المشاكل والحلول**، مجلة علمية دولية محكمة، العدد 22، جامعة بويرة، 2017.
8. بختة بطاهر، **التنمية المحلية المستدامة كتوجه استراتيجي تنموي جديد للبلدان النامية(مصر، سوريا، اليمن)**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة مستغانم،العدد الثاني، 2020.
9. بغداد بنين،خالد قاشي،**دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تمويل التنمية الاقتصادية**،(مجلة نماء للاقتصاد والتجارة)،جامعة الجزائر،مجلة الأولى-عدد خاص،2018.
10. بلقاسم علال وآخرون، **دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد الثاني، جامعة البيض، 2019.
11. بومدين طاشمة، **التنمية الإدارية: مدخل بديل للإصلاح والتمكين للتنمية السياسية في الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، جامعة تلمسان، العدد الأول،2009.
12. جميلة الجوزي، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية (الدول العربية نموذجا)**،مجلة معهد العلوم الاقتصادية، العدد الأول، 2008.
13. جهيزة بلهاشمي، **المسؤولية الاجتماعية للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ودورها في تحقيق عملية التنمية في إطار الالتزام بمعايير الشفافية والمساءلة**،مجلة الحوكمة ، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، العدد الأول، جامعة معسكر، 2019.
14. جيلالي بن احمد، **دور توزيع الإنفاق العام في التنمية الاجتماعية في الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة تلمسان، العدد الأول، 2020.
15. حاكمي بوحفص، إبراهيم الخليل برادعي،**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**،(مجلة البحوث الاقتصادية)،جامعة وهران،العدد الأول،2017.
16. حجام العربي و سميحة طري،**التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، جامعتي الطارف وبسكرة، العدد الثاني، ديسمبر 2019.
17. حجيلة رحالي، **التنمية في ظل المتغيرات العالمية(من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة)**، مجلة علمية محكمة، جامعة تيبازة، العدد 17، 2014.
18. حسين بن الطاهر، **التنمية المحلية والتنمية المستدامة**،مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد الرابع والعشرون، 2012.
19. حكيم بوجطو، **تأثير اتفاقيات الشراكة الأورو-جزائرية على الميزان التجاري وجلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، العدد الثاني، جامعة المدية، 2021.
20. حميد بوشقيفة و مروة مويسي، **الاستثمار الأجنبي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، العدد الثاني، جامعة غرداية، 2018.
21. خديجة العرباني و عزيز دحماني، **الذكاء الاقتصادي كآلية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد4، جامعة طاهري محمد، بشار، 2017.

22. ريمة برج راسوطة،رابح بوعراب،**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي**،(مجلة معهد العلوم الاقتصادية)،جامعة الجزائر،العدد2020،2.
23. زغبة طلال، **واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 7، جامعة الجزائر3، 2012.
24. زكية آكلي وفريدة كافي، **التنمية المحلية في الجزائر(قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق)**، مجلة اقتصاديات المال والأعمالJFBE، جامعتي تيزي وزو وميلة، العدد2017.
25. سامية بزازي، **دور التنمية الزراعية في دعم التنمية الاقتصادية بالجزائر بين الواقع وضرورة الإصلاح**، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، جامعة قالمة، العدد الثاني، 2021/1/28.
26. سعد مقص و رمضاني لعلا، **تطور القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد الأول ، جامعة الأغواط، 2020.
27. سعيدي الشيخ، **دول الجنوب وضرورة إعادة صياغة مفهوم التنمية، مجلة الحقيقة**، جامعة سعيدة، العدد الثاني،2016.
28. سليم بلقاسمي، **ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتفاقيات الدولية الثنائية للاستثمار كعامل من عوامل تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، الجزائر، جامعة الجلفة، العدد الرابع، 2020.
29. سميحة طري و العربي حجام، **التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة أبحاث و دراسات التنمية، العدد الثاني، جامعة الطارف، 2019.
30. شهيناز صبحي، **مناخ الاستثمار في الجزائر**،مجلة الحوار الفكري، جامعة الجزائر، العدد2016،12.
31. صلاح الدين سوالم و خوجة هشام طراد، **الاستثمار الأجنبي المباشر بديل استراتيجي لتعزيز مسار التنمية المستدامة**،مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعدية-سوق هراس، العدد الأول، 2021.
32. طاهر عياد بن اسماعيل، **دعم آليات المساءلة للحد من الفساد في القطاع العام الليبي**، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد20 ، جامعة بنغازي، 2019.
33. الطيب بولحية، **الاستثمار السياحي في ولاية جيجل مجالاته وآليات تطوره**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد التاسع، جامعة جيجل،2016.
34. عامر هني، **قراءة في مخططات التنمية بالجزائر**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة مسيلة، العدد الرابع، 2014.
35. عبد الرزاق مولاي لخضر و شعيب بونوة، **دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية**، مجلة الباحث، العدد السابع، جامعتي ورقلة وتلمسان، 2010.
36. عبد القادر مدادي، **دراسة تحليلية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع إشارة خاصة إلى البلدان العربية**،مجلة الاقتصاد الجديد، العدد7،جامعة خميس مليانة، 2012.
37. عبد الله حجاب، **التنمية المحلية (النظريات الاستراتيجيات والأطراف الفاعلة لتحقيقها)**، مجلة الدراسات القانونية والسياسات، جامعة معسكر، العدد السادس، 2017.
38. عبد المطلب بيصار وحسين الأمين شريط، **التنمية المحلية في إطار التجارب الدولية والخبرات الميدانية**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة مسيلة، العدد الثاني، 2018.
39. عدنان مناتي،ليلى ناجي مجيد،**أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز التنمية المستدامة**،(مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة)،جامعة بغداد،العدد الثاني والخمسون،2017.
40. عقبة سحنون، **محددات التنمية المحلية واستراتيجيات تطبيقاتها العملية**، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، جامعة قسنطينة، العدد الثاني، 30-9-2019.
41. علي بلعيدي، **الشراكة الأجنبية والاستثمار الأجنبي وصراع القيم**، دراسات اجتماعية، جامعة بجاية، العدد الثاني،2011.
42. علي محبوب و علي سنوسي، **أهمية القطاع العام في تنمية الاقتصاد الوطني لبناء اقتصاد منتج خارج المحروقات**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد الثاني، جامعة مسيلة، 2020.

43. فاطمة الزهراء مغبر وسمير بطاهر، الإدارة المحلية في الجزائر ومساهمتها في التنمية المحلية، les cahiers du MECAS، جامعة تلمسان، 2015/12/11.
44. فريد طهراوي، **تحليل مكونات التنمية البشرية في الجزائر للفترة 1990-2014**، معارف مجلة علمية دولية محكمة، جامعة البويرة، العدد 22، 2017.
45. فطيمة حمزة، **الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد الأول، جامعة 20 أوث 1955،2020.
46. فوزية بقريش، **دور القطاع الخاص في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الأول، جامعة الجزائر 3، 6-6-2020.
47. فوزية ساحي، **الشراكة الأجنبية في المؤسسات العمومية الجزائرية**، دراسات اجتماعية، العدد 8، جامعة سعد دحلب-بليدة.
48. محمد سليماني وعلي بايزيد، **أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة المدية، العدد الثالث، 2015 .
49. محمد قرينات وخيضر خنفري، **أثر الإصلاحات الجبائية المحلية لسنة 2018 في تحسين التنمية المحلية**،مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة بومرداس، العدد الرابع عشر، 2018.
50. محمد مداحي و منور أوسرير، **إشكالية تفعيل دور المناطق الحرة للتصدير: المنطقة الحرة بلارة نموذجا**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 24، جامعة البويرة، 16-11-2020.
51. مختار بونقاب،لزهاري زواويد،**الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سبيل للتخلص من التبعية للمحروقات** ،(مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية)،جامعتي غرداية وورقلة للعلوم الاقتصادية والتجارية و علوم السيير،العدد الثالث،2018.
52. مراد صاولي وفارس عبد الرحماني و إلياس وآخرون ،**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة قياسية)**، مجلة المالية والأسواق، العدد 10،2019.
53. منير أوسير، **دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)**، مجلة الباحث، العدد 2، جامعة بومرداس، 2003.
54. ميدون إلياس،**الاتجاهات الحديثة لتصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر وطرق إحصائية**،(مجلة البحوث والدراسات التجارية)،جامعة إليزي،العدد الثاني، 2020.
55. ناجي بن حسين وآخرون، **البطالة في الجزائر دراسة تحليلية**، مخبر المغرب الكبير مجلة الاقتصاد والمجتمع.
56. نسيبة سمعاني وسعيدة الطيبب، **أهمية القطاع السياحي ودوره في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد الأول، 15-4-2020.
57. نصيرة براهيمي وعبد القادر نصور، **معوقات التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الوادي، العدد الثاني، 2018.
58. نصيرة براهيمي وعبد القادر نصور، **معوقات التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الوادي، العدد الثاني، 2018.
59. نعيمة زيرمي وسوسي بن عومر، **الجباية المحلية في الجزائر بين الواقع والتحديات**، جامعت بشار.
60. ياسين بوضياف، **التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية(مقال)**، جامعة الشلف ، العدد الثاني، 2016.
61. يحي سعيدي، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، العدد 31،جامعة محمد بوضياف المسيلة،سنة2009.
62. يزيد تقرارت و تونس صيد، **الاستثمار المحلي مسار لتحقيق التنمية المحلية على ضوء الأوضاع الراهنة في الجزائر**،مجلة دفاتر بوادكس، العدد الأول، 2019.

ثالثا: الرسائل الجامعية

رسائل الدكتورة:

قائمة المراجع

1. أسماء حدانة،**الاستثمار الحقيقي خارج قطاع المحروقات في الجزائر والتنمية المستدامة**،رسائل الدكتورة في العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر-الجزائر-(كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)،2017-2018.
2. بلال بوجمعة، سياسة **استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائر**، رسائل دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2012-2013.
3. جابر سطحي، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية(دراسة حالة مؤسسة موبليس جازي وأوريدو)**،رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر(بسكرة)، 2017-2018.
4. سعدية هلال حسن التميمي، **تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي**،رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، سنة 2015.
5. صليحة مفتاح، **نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(دراسة قياسية)**،رسائل دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي ليابس(سيدي بلعباس)،2019-2020.
6. كريمة فرحي،**أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر**،رسائل دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر-3-2012-2013.
7. نورية عبد محمد ،**أثر الاستثمار الأجنبي في مستقبل الاستثمار المحلي العربي**،رسالة الدكتورة في فلسفة علوم بحوث العمليات،جامعة سانت كليمنتس،2012.
8. ياسين مرباح طه، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنويع الاقتصاد الجزائري**،رسالة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تجارة دولية وتسويق دولي، جامعة الجزائر3، سنة2018-2019.
9. يوسف سلاوي، **مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري**، رسالة دكتوراه في الحقوق فرع قانون عام، جامعة الجزائر 1، 2017-2018.

مذكرات الماجستير:

1. فيصل حبيب حافظ،**دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية**،مذكرة ماجستير في علوم التسيير،جامعة الجزائر(كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير)، 2004-2005.
2. كريمة كويدري،**الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة تلمسان،2010-2011.
3. عبد الرؤوف بوشمال،**التسويق الدولي وتأثيره على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر**،مذكرة ماجستير في العلوم التجارية،جامعة منتوري-قسنطينة،2011-2012.
4. عبد الصمد لعرشي،**دور السياسة الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**،مذكرة ماجستير في علوم التسيير،جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم،2016-2017.
5. حسين سلمان،**الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية**،مذكرة ماجستير في قسم العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،دفعة2004.
6. صياد شهيناز،**الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة وهران،2012-2013.
7. فيصل زمال، **الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في اقتصاديات الدول النامية** ،مذكرة الماجستير في العلوم التجارية، المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي-تبسة- 2003-2004.
8. فايزة جليطة شاقور،**معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر خرج قطاع المحروقات في الجزائر**،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2012-2013.
9. نفيسة باحمد،**تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربة OLI**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران2، 2015-2016.
10. أنور بدر منيف العنزي،**النظام القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر**، رسالة ماجستير في كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2012.
11. كمال بودانة، **أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية (دراسة ميدانية ببلدية حاسي بحبح-الجلفة)**،مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة بسكرة، 2013-2014.

12. هواري مجاهد، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المحلية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2012-2013.

مذكرات ماستر:

1. أسماء فزاني،**دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية بالدول النامية**،شهادة ماستر في علوم التسيير،جامعة العربي بن مهيدي،2012-2013.

2. عبيدي هارون،نصير محمد الأخضر وآخرون،**دراسة تحليلية تقييمية لتجربة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر**،مذكرة ماستر في العلوم التجارية،جامعة الشهيد حمو لخضر-الوادي،2016-2017.

3. زينب رحماني، **دور القطاع الخاص في التنمية المحلية**، مذكرة ماستر(قسم العلوم السياسية)، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي- كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015.

4. عصام بودرع وسامي بوزيان، **السياحة الجبلية في تحقيق التنمية المحلية**،مذكرة ماستر في علوم التسيير (كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)، جامعة جيجل، 2013-2014.

رابعا: الرسائل الإلكترونية

1. https://www.almrsal.com

2. http://eldjazaironline.dz.

3. https://www.investdz.com.

خامسا: مراجع أخرى

1. مديرية الصناعة والمناجم لولاية جيجل.

2. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

3. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.